عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

الدور التنموي لمؤسسات المجلس التنسيقي للقطاع الخاص الفلسطيني
دراسة تحليلية -الضفة الغربية

معن مصطفى محمد صوافطة

رسالة ماجستير

القدس/فلسطين

1429هجرية/2008 ميلادية

الدور التنموي لمؤسسات المجلس التنسيقي للقطاع الخاص الفلسطيني
دراسة تحليلية -الضفة الغربية

إعداد

معن مصطفى محمد صوافطة

بكالوريوس إدارة أعمال من جامعة النجاح الوطنية في نابلس

المشرف الرئيس: د.نور الدين أبو الرب

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في بناء المؤسسات والتنمية البشرية/معهد التنمية المستدامة/ كلية الدراسات العليا/جامعة القدس.

1429هجرية/2008 ميلادية

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

معهد التنمية المستدامة -بناء المؤسسات والتنمية البشرية

إجازة رسالة

الدور التنموي لمؤسسات المجلس التنسيقي للقطاع الخاص الفلسطيني: دراسة تحليلية الضفة الغربية

اسم الطالب:. معن مصطفى محمد صوافطة

الرقم الجامعي:.20411439

المشرف الرئيس: الدكتور نور الدين أبو الرب

نوقشت هذه الرسالة واجيزت بتاريخ2008/10/13 من لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

1. رئيس لجنة المناقشة: د. نور الدين ابو الرب التوقيع.....
2. ممتحنا داخليا: د. سمير حزبون التوقيع.....
3. ممتحنا خارجيا: أ.د طارق الحاج التوقيع.....

القدس فلسطين

1429هجرية -2008 ميلادية

الإهداء

إلى التي أضاءت لي الطريق وعبدته بسهرها فهي التي رسمت لي مكانـــا تحـــت الشمس، واكتملت الشمس نورا بنور قلبها وإيمانها إليك يا من رسمت خارطة العلم بدموعك ...إلى أمي الحبيبة.

إليك يا من علمتني معنى الحياة وساعدتني وحفرت في ذاكرتي أن العلم يبني بيوتا لا عماد لها وان الجهل يهدم بيوت العز والكرم ..... والدي الحبيب.

إلى من كانوا نعم العون لي، أشقائي وأختي الحبيبة.....

إلى من ساعدتني وصبرت علي وتحملتني وتحملت بعثـــرة أوراقـــي روح قلبـــي زوجتي الحبيبة.

إلى من غير لي معنى الحياة وجعلني أفكر بالمستقبل لك إهدائي ابني جهاد.....

إلى صاحب الفضل إلى قدوتنا، إليك وان كنت بعيد إليك وان كنـــت غائبـــا لكنـــك حاضر بإرثك العظيم وسيرتك العطرة.جدي الحبيب رحمه الله.

إلى أعظم أناس أنجبتهم نساء فلسطين، وباركتهم روح السماء، إلى الذين يحتضنون الأرض بعشق ابدي..... إلى الأكرم منا جميعا الشهداء الأبرار.

إلى القابعين خلف القضبان، يتحدون الجلاد بكل انفه وروح معنوية عالية يقولـــون أن الفجر آت آت وأخصك يا صديقي العزيز ياسر أبو بكر.

معن مصطفى محمد صوافطة

إقرار

اقر أنا معن مصطفى محمد صوافطه مقدم الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس أبو ديس لنيل درجة الماجستير في بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية وأنها نتيجة لأبحاثي الخاصة باستثناء ما تم الإشارة إليه حيثما ورد، وان هذه الرسالة لم تقدم لنيل أية درجة عليا لأي جامعة أو معهد.

التوقيع.....

معن مصطفى محمد صوافطة

التاريخ: 2008/10/13

شكر وعرفان

أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان والتقدير إلى كل من ساهم في انجاز عملي هذا واخص بالـــذكر الدكتور الفاضل نور الدين أبو الرب الذي اشرف على هذه الرسالة وكذلك الدكتور الفاضل هـــشام عورتاني الذي ساهم في انجاز هذه الرسالة.

كما وأتقدم بجزيل الشكر إلى معالي الدكتور محمد اشتية ومعالي الأستاذ مازن سنقرط لما قدموا لي من مساعدة ومعلومات قيمة وإعطائي من وقتهم .

واشكر كل الشكر السيد أبو هاشم الصغير والسيد فوزي عنبوسي والسيد محمد المسروجي والـــسيد جميل الظاهر والسيد أمل شقير، وكما اشكر احمد أبو بكر وحازم القواسمة ومحمد جبـــر وماجـــد معالي وجمال جوابرة.

وأتقدم أيضا بجزيل الشكر إلى رؤساء ومدراء مؤسسات المجلس التنسيقي الذين أبدو تحمسهم تجاه البحث وساعدوني بكل معنى الكلمة.

كما وأتقدم لأصحاب الفضل بجزيل الشكر إلى جامعة القدس أبو ديس وكلية الدراسات العليا /معهد التنمية المستدامة ممثلا بمنسق البرنامج الدكتور زياد قنام على المساعدة وحسن التعامـــل واشـــكر كادر المكتب في القسم .

ولا يفوتني أن اشكر زملائي في مؤسسات المجلس التنسيقي ووزارة الاقتصاد الوطني لما أبدوه من مساعدة ودعم.

الباحث

معن مصطفى محمد صوافطة

جامعة القدس 2008

مصطلحات الدراسة

الدور: يشير مفهوم "الدور" إلى عمل أو وظيفة أو "موقع" يقوم به بعض أفراد المجتمع، يفرض أنماطا سلوكية محددة يتوقعها المجتمع عادة من القائمين به، ويتحدد على أساسها موقعهم الاجتماعي. وبغض النظر عن تنوع هذه الأدوار ومراوحتها بين ما هو اضطراري (مثل دور الأب وأدوار القرابة الأخرى)، وبين ما هو اختياري (التلميذ، الرئيس...)، فإن ثمة "أدوارا" تتعلق بالشأن العام تتسم بحساسية بالغة لخطورتها وأهميتها في حياة المجتمعات. (عارف،2006)

التنمية: "نمَا الشيءُ ينمُو نُمُوًّا زاد وكثر.. وقال في التعريفات النُمُوُّ ازدياد حجم الجسم بما ينضمُّ إليهِ ويداخلهُ في جميع الأقطار"(لسان العرب: ابن منظور). وتعرف الأمم المتحدة التنمية بأنها تضمن النمو والتغيير معا وضروري أن يحدث التغيير في المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وان يشمل على جانبية الكمي والكيفي.

المجلس التنسيقي: يعرف المجلس التنسيقي بأنه ميثاق شرف بين المؤسسات التالية: الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، جمعية البنوك، اتحاد المقاولين، جمعية رجال الإعمال الفلسطينيين، اتحاد شركات التامين، اتحاد شركات أنظمة المعلومات، الخدمات الإدارية للمؤسسات السياحية، مجلس الشاحنين الفلسطيني، مركز التجارة الفلسطيني، اتحاد الغرف الصناعية التجارية والزراعية، يهدف ميثاق الشرف إلى رفع مستوى التنسيق والتعاون بين مؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني المشاركة والأعضاء في ائتلاف المؤسسات وكما يعتبر هذا الميثاق مرجعا أساسيا لتنظيم العلاقة بين أعضاء المجلس التنسيقي أنفسهم، وأيضا بينهم كأعضاء من جهة وبين المجتمع الخارجي من جهة أخرى.(بال تريد،2004)

القطاع الخاص: إذا كان القطاع العام هو كل ما تعود ملكيته إلى الدولة وتديره بمعرفتها ووسائلها وبالتالي تكون ملكيته لكافة المواطنين مجتمعين، فان القطاع الخاص هو ما يملكه المواطنون ويديرونه بمعرفتهم ووسائلهم وتحت مظلة سلطة الدولة ورقابتها وعليه فان كل من يعمل في جميع القطاعات الصناعية والتجارية والزراعية والخدماتية وجميع المهن الفكرية والعلمية وطرقهم لكسب معيشتهم وتحسين دخلهم وتطويره بعيدا عن المال العام

ملخص الرسالة

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الدور التنموي لمؤسسات المجلس التنسيقي عن طريق دراسة تحليلية بالضفة الغربية، كما هدفت الدراسة حصر الأنشطة والخدمات التنموية التي تقوم بها مؤسسات المجلس ألتنسيقي ومعرفة مصادر التمويل الداخلية والخارجة لهذه المؤسسات،كذلك معرفة مدى الالتزام بمبادئ الحكم الصالح لكل مؤسسة من مؤسسات المجلس التنسيقي ومعرفة مدى التنسيق والتناغم بين هذه المؤسسات.

في ضوء أهداف الدراسة والأسئلة التي تحاول الإجابة عليها استخدم الباحث المنهج الوصفي حيث قام بجمع المعلومات عن طريق أداة الدراسة والتي تتمثل في استبانه تحتوي على 6 مجالات كل مجال يجيب على تساؤل وكانت الإجابة على هذه الأسئلة من قبل عينة من أعضاء الهيئة العامة من المؤسسات المنطوية تحت لواء المجلس التنسيقي.تم انجاز هذه الدراسة في العام 2008 وقد تم التأكد من صدق الأداة وثباتها وقد حصلت على معامل ثبات كرنباخ ألفا وكان (0.93) وهي تعبر عن معامل ثبات جيد جدا يفي بإغراض الدراسة.

أن أهم المبررات لإجراء الدراسة المساهمة هو ضرورة إجراء تنسيق فعال بين مؤسسات المجلس التنسيقي لما فيه دعم لمسيرة التنمية والمساهمة في تقوية دور مؤسسات المجلس التنسيقي في الدفاع عن مصالح أعضائها لدى الجهات المحلية والدولية لما في ذلك من اثر مهم في العملية التنموية.
وكذلك المساهمة في رفع كفاءة هذه المؤسسات لما له اثر في العملية التنموية.

وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة إن هنالك وضوح في دور ورؤية مؤسسات المجلس التنسيقي في العملية التنموية كما قامت مؤسسات المجلس التنسيقي بواجبها وتنسيق جهودها في مجال العمل الاقتصادي والتنموي، كثرة المؤسسات لم يؤثر سلبا ولم يؤدي إلى تضارب جهودها وصلاحياتها ، هنالك التزام بمبادئ الحكم الصالح (الانتخابات في موعدها) والشفافية في الأوضاع المالية والإدارية، كما أن هنالك قدرة لهذه المؤسسات على الاستمرار دون الدعم الخارجي، كثير من النشاطات التي تقدمها هذه المؤسسات تندرج تحت إطار العمل التنموي. وقد تبين أن أهم المشاكل التي تواجه انتشار هذه المؤسسات وتقديم خدماتها هو الحصار الإسرائيلي والسيطرة على المعابر.

أما بالنسبة للتوصيات، يجب زيادة الوعي لدى أعضاء الهيئة العامة برسالة ورؤية مؤسسات المجلس التنسيقي حيث أن هذه الرسالة والرؤية واضحة ولكن يمكن العمل على زيادة درجة الوضوح بدلا من أن تكون متوسطة أن تكون كبيرة أو كبيرة جدا، وكذلك أوصت الدراسة عمل استمارة لتحديد احتياجات الأعضاء في كل مؤسسة من المؤسسات ووضع الرسالة والرؤية بناء على احتياجات الأعضاء وليس بناء على تصور المؤسسة وحدها، كما أوصت بزيادة التنسيق بين مؤسسات المجلس التنسيقي حيث أن هنالك تنسيق لكنه ليس بالمستوى المطلوب حيث كانت درجة التنسيق (66%) وهي نسبة قابلة لزيادة.

وقد أوصت الدراسة أيضاً العمل على زيادة الوعي لدى أعضاء الهيئة العامة والإدارية حيث هذه المؤسسات وجدت لتتكامل وليس لتتنافس وهذا بحاجة إلى تأهيل الكادر وتطويره بحيث يصبح قادرا على إيصال الفكرة إلى مجلس الإدارة والهيئة العامة، والمساهمة في إنهاء التبعية للاقتصاد الإسرائيلي. كما أوصت العمل على تقديم دراسات تنموية حيث تبين أن هذه المؤسسات لا تقدم أي دراسات تنموية مع أن كل مؤسسة تنشر في أهدافها ذلك.

The Developmental role of institutions of the Coordinating Council of the Palestinian Private Sector in the West Bank: Analytical Study

Prepared by: Maen Mustafa Sawafta

Supervisor: Nur Eden Abu rob

Abstract

This study aims to learn the developmental role of the Coordinating Council of the Palestinian Private Sector (CCPPS) institutions in the West Bank through conducting an analytical study. It also aims to study the developmental activities and services delivered by the CCPPS institutions. Moreover, knowing the external and internal funding resources of these institutions, which is crucial for knowing the extent of commitment to the principles of good governance for each institution of the CCPPS, and thus knowing how coordination and synergy between these institutions take place.

Based on the objectives of the study and the questions that are trying to answer the researcher used the curriculum descriptive terms of the information-gathering, through designing a comprehensive questionnaire that covers all of the study aspects and focuses. Therefore, a sample of members of the public institutions involving under the umbrella of the CCPPS have been selected to answered these questions . The study which was completed in the year 2008 has been to meet the veracity of test tool, and has got a stable factor Krnbach alpha of (0.93).

The most important rationale for the study contribute to the need for effective coordination between the institutions of the CCPPS for the support of the development process, and therefore contribute to strengthening the role of the CCPPS institutions in defending the interests of its members in front of the local and international groups. In particular this has a significant impact on the development process as it Contribute to raising the efficiency of these institutions.

The main findings of the study, there is clarity on the role and the vision of the institutions of the CCPPS in the development process. As the study shows that the institutions of the CCPPS to great extent did its duty in coordinating the efforts in the areas of economic and social development. It also shows that the large number of institutions either did not adversely affected the coordination level or led to conflict in authorities among these institutions. The study also proves that there is a commitment to the principles of good governance (elections on schedule) and transparency in the financial and administrative conditions, and that these institutions have the ability to continue without an external support, and thus be financially sustainable. Though, many of the activities offered by these institutions fall under the framework of development work.

The most important recommendations are, increase awareness among members of the public committee around the message and the vision of the institutions of CCPPS. This will defiantly lead to a greater degree of clarity rather than medium as the results show. Furthermore, the researcher do strongly recommend to develop a questionnaire that will specifically identify the needs of members of each institution. Hence develop the CCPPS

institutions message and vision that reflect the needs of these institutions members and not only based on perceptions. Also the researcher do recommend increasing the level of coordination among these institutions of the CCPPS particularly the coordination 66 percentage can be increased.

The study also recommend increasing the efforts that aim to increase awareness among members of the public and administrative committee. In particular, these institutions were found to complement rather than compete, which requires building the capacities and capabilities of these institutions cadre, to be able to deliver the idea to the Governing Council and the General Authority. In addition, the study recommended working on ending the dependence on the Israeli economy, as it was found that the most important problems facing the proliferation of these institutions and providing services is the Israeli blockade and the control of the crossings. It also recommends that these institutions should take action to provide developmental studies, as it is published in each institution objectives .

الفصل الأول

خلفية الدراسة ومشكلتها

1.1 مقدمة:

يقوم القطاع الخاص الفلسطيني بدور هام في عملية التنمية بالنظر؛ لما يتمتع به من كفاءات وقدرات ومهارات تجارية ومهنية، وذلك في ضوء النظام الاقتصادي الحر الذي تأخذ به السلطة الوطنية الفلسطينية والقائم على المبادرة الفردية وحرية رأس المال في الاستثمار وتأكيد دور القطاع الخاص في تنمية الموارد، وتنشيط الحركة الاقتصادية، وتنوع النشاط الاقتصادي ومصادر الدخل، فقد كان القطاع الخاص في فترة الاحتلال الإسرائيلي، هو المساهم الرئيسي في التنمية الاقتصادية وتعزيز الصمود(عورتاني،2006).

ولقد شهدت الأراضي الفلسطينية جمودا ملموسا في عدد وحجم النشاطات التي كانت تقدمها مؤسسات القطاع الخاص، وبعد قدوم السلطة الفلسطينية كانت المؤسسات المساندة للقطاع الخاص مقتصرة على الغرف التجارية إلا أنه وبعد توقيع اتفاقيات اوسلو وإقامة السلطة الفلسطينية وما رافقها من توقعات متفائلة بالازدهار الاقتصادي في فلسطين، فقد تم إقامة الكثير من المؤسسات الممثلة للقطاع الخاص الفلسطيني.

ومن هنا ظهرت ازدواجية وتضارب الجهود في النشاطات التي تقدمها المؤسسات الممثلة للقطـــاع الخاص، مما اضطر ممثلو هذه المؤسسات لإيجاد إطار يضم جميع الممثلين تحت مـــسمى جديـــد هو"المجلس التنسيقي للقطاع الخاص الفلسطيني".

إن الهدف من تشكيل هذا المجلس، هو رفع مستوى التنسيق والتعاون بين المؤسسات الممثلة للقطاع الخاص الفلسطيني، واعتبر المجلس أساسا لتنظيم العلاقات بين أعضاء المجلس فيما بينهم، وأيـــضا بينهم كأعضاء من جهة وبين المجتمع الخارجي من جهة أخرى.

يعتبر القطاع الخاص من أهم القطاعات التي تساهم بشكل فعال في العملية التنموية، حيـــث يعمـــل وبالشراكة مع القطاع العام على تعزيز البيئة المشجعة للاستثمار، وكذلك العمل على تنمية، وتنويع الطاقات الإنتاجية للقطاع الخاص، وكما ينمي القدرات التنافسية والتصديرية للقطاع الخاص، ولـــه اثر أيضا في جذب رؤوس الأموال الأجنبية، وكذلك تنمية الموارد البشرية وتشجيع الاستثمارات في الأسواق المالية(خطة التنمية،2005).

جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على دور مؤسسات المجلس ألتنسيقي للقطاع الخاص في العملية التنموية، والمساهمة في زيادة دورها، ومعرفة أهم المحددات وسبل الإسهام في تجاوزها.

2.1 مشكلة الدراسة:

على الرغم من أهمية دور مؤسسات المجلس التنسيقي للقطاع الخاص الفلسطيني في التنمية إلا أن هذه المؤسسات لا تقوم بالدور التنموي المطلوب.

وسنحاول التعرف على مشكلة الدراسة من خلال طرح السؤال الرئيسي التالي:

هل يوجد وضوح في دور ورؤية مؤسسات المجلس التنسيقي في العملية التنموية؟

كما ستحاول الدراسة الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

1. هل قامت مؤسسات المجلس التنسيقي بواجبها وتنسيق جهودها في مجال العمل الاقتصادي والتنموي؟

2. هل كثرة المؤسسات أدى إلى تضارب جهودها وصلاحياتها؟
3. هل يوجد قدرة لمؤسسات المجلس التنسيقي على الاستمرار دون الدعم (التمويل الخارجي)
4. هل يوجد التزام بمبادئ الحكم الصالح (الانتخابات في موعدها) والشفافية في الأوضـــاع المالية والإدارية؟
5. هل يوجد رقابة حكومية على النشاطات التي تقدمها هذه المؤسسات؟
6. ما هي مصادر تمويل هذه المؤسسات؟
7. ما هي النشاطات التي تقدمها هذه المؤسسات وهل تندرج تحت إطار العمل التنموي؟

3.1 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

- تهدف الدراسة إلى التعرف على أهمية مؤسسات المجلس التنسيقي في العملية التنموية.
- تهدف الدراسة إلى حصر الأنشطة والخدمات التنموية التي تقوم بها مؤســسات المجلــس التنسيقي.
- تهدف الدراسة إلى معرفة مصادر التمويل الداخلية والخارجة لهذه المؤسسات.
- تهدف الدراسة إلى معرفة مدى الالتزام بمبادئ الحكم الصالح لكل مؤسسة مــن مؤســسات المجلس التنسيقي.
- تهدف الدراسة إلى معرفة مدى التنسيق والتناغم بين هذه المؤسسات.

4.1 مبررات الدراسة:

يمكن تحديد مبررات الدراسة كما يلي:

- المساهمة في ضرورة إجراء تنسيق فعال بين مؤسسات المجلس التنسيقي لمــا فيــه دعــم لمسيرة التنمية .
- المساهمة في تقوية دور مؤسسات المجلس التنسيقي في الدفاع عن مصالح أعضائها لــدى الجهات المحلية والدولية لما في ذلك من اثر مهم في العملية التنموية.
- المساهمة في رفع كفاءة هذه المؤسسات لما له اثر في العملية التنموية.

5.1 الفرضيات:

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (a 0.05) في الدور التنموي لمؤسسات المجلس التنسيقي للقطاع الخاص الفلسطيني قي الضفة الغربية تعزى لمتغير تصنيف المؤسسة.
2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (a 0.05) في الدور التنموي لمؤسسات المجلس التنسيقي للقطاع الخاص الفلسطيني قي الضفة الغربية تعزى لمتغير سنة إنشاء المؤسسة.
3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (a 0.05) في الدور التنموي لمؤسسات المجلس التنسيقي للقطاع الخاص الفلسطيني قي الضفة الغربية تعزى لمتغير عدد الموظفين في المؤسسة.
4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (a 0.05) في الدور التنموي لمؤسسات المجلس التنسيقي للقطاع الخاص الفلسطيني قي الضفة الغربية تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

6.1 هيكلية الدراسة

حسب تصور الباحث فإن هذه الدراسة سوف تتكون من ستة فصول موزعة كما يلي:

1. الفصل الأول: يتضمن الفصل الأول خلفية الدراسة ومشكلتها وهدفها، بالإضافة إلى أهميتها، وفرضياتها .

2. الفصل الثاني: وهو الإطار المفاهيمي للرسالة، حيث ستقدم الباحث لمحة عن مفهوم التنمية وأهميتها، ولمحة عن معوقات التنمية،و شرح موجز عن مؤسسات المجلس التنسيقي، والقطاع الخاص الفلسطيني والتحديات التي تواجه القطاع الخاص الفلسطيني . كما وسيتم استعراض للأدبيات السابقة، والأبحاث المتعلقة بموضوع الدراسة، ثم خلاصة هذه الدراسات

3. الفصل الثالث: و يحتوي على منهج الدراسة، ومجتمع و عينة الدراسة، بالإضافة إلى إجراءات تنفيذ الدراسة و المعالجة الإحصائية لها.

4. الفصل الرابع: يحتوي هذا الفصل على عرض ومناقشة لنتائج أسئلة وفرضيات الدراسة.

5. الفصل الخامس: سيلحق بهذه الفصول السابقة استنتاجات و توصيات الدراسة، ثم قائمة بأهم المصادر و المراجع، ومن ثم مجموعة من الملاحق التي يمكن أن تكون مفيدة للدراسة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

1.1.2. مفاهيم التنمية:

"نمَا الشيءُ ينمُو نُمُوًّا زاد وكثر.. وقال في التعريفات النُمُوُّ ازدياد حجم الجسم بما ينضمُّ إليهِ ويداخلهُ في جميع الأقطار"(لسان العرب: ابن منظور).

إن لفظة "تنمية" لفظة حديثة، وهي تعني الحركة أو الفعل الذي يؤدي إلى النمو، والنمو هو رديف الزيادة والكثرة والزكاة والتطور(لسان العرب: ابن منظور).

برز مفهوم التنمية(development) بداية في العلوم الاجتماعية، وخاصة علم الاقتصاد حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر، بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، ثم انتقل مفهوم التنمية ليأخذ بعداً أكثر شمولية، ليرتبط بكافة مناحي الحياة، هادفا إلى

تكوين قدرات البشر مثل تحسين الصحة وتطوير المعرفة والمهارات، واستخدام البشر لهذه القدرات في الاستمتاع والإنتاج(الأمم المتحدة،2004).

يستخدم مصطلح التنمية الحديث ليشير إلى عمليات التغيير الاجتماعي الايجابي ليحقق الأهداف المرجوة حيث أن التخطيط في عصر التكنولوجيا والعولمة والتجارة الخارجية والدولية هو القاعدة المتينة التي يجب الاعتماد عليها إن التنمية تتضمن عدة مجالات: اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية.(خاطر، 2005)

إن التنمية عملية دينامية مقصودة تتم من خلال التدخل الإداري بغرض التدخل التحكم وتوجيه التغير الاقتصادي والاجتماعي عن طريق استثمار الموارد البشرية ودعم العلاقات بين أفراد وجماعات المجتمع.(خاطر، 2005).

كما وأن مفهوم التنمية لغاية الآن غير واضح في أذهان بعض صانعي القرارات ومنفذيها في الدول النامية. ولو كان هنالك وضوح لمفهوم التنمية في الدول النامية ومنها الدول العربية بما فيها فلسطين لما وصلت إليه هذه الدول من تراجع وتدهور في معظم المجالات الاقتصادية والاجتماعية. ولا شك أن هنالك بعض التطورات في مجالات التعليم والصحة وفي بعض الدول النامية ومنها الدول العربية لكنها دون مستوى الطموح الذي ترغب هذه الدول في تحقيقه. (خطة التنمية الفلسطينية،2005)

يشرف على تنفيذ خطط التنمية هيئات وطنية رسمية وشعبية بحيث تتعاون جميع هذه الهيئات والمؤسسات المحلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية والصحية بغية توجيه هذه الجهود بأساليب حديثة ومتقدمة للوصول إلي هدف الجماعات والأفراد والمجتمعات المستهدفة (خطة التنمية الفلسطينية،2005).

تعرف الأمم المتحدة التنمية بأنها تضمن النمو والتغيير معا وضروري أن يحدث التغيير في المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وان يشمل على جانبين الكمي والكيفي. (الأمم المتحدة،2004).

لقد بدأت مفاهيم التنمية تطرح نفسها غداة الحرب العالمية الثانية، حيث استوجب على البلدان النامية بعد الحصول على استقلالها السياسي، بان تبذل جهودا لتخفيض اقتصادياتها من التبعية وتحقيق

أعلى معدلات النمو، وقد اختلفت المدارس الاقتصادية حول مفهوم التنمية، إلا أن المفاهيم الحديثة تجمع على أن التنمية ما هي إلا عملية حضارية شاملة، تؤدي إلى إيجاد أوضاع جديدة ومتطورة.(التنمية الاقتصادية في فلسطين (الرؤية،2007).

ولقد دارت في فلسطين اجتهادات حول أسبقية العمل السياسي على العمل التنموي وتوزيع الأدوار بين القطاع العام، والقطاع الخاص، وبين مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، والمؤسسات الأهلية كذلك حول توسيع درجة المشاركة في انجاز القرارات التنموية، ومراقبة تنفيذ ومساءلة المكلفين، وقد واجهت عملية التنمية في فلسطين عمليات استلاب، وتعطيل أثرت على جميع جوانبها، ويقتصر التأثير على تشويه العملية التنموية، بل على وقفها وقفا كاملا. (الرؤية،2007).

في هذه الدراسة سيقوم الباحث بالتركيز على مؤسسات المجلس التنسيقي للقطاع الخاص الفلسطيني مع الأخذ بالاعتبار وبإيجاز معوقات ومشاكل التنمية في هذه المؤسسات أن التنمية الاقتصادية هي حجر الزاوية في تنمية المجتمع وبدونها يصبح البرنامج التنموي لا جدوى منه لان عملية تنمية المجتمع إذا لم تعتمد أساسا وبصفة جوهرية على تحسين الأحوال الاقتصادية فإنها تعجز عن تقديم الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية الأزمة لرفع مستوى معيشة المواطنين.

لا يمكن أن تحقق التنمية أهدافها إلا إذا ترافقت التنمية الاقتصادية مع التنمية الاجتماعية معا وتظهران في بوتقة واحدة وفي وقت واحد.

2.1.2. طبيعة عملية التنمية:

تتضمن طبيعة عملية التنمية جانبين مهمين هما:

- الجانب الاقتصادي : حيث أن برامجه يجب أن تهدف إلى تحسين الظروف المادية، والاقتصادية من اجل رفع مستوى معيشة الأفراد، أي أن هذا الجانب يركز على برامج التنمية الاقتصادية من ناحية الأسس التي تعتمد عليها، والأساليب التي تمارسها والمقاييس التي تتخذها . (تقرير التنمية البشرية،2002)

- الجانب الاجتماعي: ويهتم لتحسين الأحوال الاجتماعية، وتنمية القدرات البشرية، وهو بذلك يعمل على التحسن المستمر للمستوى الاجتماعي، وخاصة النواحي الصحية والتعليمية،

والسياسية سوف يرفع وبالتالي يرتفع وعي الجماهير إلى قدر يجعلهم قادرين على المساهمة في عملية التنمية (تقرير التنمية البشرية،2002).

إن التنمية الفلسطينية تقوم على ركزتين: الأولى الاعمار والثانية بناء أسس اقتصاد وطني قادر على الاعتماد على الذات، وتتمثل بإعادة بناء البنية التحتية وترميم وأعمار ما خلفته سنوات الاحتلال الطويلة من دمار في البنية التحتية، وتردي في الخدمات وهذا يتطلب جهدا مكثفا في الصحة والتعليم والطرق والمواصلات والكهرباء والماء والمجاري والاتصالات، والخدمات المالية ..الخ (تقرير التنمية البشرية،2004).

أن ذلك يتطلب جهدا مشتركا بين القطاع العام والقطاع الخاص وخاصة أن العمل في البنية التحتية يحتاج إلى وقت طويل، وجهد مكلف وله مردود بطيء ومباشر كما تتمثل الركيزة الثانية بخلق المقومات الضرورية لخلق اقتصاد وطني قادر على التعامل مع الاحتياجات الفلسطينية والعمل على فك الارتباط تدريجيا مع الاقتصاد الإسرائيلي للتخلي عن التبعية المفروضة علية بفعل الاحتلال(ماس،2005).

3.1.2. معوقات التنمية في فلسطين:

يوجد عدة معوقات للتنمية في فلسطين منها المعوقات الداخلية والمعوقات الخارجية ولكل من المعوقات الداخلية والخارجية عوامل تحد من مدى تأثيرها على سير العملية التنموية والنشاط الاقتصادي العام في فلسطين. (المنتدى العربي،2004)

1. المعوقات الداخلية، وتشمل الأرض ومساحتها، والموارد البيئية محدودة، و رأس المال محدود ومصادر المياه شحيحة، والكثافة السكانية ، حيث إن المعوقات الداخلية التي تعطل عمليه التنمية يوجد جزء منها ليس اختياريا وخاصة مساحه الأرض حيث أن الاحتلال يقضم الجزء الأكبر من الأرض في فلسطين وكذلك الموارد البيئية ومصادر المياه حيث أن فلسطين محدودة الموارد البيئية وكذلك مصادر المياه وإسرائيل تسيطر أيضا على المياه الموجودة كما يؤثر سلبا على المزارعين الفلسطينيين. (المنتدى العربي،2004)

كما أن رؤوس الأموال الفلسطينية أصبحت لا تدعم مشروعات استثماريه بحكم الظروف المحيطة والغير مشجعه للاستثمار الداخلي والخارجي.

الكثافة السكانية للشعب الفلسطيني، تعد من معوقات التنمية لان عدد السكان يعتبر أكثر مما يتوافق مع مساحه الأرض وقله الموارد. وذلك بالطبع يؤدي إلي عدم الاستقرار الاقتصادي حيث أن ظروف الاحتلال والضغوط الخارجية تؤثر على الشعب الفلسطيني كذلك يوجد معوقات أخرى مثل ضعف قطاع التعليم والصحة حيث يعتبر التعليم والتدريب والثقافة من أهم العوامل والمعوقات التي يكون لها أثرها في التقدم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبشكل عام فان الدول النامية بما فيها فلسطين لديها انخفاض في مستويات الصحة والإسكان حيث إن البلاد المتقدمة تمتاز بارتفاع في مستويات الصحة وارتفاع مستوى الأعمار بين الأفراد وهذا ما لا تجده في الدول الأقل تطورا(المنتدى العربي،2004).

2. المعوقات الخارجية، إن أهم المعوقات الخارجية للتنمية في فلسطين هي الاحتلال الإسرائيلي وأثاره، ونقص الاستثمارات الخارجية، حيث إن الإغلاق الشامل وتقطيع أوصال الوطن وإقامة الحواجز العسكرية ومنع الحركة وفصل المحافظات ووضع الاستيراد والتصدير للمناطق الفلسطينية وكذلك إغلاق المعابر الدولية وتعطيل عمليات الشحن الداخلي وحرمان السلطة الفلسطينية من إيرادات الجمارك وعدم السماح بقيام المدن الصناعية وتعطيل الإنتاج لترتفع البطالة إلى أكثر من 60% . وكذلك عدم استغلال المنح الدولية في مشاريع حيوية ذات قيمة ومن أهم ممارسات الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني هو محاولة إتباع الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، حيث عمل على ربط العمالة الفلسطينية بالسوق الإسرائيلي وكذلك ربط المناطق المحتلة بشركة كهرباء إسرائيلية ووضع مناطق للتصدي وعمل معابر خاصة تحت السيطرة الإسرائيلية مما أدى إلى السيطرة على الاستيراد.(المنتدى العربي،2004)

4.1.2. خاصية فلسطين التنموية:

لا بد ان يكون لفلسطين خصائص تنموية ويمكن إجمالها فيما يلي:

1. خصائص جيدة لسكان وقوة العمل الفلسطينية حيث يقدر عدد المواطنون الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة عام 2008 ب 3.828000 مليون منهم 2350583 في الضفة الغربية و1477417 في قطاع غزة. وتبلغ الزيادة السنوية حوالي 3%، وهي من أعلى النسب في العالم ويمتاز الشعب الفلسطيني بأنه شعب فتوي أي يغلب عليه طابع الشباب

كما وان قوة العمل الفلسطينية تمتاز بالمهارة حيث أن الإحصاءات تظهر أن 32.5% من أفراد القوة العاملة أتموا أكثر من 12 سنة تعليمية (جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني 2008)

2. قاعدة جيدة لرأس المال البشري، حيث أن الاهتمام بالتنمية البشرية معلمٌ بارزُ في التجربة التنموية الفلسطينية وقد تحقق ذلك باهتمام الأسرة الفلسطينية بالتعليم والاستثمار بالتعليم وقد شكل رأس المال البشري عنصر التميز لشعب الفلسطيني على مدار العقود الماضية.

3. مخزون الخبرات ورؤوس الأموال لدى الجاليات الفلسطينية بالخارج لأن الامتداد الفلسطيني بالخارج والذي يزيد عن 5 ملايين فلسطيني يعتبر من نقاط القوة التي يتمتع بها الاقتصاد الفلسطيني ومصدرا هاما لدعم التنمية الفلسطينية المحتلة. إلا انه ولغاية الآن لم يستثمر بشكل مناسب .

4. حيوية المجتمع المدني الفلسطيني ومخزون رأس مال اجتماعي، حيث تمتاز الأراضي الفلسطينية بنشوء وتطور مجتمع مدني يمتاز بالحيوية خصوصا على صعيد العمل التنموي وخدمة المجتمع، الأمر الذي يساعد في أن تشارك مؤسسات المجتمع المدني.

5. الموقع الجغرافي ووفرة عناصر الجذب السياحي "التنوع المناخي والذخر التاريخي والثقافي" يعتبر موقع فلسطين جغرافيا ومناخيا وحيويا لقوة الاقتصاد الفلسطيني التي يمكن استغلالها بعد إزالة الاحتلال. فموقع فلسطين استراتيجي بالنسبة للعالم، وما يميز فلسطين أنها تحتوي على مقومات سياحية فريدة ومتعددة.

6. القطاع الخاص الفلسطيني حيوي وذي تجربة غنية، حيث شكل القطاع الخاص الفلسطيني وما يزال القاطرة الرئيسية للتنمية الفلسطينية في ظروف بيئية وتنموية غير ملائمة تمثلت بالأساس بسياسات الاحتلال المعادية للتنمية. حيث مارست سلطات الاحتلال من البدايات سياسة مدروسة لإعاقة وتعطيل نهوض القطاع الخاص. وتم ذلك من خلال إجراءات إسرائيل المعقدة لتراخيص لكل خطوة من خطوات الاستثمار.(ماس،2005)

إن الحديث عن أي إمكانية للتنمية سيظل مغلق بدون إزالة الاحتلال أولا وبدون تفاعل شركاء التنمية بطريقة صحيحة حيث يجب التعامل مع التنمية كعملية شمولية تتضمن جملة من المتغيرات

البنيوية الملموسة، من سياسية واجتماعية وترفيهية وديمغرافية وهذا بحد ذاته بحاجة إلى تطبيق المفاهيم والآليات العملية التي تؤدي إلى إيضاح وتفعيل مكونات المنظور العام للتنمية، وهي مفاهيم أو عناوين أساسية يمكن تقسيمها.(الصوراني 2004)

5.1.2. أهداف التنمية:

إن أهداف التنمية وحسب تقرير البنك الدولي هي:

1. التخلص من الفقر المدقع
2. تحقيق التعليم الأساسي للجميع.
3. تعزيز المساواة حسب النوع الاجتماعي، وتعزيز دور النساء في صنع القرار
4. خفض معدلات الوفيات بين الأطفال.
5. تحسين صحة الأمومة .
6. محاربة الأمراض وخاصة الايدز والملاريا.
7. ضمان استدامة بيئة سليمة.
8. تأسيس شراكة دولية للتنمية (2008.undp)

أما بالنسبة لأهداف التنمية في فلسطين بالإضافة لما سبق فان استكمال التحرر الوطني هو أهم ما يمكن الحديث عنه كما ويجب تحقيق العدالة الاجتماعية والنمو الاقتصادي.

6.1.2. شروط التنمية:

إن التنمية التي ندعو لها يجب أن تستند إلى الشروط الثلاثة التالية:

1. رؤية تنموية وطنية متكاملة بالاستناد إلى إطار سياسي واقتصادي.

2. دور ايجابي للقطاع العام يساهم في عملية النمو للقطاعات الاقتصادية عموما ولقطاع الصناعة خصوصا عبر إقامة المجتمعات والشركات الصناعية المساهمة العامة، وذلك في سياسة تعزيز دور القطاع الخاص في الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات وفق خطة بعيدة عن الطابع الاحتكاري المباشر أو غير المباشر.

3. تحقيق مبدأ المشاركة الشعبية عبر المؤسسات الوطنية والكف عن ممارسة الأوامر والقرارات الأحادية في الاقتصاد وغيره من الممارسات الأخرى، فالمطلوب من الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني .(بال تريد ،2002)

7.1.2. كيف تتم العملية التنموية:

إن الآلية الأساسية لنجاح العملية التنموية، الشعب كهدف والأداة بفاعلية من واجبات النهوض بأعباء الجهد الإنمائي، كما يوجد أعباء أخرى في ظل توفير العلاقة الديمقراطية المؤسسية بين مؤسسات السلطة الفلسطينية وأجهزتها على قاعدة مبادئ الاعتماد على الذات وتكافؤ الفرص للجميع والعلاقة الاجتماعية وسيادة القانون ومحاربة النزعة الاستهلاكية السائدة، وترشيد الاستهلاك. بدون ذلك لا يمكن رفع مستوى إنتاجية العمل وتوفير الحافز الشعبي والدافعية للمشاركة في العملية التنموية أو غيرها من المهام الوطنية أو الاجتماعية.

كذلك يجب أن تعمل المؤسسات الحكومية والمصارف والقطاع الخاص، وان تأخذ دورها في العملية التنموية وخاصة في هذه المرحلة الصعبة وعليها أن تفعل دورها الايجابي وذلك باتباع الأمور التالية:

- التزام الوزارات والمؤسسات الحكومية بالعمل وفق أداء ايجابي ملموس وذلك من خلال الالتزام بمبدأ تكافؤ الفرص وان يستغل أهل الكفاءة والخبرة ومحاسبة المفسدين ومحاربة الفساد.
- تفعيل وتحفيز القطاع الخاص بكل تعريفاته وأنشطته.
- تفعيل دور هيئة الاستثمار المنبثقة عن وزارة الاقتصاد الوطني.
- بناء بنية تحتية قادرة على استقبال الاستثمارات وتشجيعها.
- تفعيل الاتفاقيات الاقتصادية مع الدول العربية والأجنبية واستغلال قرار القمة العربية بالإعفاء الجمركي للصادرات الفلسطينية للدول العربية.
- العمل بنظام الحوكمة داخل المؤسسات الممثلة للقطاع الخاص الفلسطيني.

أما بالنسبة للقطاعات الاقتصادية فيجب التركيز على الصناعة حيث يجب أن تستغل المساعدات الأجنبية في عمل مصانع والتركيز على الصناعات المتوسطة حيث أنها تغطي السوق الفلسطيني

وتخفف من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، والتركيز أيضاً الزراعة الاهتمام بالزراعة بجميع مجالاتها وخاصة الثروة الحيوانية والأعلاف والدواجن.

من الواضح بأن القطاع الخاص في فلسطين يتعرض ومنذ وقت طويل إلى عدد كبير من المؤثرات السلبية العميقة التي تنعكس على أدائه بشكل مباشر. ومع أن هذا الوضع بوجود احتلال هو طبيعي إلى حد كبير، إلا أن سرعة وحدة التغيرات المؤثرة على المناخ الاستثماري هو بلا شك أمر ملفت للنظر ويتطلب المراقبة والتقييم الدقيق ولعب القطاع الخاص الفلسطيني وخلال تاريخه الطويل، دورا بارزا على صعيد تقوية وإسناد وتمكين المجتمع الفلسطيني من جهة، ومقاومة الاحتلال من جهة أخرى، لقد استطاع القطاع الخاص عبر برامجه ونشاطاته المختلفة وان كانت ليست بالمستوى المطلوب أن يصل إلى العديد من القطاعات الضعيفة والمهمشة بالمجتمع. ولقد ساعد القطاع الخاص في تقديم خدمات ضرورية في الحقول الاقتصادية والاجتماعية في ظل تقصير الاحتلال الإسرائيلي في ذلك، ومع أن القطاع الخاص الفلسطيني ضعيف إلا انه ومنذ الاحتلال الإسرائيلي الضفة الغربية وقطاع غزه عام 1967 تعمد الاحتلال الإسرائيلي على إلحاق الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي وتعميق تبعيته له وذلك بهدف ضرب صمود الشعب الفلسطيني وحرمانه من أهم مقومات استقلاله الوطني. وكان منطلق الاحتلال في هذه الأرضي من اجل الاستيلاء عليها وتهجير سكانها وتهويدها تحقيقا لفكره المشروع الصهيوني بإسرائيل الكبرى.(عورتاني،2005)

لذلك من العبث الحديث عن اقتصادين متجاورين تحكمها علاقات طبيعيه أو تكاملية بل إن البعد السياسي يبدو هنا مكثفا للغاية في مجمل السياسات والإجراءات الاسرائيليه تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، وبالتالي فان العلاقة هنا ليست استعماريه بالشكل الكلاسيكي المعتمد على سلب ونهب الخيرات المادية للبلدان المستعمرة، بل أفظع من ذلك وأكثر تعقيدا انه فوق ذلك يعمل على توليد الدناميات القادرة على جعل الاقتصاد الفلسطيني فرعا ملحقا ومكملا بل خادما للاقتصاد الإسرائيلي وفي الوقت نفسه يعمل على خلق حقائق جديدة على الأرض متناقضة مع مصالح الشعب الفلسطيني واقتصاده كما يوفر الظروف لمزيد من التوسع الاستيطاني ونفي وجود الآخر.(عبد الكريم 2004)

8.1.2. الاقتصاد الفلسطيني:

شهد الاقتصاد الفلسطيني العديد من التقلبات والهزات، تحديدا بسبب الوضع السياسي العام.ووصل معدل نمو إجمالي الناتج المحلي إلى ما يزيد عن 10% سنويا في الفترة الواقعة مابين 1994 -1999، لكنه هبط فجأة بعد اندلاع انتفاضة الأقصى في عام 2008، حيث شهد الاقتصاد الفلسطيني إحدى اسوأ فترات الركود في التاريخ المعاصر. لكن كان هنالك ارتداد لاجمالي الناتج المحلي عندما كانت تسنح الفرصة، وقد ارتفع مرة اخرى بنسبة 8.5% في عام 2003 ونسبة 6% في عام 2005 وقد وصل حاليا الى نفس مستوى 1999.(البنك الدولي،2008)

9.1.2. أهم القطاعات الاقتصادية الفلسطينية:

بالنسبة إلى الصناعة فقد قامت إسرائيل بوضع العراقيل أمام الصناعة الفلسطينية وخاصة بعدم منح التراخيص وفرض ضرائب عاليه بالاضافه إلى القيود على الاستيراد والتصدير كما عمدت على تشجيع الصناعات الاستخراجيه التي تلزم السوق الإسرائيلي مثل الحجر .كما أن الصناعات الفلسطينية امتازت بصغر حجمها واعتمدت على الحرفية ولم تستطع الصناعات الفلسطينية منافسة نظيراتها الاسرائيليه مما أدى إلى تراجعها حيث أن عدد المؤسسات عام 1967 كانت 5000 بالمقارنة بالعام 1991 بلغ 3700 .كما ويقدر عدد المنشات عام 2006 ب 90000 في الضفة الغربية وقطاع غزة.(نصر 2003).

للحديث عن قطاع آخر هو قطاع الزراعة حيث تساهم الزراعة بما يقارب 8% من إجمالي الناتج المحلي، وبنسبة 10% من إجمالي الصادرات و 16% من إجمالي التشغيل وتتضمن الصادرات الحمضيات والزيتون والخضار ومؤخرا الورود وفي حال حصول تغيرات ايجابية على الوضع السياسي يمكن زيادة الصادرات بشكل كبير بما يضمن الصادرات إلي إسرائيل، حيث سيولد ذلك زيادة في الإنتاج والتشغيل. يزرع ما يقرب من(1826) ألف دونم في الأراضي الفلسطينية، حيث يتم ري (137557) دونم و (12341)دونم في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي. ثلث هذه الأراضي تستخدم في الزراعة الهامشية بهدف رعي الماشية أو يترك مراحا ويوجد قسم كبير من الأراضي يسيطر علية المستوطنون ويستخدمونه كما ان تنوع المناخ يسمح بزراعة 60 نوع من مختلف المنتجات الزراعية ويعتبر الإنتاج الزراعي عالي نسبيا مقارنة بالدول المجاورة. وتشكل

الماشية وصيد الأسماك ما يقارب نصف الإنتاج الزراعي في الضفة الغربية وثلث هذه القيمة في قطاع غزة (دليل الاستثمار في فلسطين 2008).

وللحديث عن قطاع هام جدا ألا وهو قطاع الخدمات حيث يلعب قطاع الخدمات دورا رائدا في الاقتصاد الفلسطيني خلال الربع الثالث من العام 2007، ساهم هذا القطاع بما يزيد عن 65% من إجمالي الناتج المحلي و 60% من إجمالي التشغيل وقد ازدهر هذا القطاع بشكل واضح منذ إقامة نظام الحكم الذاتي المحدود في عام 1994 وارتبط جزء كبير من هذا النمو بحاجة إلى التحسين وتوسيع فروع محدودة من خدمات المنتج حيث تعتبر هذه المساهمات ضرورية لتسهيل زيادة النشاطات الصناعية ونشاطات البناء. ويتوقع ان يلعب قطاع الخدمات دورا محوريا في المستقبل حيث سيستفيد هذا القطاع من الفرص التجارية(دليل الاستثمار في فلسطين،2008).

قطاع البنوك ان إقامة السلطة الفلسطينية ولاحقا إنشاء سلطة النقد الفلسطينية في عام 1994 أعطى دفعة لنشاطات القطاع المالي وارتفع عدد البنوك من 3 بنوك و13 فرع في عام 1993 إلى 22 بنكا و162 فرع في عام 2007. تشكل البنوك الفلسطينية 50% من عدد البنوك و 53% من عدد الفروع يوجد 8 بنوك أردنية وبنكان مصريان وبنك دولي وبنك بريطاني HSBC، تعمل كلها بالضفة الغربية وقطاع غزة.

لا تملك فلسطين عملة وطنية خاصة بها. لكن يتم استخدام ثلاث عملات مختلفة وهي الشيكل الإسرائيلي الجديد، الدولار الأمريكي، الدينار الأردني.(سلطة النقد الفلسطينية، النظام البنكي).

10.1.2. القطاع الخاص الفلسطيني:

يعتبر القطاع الخاص بشكل عام قاطرة التنمية الرئيسية التي تعقد عليها الآمال لحل المشكلات المستعصية الناجمة عن النقص الحاد في الموارد الطبيعية من جهة والزيادة الكبيرة في عدد السكان من جهة أخرى. وهذا يعني من الناحية الواقعية بأن القطاع الخاص هو الجهة الرئيسية المسؤولية عن خلق فرص العمل وتوفير مستوى دخل معقول للمواطنين.(عورتاني،2005)

من الأهمية أن نحاول وضع تعريف واضح، وشامل لمفهوم القطاع الخاص، فإذا كان القطاع العام هو كل ما تعود ملكيته إلى الدولة، وتديره بمعرفتها، ووسائلها، وبالتالي تكون ملكيته لكافة المواطنين مجتمعين، فان القطاع الخاص هو ما يملكه المواطنون، ويديرونه بمعرفتهم، ووسائلهم وتحت مظلة سلطة الدولة، ورقابتها، وعليه فان كل من يعمل في جميع القطاعات الصناعية، والتجارية، والزراعية، والخدماتية، وجميع المهن الفكرية، والعلمية وطرقهم لكسب معيشتهم، وتحسين دخلهم وتطويره بعيدا عن المال العام. أما من ناحية الأهداف فان كل عمل اقتصادي، سواء أكان عاماً، أو خاصاً يهدف بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى تعزيز عملية التنمية، فهو قطاع اقتصادي وطني منتج ينبغي تشجيعه، إن زيادة دور القطاع الخاص ليس مطلوبة لذاتها، وإنما لما تحققه المنافسة والكفاءة من ترشيد في استخدام الموارد الاقتصادية، كما أن قيام القطاع الخاص بدوره لا يعني فقط السماح له بفرص جديدة ومزايا خاصة، وإنما يعني أن يتحمل مسؤوليته الكاملة(القلاع،2006).

11.1.2. نشأة القطاع الخاص في فلسطين:

لم تتوفر للقطاع الخاص الفلسطيني الظروف التاريخية المناسبة لينمو، ويتطور، وان يأخذ دوره بصورة ملموسة، فقد صاحب نشأته تغلغل نظام الامتيازات الذي رسخها العثمانيين، كما جاءت الحرب العالمية، ومرحلة الانتداب البريطاني، وما صاحب ذلك من احتكارات أجنبية كذلك منذ الاحتلال العسكري الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، لما يزيد عن أربعين عاماً مضت، ربطت إسرائيل بشكل ممنهج اقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة باقتصادها، وقد تمثل الربط القسري هذا بشكل واضح، قبل اتفاقية أوسلو للسلام، وتجلّى في القيود التي وضعتها إسرائيل على التجارة الفلسطينية وفي السيطرة التي ضربتها على حرية حركة العمالة الفلسطينية من الواضح بأن القطاع الخاص في فلسطين يتعرض ومنذ وقت طويل إلى عدد كبير من المؤثرات السلبية العميقة التي تنعكس على أدائه بشكل مباشر. ومع أن هذا الوضع هو طبيعي إلى حد كبير، إلا أن سرعة وحدة التغيرات المؤثرة على المناخ الاستثماري هو بلا شك أمر ملفت للنظر ويتطلب المراقبة والتقييم الدقيق(عورتاني، 2005).

على عكس الالتزامات المثبتة في معاهدة جنيف الرابعة لسنة 1949 فقد سمحت الدول الموقعة على هذه المعاهدة الأساسية وهي: الولايات المتحدة، بريطانيا، روسيا (الاتحاد السوفييتي سابقا) لإسرائيل وهي القوة المحتلة، إيجاد هيكلية اقتصادية تضمن فيها تبعية الاقتصاد الفلسطيني واعتماده

على الاقتصاد الإسرائيلي، في الوقت الذي يستمر فيه تطبيق كم كبير من القيود على الإمكانيات الفلسطينية لمنعها من أن تصبح قابلة للحياة اقتصاديا. وبدلا من مطالبة إسرائيل بتطبيق القانون الدولي، اكتفت هذه الدول وغيرها، بل واستمرت، بتقديم التقارير؛ سنة تلو الأخرى، توثق فيها الخروقات الإسرائيلية للقانون الدولي(جودة،2008).

تشير كافه المعطيات إلى أن القطاع الخاص الفلسطيني يضع على عاتقه مسؤولية تفعيل دعم التنمية ولكن يجب تأهيله لممارسه دور كبير في مسيره التنمية الاقتصادية المحلية والاقليميه والدولية. وهذا بطبيعة الحال يتطلب بيئة اقتصاديه مناسبة تعمل على أزالة المعوقات الاداريه والاقتصادية وتعزيز ثقة القطاع الخاص بالسياسات الاقتصادية واستقراره. حيث أن جوهر الاصطلاح الاقتصادي المطلوب حاليا ومستقبلا هو ضرورة تحضر اقتصاد السوق الذي يعتبر حتمي لتعزيز الفاعلية والتنافسية وهذا بطبيعة الحال سيدفع بعمليه النمو إلى الأمام ويفتح المجال أما القطاع الخاص للعب الدور المطلوب منه. إذا أصبح القطاع الخاص محور العملية الانتاجيه سيؤدي ذلك إلى إطلاق الروح الابتكاريه لدى هذا القطاع وسينطلق القطاع الخاص ليوظف أمواله في الاستثمار طويل الأجل، كما سيؤدي إعطاء القطاع الخاص دوره الحقيقي إلى وقف هجره الخريجين من الشباب إلى البلدان الأخرى وسيعيد إلى فلسطين العقول المهاجرة، كما أن قيام قطاع خاص نشط وديناميكي إن يوفر فرص عمل قادرة على استيعاب العمالة الفائضة الموجودة حاليا في مؤسسات القطاع العام. أي أن تنشيط القطاع الخاص يساهم مساهمه فعالة في عمليه الإصلاح في القطاع العام لكن على القطاع الخاص بالمقابل أن يرقى إلى مستوى المسؤولية وان يقوم بعمليه إصلاح ذاتي حقيقي في مقابل الدور الجديد الملقى على عاتقه(زعتري، 2004).

نسعى اليوم إلى تطور القطاع العام وننادي بإتباع أساليب الحكم الصالح والشفافية يجب أيضا أن نسعى إلى أن يصبح القطاع الخاص شريكا أساسيا في هذا السعي الجماعي ومن وجه الباحث، لا يمكن أن يزدهر وينمو القطاع الخاص ككل في غياب جو من حكم المؤسسات العامة والخاصة بشفافية وان يطبق في آن واحد على كل من الاجهزه الدولة وشركات ومؤسسات القطاع الخاص، وبشكل خاص الشفافية في علاقة القطاع الخاص بالدولة وعلاقة مؤسسات القطاع الخاص مع بعضها البعض(عورتاني،2006).

يملك القطاع الخاص الفلسطيني قدرة فريدة من نوعها على جذب الاستثمارات العالمية فقد بين التقرير الذي أصدره البنك الدولي لبيئة الأعمال الفلسطينية إلى أنها تضاهي نظيراتها في المنطقة،

ووضع البنك الدولي عن ممارسة أنشطة الأعمال في النصف الأول لعام 2007 في الضفة الغربية وقطاع غزة في مصاف الدول كالهند واندونيسيا، وقد احتلت المرتبة الثانية والعشرين تحديدا على العالم من حيث نظام السلطة الفلسطينية الضريبي للأعمال، والمرتبة الثالثة والثلاثين من حيث الإطار القانوني لحماية المستثمرين، وفيما يتعلق بالإطار السياسي للسلطة الفلسطينية فان الاقتصاد الفلسطيني يأتي ضمن النصف الأول من حيث تكاليف الاستيراد والتصدير والإجراءات المتعلقة بها.(البنك الدولي،2008)

12.1.2. التحديات التي تواجه القطاع الخاص الفلسطيني:

يوجد العديد من المتغيرات التي حدثت وأثرت على القطاع الخاص الفلسطيني وأهمها :

- الاحتلال الإسرائيلي حيث أن القطاع الخاص الفلسطيني يواجه اعتى قوة أكانت على المستوى العسكري أو على المستوى الاقتصادي حيث أن إسرائيل تعتبر من الدول المتقدمة وهذا بدورة وجد كثير من المشكلات حيث أن الاقتصاد الفلسطيني هش وضعيف ولا يمكنه مجارات نظيره الإسرائيلي كما وان وجود الاحتلال الإسرائيلي افرز العديد من المشكلات والتحديات التي ألقت ظلالها على القطاع الخاص مع انه قاوم وصمد في وجه الاحتلال وقدم نموذجا يحتذى به في الصمود.
- إغلاق البنوك التجارية الفلسطينية فور الاحتلال، مما حرم القطاع الخاص من شريان تمويلي هام وحيوي.
- الضرائب الباهظة والعشوائية التي كانت تفرضها سلطات الاحتلال على المنتجين الفلسطينيين.
- صعوبة التراخيص لصناعات جديدة والعوائق الإدارية والإجرائية التي كانت تواجه الصناعات القائمة.
- عدم قدرة القطاع الخاص على الاستيراد المباشر من الخارج، أو التصدير إلى الخارج.
- المنافسة غير المتكافئة مع الصناعات الإسرائيلية وسياسات الإغراق.
- عدم توفر عناصر الإنتاج المدربة بصورة كافية.

- الانتفاضة الأولى والثانية، حيث إن الشعب الفلسطيني مر خلال العقد الماضي بانتفاضتين حيث أن الانتفاضة الأولى ما لبثت أن تنتهي حتى اشتعلت انتفاضة الأقصى وما رافقها من حصار وإغلاق حواجز اثر سلبا على أداء القطاع الخاص الفلسطيني ككل كما وانه أدى إلى تراجع كبير في الاستثمارات الخارجية وخسارة كبيرة في الاستثمارات الداخلية حيث أن المتتبع لسوق فلسطين للأوراق المالية يلاحظ حجم التراجع .
- تغليب العمل السياسي في بعض مؤسسات القطاع الخاص على العمل التجاري والتنموي حيث أن هذه المؤسسات وبسبب الاحتلال اضطرت لان تتخذ مواقف سياسية وان كانت هذه المواقف تضر بالاقتصاد في بعض الأحيان الا انه كان متطلب من متطلبات الصمود في تلك الفترة.
- كثرة المؤسسات الممثلة للقطاع الخاص والتي أدى وجودها بهذا الحجم إلى الازدواجية والتضارب في الخدمات المقدمة منها وسيتم ذكر هذه المؤسسات لاحقا بنوع من التفصيل.

الحقيقة إن الإصلاحات التي تمت خلال السنوات الأخيرة هي إصلاح في الطريق الصحيح، لكن هذه الإصلاحات لم تصل إلى عمق المشاكل الحقيقية التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني كما لم تصل إلى عمق التحديات الخارجية التي تواجهه، ولم تقنع المستثمر العربي ولا الأجنبي للاستثمار. كما إن القطاع الخاص الفلسطيني يتميز بوجود عدد قليل جدا من الشركات ذات الحجم الكبير نسبيا والأغلب في الشركات الفلسطينية أنها ذات حجم صغير، حيث أن عدد العاملين فيها لا يتجاوز 10 أشخاص، وهذه الشركات ليس إمامها فرص للتصدير، والتوسع نظرا لغياب الإمكانيات المالية، والتقنية والخبرات المطلوبة بالإضافة إلى الصعوبات في إيجاد وسائل التمويل. وهنا يجب التفكير في دمج الشركات من اجل قدرتها على المنافسة للشركات الإسرائيلية والأجنبية. كما وان هنالك مشكلة هي عدم تكريس الأموال لتأسيس قدرات في الأبحاث والتطوير من قبل الشركات الكبيرة. والاقتصار على ما هو موجود بعكس الشركات الإسرائيلية التي تنفق كثير من الأموال على الأبحاث لتطوير السلع الإنتاجية. من ناحية أخرى المؤسسات والشركات التي حصلت على شهادة الايزو (iso) لا تكاد تذكر28 مؤسسة وشركة، وان حصلت على هذه الشهادة فهي لا تنفق على تطوير القدرات الذاتية ولا تنفق على الإبداع الفكري في اختراع السلع أو خدمات جديدة أو طرق أكثر جودة وفاعلية في إنتاج السلع التي تتخصص فيها. كما أن هنالك مشكلة أيضا هي هجرة الأدمغة، مما يجعل المنطقة تفقد قدرات بشرية هامة لا تستثمر في التنمية المحلية، بل تستفيد منها الدول الصناعية بما أن البطالة ظاهرة متفشية في المجتمع. كما أن السياسات المالية والمصرفية تعتبر من العوائق الرئيسية لنمو القطاع الخاص وهي في الواقع تحتاج إلى دراسة

وإعادة تقييم فشكوى المستثمرين تتعدى الشكوى من ارتفاع الضرائب إلى صعوبة الأنظمة الضريبية المعمول بها. كما انه لا يوجد في فلسطين رأس مال مغامر أو ريادي وهذا بحد ذاته يحد من نمو وقوة القطاع الخاص. ولا تقتصر الهجرة على الكوادر البشرية المعدة والمدربة بل تتعداها إلى الإبداعات الشابة التي لا تجد فرص عمل في فلسطين.ويؤكد عارف الحسيني مدير مؤسسة النيزك لدعم التعليم اللامنهجي والتي تقوم برعاية إبداعات شابة إن ما يقارب 30% من ابرز المبدعين الذين تقوم المؤسسة برعايتهم يهاجرون للخارج بعد ان تقدم لهم عروضا مغرية من شركات عالمية، وقد هاجرت العقول والكفاءات المؤهلة حيث انتقل 28 ألف طبيب عربي الى أوروبا بين عامي 1998 و2006 وبات حلم الشباب العربي الأول الهجرة.(تقرير التنمية العربية،2006).

13.1.2. المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني:

يعرف المجلس التنسيقي بأنه ميثاق شرف بين المؤسسات التالية:

1 - الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية 2 - جمعية البنوك 3 - اتحاد المقاولين
4 -جمعية رجال الإعمال الفلسطينيين 5 - اتحاد شركات التامين 6 - اتحاد شركات أنظمة المعلومات 7 - الخدمات الإدارية للمؤسسات السياحية 8 -مجلس الشاحنين الفلسطيني 9 - مركز التجارة الفلسطيني 10 - اتحاد الغرف الصناعية التجارية والزراعية (الغرف التجارية).

يترأس المجلس التنسيقي اتحاد الغرف التجارية وتكون السكرتارية متنقلة بين اتحاد الغرف التجارية واتحاد الصناعات وبال تريد وجمعية رجال الأعمال كل ستة أشهر.
(اتحاد الصناعات،2006)

1.13.1.2. أهداف وغايات المجلس التنسيقي:

يهدف ميثاق الشرف إلى رفع مستوى التنسيق والتعاون بين مؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني المشاركة والأعضاء في ائتلاف المؤسسات. وكما يعتبر هذا الميثاق مرجعا أساسيا لتنظيم العلاقة

بين أعضاء المجلس التنسيقي أنفسهم، وأيضا بينهم كأعضاء من جهة وبين المجتمع الخارجي من جهة أخرى .(المجلس التنسيقي،2004)

2.13.1.2. بنود ميثاق الشرف بين المؤسسات:

تتمثل بنود ميثاق الشرف بين المؤسسات بما يلي:

- يلتزم كافة الأعضاء بالعمل المشترك تجاه القضايا التي تؤثر على مصالح مؤسسات القطاع الخاص سواء على المستوى المحلي أم الإقليمي أم العالمي.
- يلتزم كافة الأعضاء بالمساهمة في التنمية الاقتصادية، والاجتماعية في فلسطين من خلال الاليات الفعالة لتنسيق الدائم، ويتم الاتفاق عليها بين الأعضاء.
- يلجئ كافة الأعضاء باللجوء (في فض النزاعات) إلى المجلس، وذلك من خلال استخدام الطرق البديلة لحل النزاعات.
- يلزم كافة الأعضاء باحترام مبدأ التخصص في مجال عمل كل منهم بهدف تحقيق التكامل، والاستفادة القصوى للقطاع الخاص.
- لا يعارض أي عضو من أعضاء المجلس القيام بالتنسيق مع القطاع العام من خلال الآليات التي يراها المجلس مناسبة، وذلك في كافة القضايا ذات الأثر المباشر وغير المباشر على مستوى القطاع الخاص .
- يلتزم الأعضاء بالإفصاح عن أي تضارب في المصالح في الأمور، والقضايا التي لها مساس بأعمال وأنشطة وفعاليات المجلس.
- يتعهد كافة الأعضاء الالتزام بالمعايير الدولية الفضلى لدى التعامل مع الأمور، والقضايا ذات المساس بفعاليات المجلس.
- يلتزم كافة الأعضاء باحترام حقوق الملكية الفكرية، وتشجيع العمل بها والتوعية بشأنها من خلال مؤسساتهم.
- يلتزم كافة الأعضاء بالمشاركة الفعالة في أنشطة المجلس والتي يتم تعميمها عليهم وذلك دعما لمواقف القطاع الخاص وتطويراً له.
- تؤخذ قرارات المجلس بالأغلبية.
- يمكن دخول أعضاء جدد للمجلس بعد موافقة الأغلبية.(المجلس التنسيقي،2004)

3.13.1.2. الثوابت الرئيسية للمجلس التنسيقي:

وهي قيم أو مبادئ رئيسية للمجلس و تتمثل بما يلي:

1. سيادة الديمقراطية والشفافية والمسائلة بين مؤسسات القطاع الخاص.
2. المساهمة في دعم اقتصاد السوق الحر المبني على المعايير الدولية.
3. المساهمة الفعالة والمستمرة في تطوير العمل وبما يخدم صالح كافة المعنيين .
4. تكريس مفهوم المواطنة الصالحة وتعزيز سيادة القانون.
5. المساهمة الفاعلة في كافة نواحي الإصلاح الاقتصادية والإدارية والقانونية والاجتماعية وغيرها.(المجلس التنسيقي ،2004)

14.1.2. اتحاد الغرف التجارية الصناعية والزراعية الفلسطينية:

يرجع تأسيس الغرف التجارية في فلسطين إلى بداية القرن العشرين، حيث تأسست أول غرفة تجارية في مدينة عكا عام(1928)، وهي ثاني غرفة تجارية في الشرق الأوسط بعد غرفة تجارة القاهرة تليها، الغرفة التجارية في مدينة القدس عام(1936)، ويرجع تأسيس معظم الغرف التجارية في الضفة الغربية، وقطاع غزة إلى بداية الخمسينات، فيما تأسست أربع غرف تجارية بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية، لقد سعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ البداية إلى عرقلة عمل الغرف التجارية الصناعية ، والزراعية الفلسطينية كغيرها من مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية من منظور إن هذه المؤسسات هي واجهة لمنظمة التحرير الفلسطينية، فعمدت سلطة الاحتلال على منع أي تجمعات، أو معارض بحجة الذرائع الأمنية، وبحجة أن مثل هذه التجمعات مخلة بالنظام العام، كما أن سلطات الاحتلال سعت إلى تعطيل الانتخابات بالغرف التجارية لعقود طويلة، لقد أدت هذه الممارسات إلى إخراج الغرف التجارية الصناعية والزراعية عن مسارها الذي شكلت من اجله، وهو تمثيل مصالح أعضائها والدفاع عنهم، والتأثير في السياسات والقوانين التي لها تأثير على الأداء الاقتصادي، وتطبق هذه القوانين، والتشريعات بموجب أوامر عسكرية. (مهنا،2001).

1.14.1.2. ايرادات الغرف التجارية:

تتألف إيرادات الغرف التجارية الصناعية الزراعية من مجموعة من العناصر المكونة لهذه الإيرادات ومن أهمها:

- رسوم التسجيل.
- تجديد الاشتراكات.
- تصديق المعاملات.
- إصدار الشهادات.
- شهادات المنشأ.
- الإيجارات.
- خدمات أخرى مدرة للدخل .(مهنا،2001)

2.14.1.2. نشأة اتحاد الغرف التجارية الصناعية والزراعية:

تأسس اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية عام (1989) في مدينة القدس بمبادرة من الغرف التجارية الفلسطينية الأعضاء والموزعة على كافة محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة ومدنها الرئيسية. ويشكل الاتحاد المظلة الرئيسية للغرف الفلسطينية وعددها الحالي 14 غرفة تجارية 13 غرفة في الضفة الغربية وغرفة تجارية بمدينة غزة ولها أربعة فروع(مهنا،2001).

بدأت الغرف التجارية الصناعية الزراعية بشكل أكثر فعالية بعد الانتخابات الأخيرة لمجالس التي حدثت في بداية التسعينات، ناهيك عن الوضع السياسي العام وانطلاقة مسيرة السلام في المنطقة وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية، وقد انعكس ذلك بشكل ايجابي حيث زاد عدد الأعضاء من (5900) عضو عام 1991 إلى (45000) مع نهاية عام 2005 وهم يمثلون مختلف الأنشطة الاقتصادية الرئيسية والفرعية على حد سواء(بال تريد،2003).

3.14.1.2. رسالة اتحاد الغرف التجارية الصناعية والزراعية:

تتمثل رسالة اتحاد الغرف في خدمة وتطوير الغرف التجارية الصناعية والزراعية الفلسطينية وتعزيز مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية(مهنا ،2001).

4.14.1.2. مهام اتحاد الغرف التجارية الصناعية والزراعية:

1. تتمثل المهمة الأساسية للاتحاد في تقوية وتعزيز دور وأداء الغرف الفلسطينية على التعامل مع متطلبات المرحلة الجديدة، وما يعنيه ذلك من وجود رؤيا واضحة وتخطيط متبصر،

وإعادة تنظيم وهيكلة الغرف الفلسطينية حيث أن للاتحاد الدور البارز تعزيز دور القطـــاع الخاص ورسم سياسته واستراتيجياته إلى جانب خلق الروابط الاقتصادية محليا ودوليا بغية بناء اقتصاد فلسطيني يقوده القطاع الخاص ويكون قادرا على التعامل مع متطلبات العولمة وسياسة الأسواق المفتوحة من حيث القدرة على المنافسة وبعد ذلك الطريقة الأمثل إن لـــم يكن الوحيد للبقاء في السوق وتحقيق النمو الاقتصادي المنشود.

2. يقوم الاتحاد بعملية التنسيق والتوجيه للغرف الفلسطينية كافة، أي بكافة المستويات الوطني والعربي والإسلامي الإقليمي والدولي). حيث يشكل حلقة الوصل ما بين القطـــاع الخـــاص والعام (السلطة الفلسطينية) وعلى هذا الأساس يعكس نظرة واعتقاد القطاع الخـــاص للبلـــد ويعمل على تعزيز التطور الاقتصادي في هذا القطاع في الوقت نفسه يحافظ الاتحاد علـــى علاقات وثيقة والاتصال دائم مع السلطة الوطنية الفلسطينية ممثلة بالوزارات والمؤســـسات ذات الصلة وعلى رأسها وزارة الاقتصاد الوطني.

3. بالنسبة للغرف الأعضاء، فيعمل الاتحاد على تطوير أداء، وقـــدرة الغـــرف الفلـــسطينية، لتعزيز تمثيلها لمجتمع الأعمال، والارتقاء بالخدمات المقدمة لأعضائها على نحو أفـــضل، وذلك من خلال المساعدة في إعادة بناء، وهيكلة الغرف القائمة، وتمكينها من التـــأقلم مـــع احتياجات الأعضاء، ومتطلبات المرحلة، الجديدة، وهي مهمة كبيرة وتطلـــب بعـــد نظـــر وتخطيط، وإعادة تخطيط، وبناء من اجل العودة الي المسار الصحيح الذي عمل الاحـــتلال على تشويهه، من منطلق أن الاتحاد يشكل المظلة الرئيسية للغرف التجارية.

5.14.1.2. الهيكلية والبناء التنظيمي لاتحاد الغرف التجارية الصناعية والزراعية:

تتكون الهيكلية العامة لاتحاد الغرف التجارية بما يلي:

- الجمعية العمومية: وتضم مجالس الإدارة لأربعة عشر غرفة تجارية، تمثل الأعـــضاء المنتسبين للغرف الفلسطينية كل في منطقته. وتمثل الهيئة العمومية تمثيلا حقيقيا لجميع الأنشطة الاقتصادية والرئيسية والأنشطة الفرعية المندرجة ضمن القطاع الرئيسي.

- مجلس الاتحاد: يتألف مجلس اتحاد الغرف التجارية الصناعية والزراعية من رؤســـاء مجالس الغرف التجارية كاملة وعددهم (14) عضو حيث يكون كل رئيس غرفة عضوا في مجلس الاتحاد، وحسب القانون فان رئيس غرفة تجارة القدس هو رئـــيس مجلـــس

اتحاد الغرف التجارية كما ويوجد ثلاثة نواب للرئيس واحد من غزة واثنان من الضفة حيث يكون النائب الأول رئيس غرفة تجارة غزة، والنائب الثاني رئيس غرفة تجارة الخليل والنائب الثالث هو رئيس غرفة تجارة نابلس ويكون أمين الصندوق رئيس غرفة تجارة رام الله.ويعمل في اتحاد الغرف التجارية أكثر من 135 موظف في جميع الغرف التجارية.

6.14.1.2. المهمة الرئيسية لمجلس الاتحاد:

وهي رسم السياسات العليا للاتحاد، والتي تلتقي وتتناسق مع الإستراتيجية، ومن ثم توحيد وجهة النظر تجاه المسائل الحاسمة، والمهمة في أداء القطاع الخاص وصالح مجتمع رجال الأعمال الذي تمثله الغرف. وحسب القانون يجتمع مجلس الاتحاد بشكل دوري شهريا، وتتناوب الغرف على مكان انعقاده حيث يكون كل دورة في غرفة تجارية، ويقوم رئيس الاتحاد بدعوة الاتحاد في الحالات الطارئة للاجتماع.

عمل الاتحاد ومنذ تأسيسه على تقوية أواصر التعاون من خلال شبكة العلاقات على كافة المستويات الوطنية والعربية والإسلامية الإقليمية والدولية وتعتبر وزارة الاقتصاد الوطني المرجعية لاتحاد الغرف التجارية والغرف التجارية وكافة اللجان والمؤسسات التمثيلية للقطاع الخاص الفلسطيني.

أما بالنسبة لعضوية المجلس التنسيقي، فيعتبر الاتحاد الرئيس الدائم للمجلس التنسيقي الذي يضم إلى جانب الاتحاد كلا من الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، جمعية البنوك، اتحاد المقاولين، جمعية رجال الإعمال الفلسطينيين، اتحاد شركات التامين، اتحاد شركات أنظمة المعلومات، الخدمات الإدارية للمؤسسات السياحية مجلس الشاحنين الفلسطيني مركز التجارة الفلسطيني.

7.14.1.2. اللجان التي يعتبر اتحاد الغرف عضوا فعالا فيها:

تتكون اللجان التي يعتبر اتحاد الغرف التجارية الصناعية و الزراعية مما يلي:

- مؤسسة المواصفات والمقاييس.
- هيئة تشجيع الاستثمار، وهيئة المدن الصناعية.

- صندوق التشغيل الفلسطيني.
- لجنة السياسات العمالية.
- التنظيم والتدريب المهني.

15.1.2. اتحاد المقاولين الفلسطينيين(pcu):

اتحاد المقاولين الفلسطينيين (pcu) هو فعالية مهنية فلسطينية اقتصادية اجتماعية ،ممثلة بمجموع المقاولين، والمصنفين في الاتحاد، ويهدف إلى تنظيم ممارساتهم بمهنة المقاولة في فلسطين والخارج، ويقوم بدور ايجابي في التنمية الاقتصادية الوطنية، ومنذ التوقيع على اتفاقيات اوسلو وارتفاع سقف تطلعات الشعب الفلسطيني والنشاط الملحوظ الذي شهده قطاع الإنشاءات كانت الضرورة ملحة لتشكيل هيئة نقابية تمثل المقاولين الفلسطينيين، وتعمل على النهوض بمهمة المقاولة، وتنظيمها وقد تم تأسيس اتحاد المقاولين الفلسطينيين بتاريخ 1994/6/1 كتتمة للاجتماع الذي عقد في تونس في الفترة 30 -5 -1994الى 1 -6 -1994 وتمت برعاية الرئيس الراحل ياسر عرفات، وقد عمل على أن تكون مدينة القدس مركزا رئيسيا للاتحاد، ويكون للاتحاد فرعان رئيسيان في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويحق للاتحاد فتح فروع في المدن الفلسطينية الأخرى بقرار من مجلس إدارة الاتحاد.(النظام الداخلي لاتحاد المقاولين،)

يتمتع اتحاد المقاولين بالشخصية الاعتبارية، والاستقلال المالي والإداري وله بهذه الصفة حق تملك الأموال المنقولة، وغير المنقولة اللازمة لتحقيق غاياته وأهدافه، وان يقاضي ويقاضى وان يوكل عنه محامي في الإجراءات القضائية والقانونية. (النظام الداخلي لاتحاد المقاولين،)

1.15.1.2. الرؤية المستقبلية لاتحاد المقاولين:

توفير المتطلبات والاحتياجات الإنشائية لدى المواطن الفلسطيني من اجل تحقيق حياه أفضل. (النظام الداخلي لاتحاد المقاولين،)

2.15.1.2. رسالة اتحاد المقاولين:

جاء تأسيس اتحاد المقاولين الفلسطينيين في الوقت الذي تتطلب فيه المرحلة تأهيل المقاول الفلسطيني وإعادة بناء الدولة الفلسطينية المستقلة،

3.15.1.2. مهام اتحاد مقاولين:

اعتمد الاتحاد المهام الرئيسية التالية:

- زيادة كفاءة قطاع الإنشاءات.
- تحفيز تشييد بنية تحتية ذات جودة عالية وتكلفة اقل.
- تعزيز القدرة التنافسية لقطاع الإنشاءات وخلق بيئة قانونية محفزة للعمل، وتنظيم مهنة المقاولات في قطاع الإنشاءات.
- تطوير معايير البناء من خلال العمل على نشر المعايير، وتوعية المعنيين بالمعايير الدولية والمحلية والإقليمية . (النظام الداخلي لاتحاد المقاولين،)

4.15.1.2. القيم والمبادئ لاتحاد المقاولين:

يعمل اتحاد المقاولين الفلسطينيين على تنظيم مهنة المقاول وفق القيم والمبادئ التالية :

- الجودة النوعية المتميزة.
- عمل الفريق الواحد.
- ضمان المهنية.
- المنافسة الشريفة. (النظام الداخلي لاتحاد المقاولين،)

5.15.1.2. الأهداف لاتحاد المقاولين:

من اجل تحقيق متطلبات المقاول الفلسطيني وتطوير قطاع الإنشاءات اتخذ اتحاد المقاولين منذ تأسيسه الأهداف الرئيسية التالية:

1. تنظيم مهنة مزاولة المقاولة والعمل على رفع مستوياتها بشتى الوسائل.
2. التعاون مع الجهات المختصة لتطوير وسائل وأساليب التخطيط للمشاريع وطرح العطاءات وتنظيم العقود وشروط تنفيذ الأعمال المتعلقة بها.
3. تشجيع استثمار رؤوس الأموال في إنشاء الصناعات المساندة لأعمال المقاولة والخدمات اللازمة لتحويلها.

4. التعاون مع الجهات المتخصصة في الأمور المتعلقة بإعمال المقاولات، بما في ذلك تطوير عقد المقاولة، ومن الخدمات المهنية المتعلقة بالتصميم والإشراف وتطوير الجوانب الفنية في المقاولات.
5. الدفاع عن مصالح الأعضاء والمحافظة على تقاليد، وشرف مزاولة، المهنة والمساعدة على حل الخلافات الناشئة بينهم.
6. تنمية قطاع المقاولة الوطني، ومساهمته في اقتصاد البلاد، وحماية مؤسسات المقاولة الوطنية من مخاطر المنافسة الضارة.
7. تمثيل المقاولات في عضوية الهيئات والمؤسسات العربية والإقليمية والدولية. (النظام الداخلي لاتحاد المقاولين،)

6.15.1.2. من هو المقاول:

يعرف المقاول على انه ذلك الفرد أو الشركة العاملة في قطاع الإنشاءات، والمسجلة والمصنفة في اتحاد المقاولين الفلسطينيين. (النظام الداخلي لاتحاد المقاولين،) وحسب القانون أن المقاول هو أي شخص طبيعي، أو معنوي يحق له ممارسة مهنة المقاولة بموجب القوانين والأنظمة المعمول بها، والمسجل وفق أحكام هذا النظام.

ويبلغ عدد المقاولين المسجلين في اتحاد المقاولين الفلسطينيين حسب سجلات الاتحاد (1183) مقاول في مختلف المدن، والقرى الفلسطينية حيث أن هنالك (843) بالضفة الغربية و (340) في قطاع غزة.

يوجد في الضفة الغربية، وقطاع غزة (453) مقاول مصنف من شهر تموز 2003 حيث يبلغ عدد الأعضاء المصنفين في الضفة الغربية (252)، مقاول وفي قطاع غزة (201) مقاول.

يساهم قطاع الإنشاءات بنسبة 33% من إجمالي الناتج المحلي (GDP) ما يعد نسبة كبيرة لقطاع واسع، ويؤثر في كافة القطاعات الاقتصادية، والاجتماعية والتعليمية، والمهنية إضافة الي المؤسسات الفلسطينية المختلفة. (النظام الداخلي لاتحاد المقاولين،)كما ويعتبر من القطاعات الاقتصادية الهامة، والمحرك الرئيسي للاقتصاد الفلسطيني، وقد شهد هذا القطاع اتساعا، ونشاطا ملحوظا عند عودة السلطة الوطنية الفلسطينية إلى الأرض الفلسطينية في عام (1994)، مما أدى إلى إنعاش المهن الإنشائية والصناعات المساندة لها. (النظام الداخلي لاتحاد المقاولين،)

16.1.2. اتحاد الصناعات الفلسطينية:

منذ قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1996 باشرت وزارة الصناعة بمبادرة من عدد من الصناعيين الفلسطينين في تشكيل اتحادات صناعية تخصصية تضم في عضويتها الصناعيين من ذوي التخصص، ففي عام 1996 تم تأسيس اتحادات لكل من الصناعات الغذائية والدوائية، وتبعها تخصصية أخرى في 15 فرعا صناعيا تخصصيا تشمل الصناعات الغذائية، والدوائية، والكيماوية ،البلاستيكية، الحجر، الرخام، الجلود والأحذية ،النسيج والملابس، الورق والكرتون والطباعة، أنظمة المعلومات، الإعلان، الإنشائية، المعدنية والهندسية، الصناعات الخشبية.(بال تريد،)

حيث تم تسجيل اتحادات صناعية في الضفة الغربية، وفي وزارة الصناعة بينما سجلت الجمعيات الصناعية في غزة لدى وزارة الداخلية وذلك نظرا لاختلاف المرجعيات القانونية في كل منطقة تضم هذه الاتحادات والجمعيات الصناعية حاليا حوالي أربعة ألاف عضو كما يتراوح حجم العضوية في كل اتحاد عن الأخر، وفقا لحجم القطاع الصناعي ونشاط الاتحاد الصناعي التخطيطي. (بال تريد،)

وقد حدث أن تم إدراج بعض الاتحادات المتشابهة مثل الجمعيات الصناعية للحدادين ومشاغل الألمنيوم، والصناعات المعدنية، والهندسية في قطاع غزة في اتحاد واحد هو اتحاد الصناعات المعدنية الهندسية،كما تم اندماج اتحاد صناعة الباطون واتحاد صناعة البلاط في اتحاد الصناعات الإنشائية/غزة.

تأسس الاتحاد العام للصناعات بمناقشة فكرة تشكيل اتحاد عام للصناعات الفلسطينية عام 1997 حيث بادر عدد من رؤساء الاتحادات الصناعية بمناقشة فكرة تشكيل اتحاد عام للصناعات الفلسطينية. وفي أوائل عام 1999 وبمبادرة من وزارة الصناعة، ورؤساء الاتحادات والجمعيات التخصصية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتم انتخاب لجنة تحضيرية من ستة رؤساء اتحادات صناعية تخصصية لإعداد مسودة نظام داخلي للاتحاد العام، وقد تم وضع مسودة وتم إقرارها من قبل الاتحادات. (بال تريد،)

إن الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية هو تنظيم صناعي مهني، يقدم خدماته إلى جميع المواطنين على السواء، وللمصلحة العامة، ويسعى بالتعاون والتنسيق مع وزارة الصناعة والجهات الأخرى

ذات الصلة بمجال عمل الاتحاد إلى دعم مسيرة التنمية الصناعية بشكل خاص، ودفع المستوى الاقتصادي المادي، والاجتماعي للمجتمع الفلسطيني عامة بما في ذلك دفع شان الصناعة الفلسطينية على المستوى العالمي.(النظام الأساسي لاتحاد الصناعات الفلسطينية)

1.16.1.2. رسالة اتحاد الصناعات الفلسطينية:

تطوير صناعة فلسطينية ذات قدرة تنافسية.(اتحاد الصناعات، 2006)

2.16.1.2.أهم الأهداف لاتحاد الصناعات الفلسطينية:

تتضمن أهداف اتحاد الصناعات ما يلي:

- المساهمة في إقامة وتطوير وتوثيق وملائمة أوضاع الاتحادات الصناعية التخصصية في فلسطين.
- المشاركة في صياغة وتنفيذ الاتفاقيات الإقليمية والدولية.
- تأهيل وتنظيم القطاع الصناعي بما يتلاءم والأنظمة الدولية.
- المشاركة في رسم السياسات العامة والقوانين والتشريعات المتعلقة بالقطاع الاقتصاد يشكل عام والصناعي بشكل خاص.
- توفير التمويل اللازم لتنفيذ أهداف، برامج ونشاطات الاتحاد العام.
- إعداد الدراسات والأبحاث وتوفير المعلومات للمساهمة في التنمية الاقتصادية بشكل عام والصناعية بشكل خاص.
- التنسيق مع مؤسسات القطاع العام والخاص والمؤسسات الأهلية بما يخدم التنمية الاقتصادية في فلسطين.(بال تريد،)

17.1.2. مركز التجارة الفلسطيني"بال تريد":

مركز التجارة الفلسطيني "بال تريد" هو مؤسسة وطنية غير ربحية ذات عضوية مفتوحة لشركات، ومؤسسات القطاع الخاص، وقد تم الإعلان الرسمي بها بصفتها المركز الوطني لترويج التجارة في فلسطين. (النظام الداخلي بال تريد)

تعمل بال تريد من خلال مكتبها الرئيسي بالضفة الغربية ومكتب غزة، ومكتب التجارة في العالم العربي ومقره عمان، وكما يوجد لها شبكة واسعة من العلاقات مع المؤسسات لترويج التجارة العالمية.(النظام الداخلي بال تريد)

1.17.1.2. رسالة بال تريد:

تمثيل مصالح القطاع الخاص الفلسطيني محليا ودوليا وتبني مبادراته بما في ذلك وضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج ونشاطات هادفة لترويج الاقتصاد الفلسطيني من خلال تطوير التجارة الدولية. حيث يعمل على تشجيع التصدير، والاستثمار الأجنبي الموجه للتصدير كعاملين رئيسيين في تنمية الاقتصاد الفلسطيني. (النظام الداخلي بال تريد)

2.17.1.2.أهداف بال تريد:

تحدد أهداف مركز التجارة الفلسطيني بما يلي:

1. تطوير وترويج الصادرات والمنتجات والخدمات الفلسطينية في الأسواق المحلية والإقليمية والدولية.
2. تشجيع وتسهيل الاستثمار المحلي والدولي في فلسطين.
3. تمثيل مصالح القطاع الخاص الفلسطيني في علاقاته مع مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية المختلفة.
4. تطوير السياسات والإجراءات المتعلقة بالنشاط التجاري للقطاع الخاص.
5. تنظيم وإدارة ورعاية المعارض، والبعثات والتعاقدات التجارية وغيرها، مما يساهم في تشجيع الاستثمار في فلسطين.
6. المشاركة في تطوير الإطار القانوني والتنظيمي المتعلق بتطوير التجارة.
7. المساعدة في تطوير المهارات والمواصفات والمقاييس والجودة في القطاع الخاص الفلسطيني كشرط رئيسي لدخول الأسواق العالمية.
8. جمع وتحليل ونشر معلومات عن الأسواق المحلية والإقليمية والدولية وإتاحتها للقطاع الخاص والجمهور(بال تريد،).

18.1.2. جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين:

تنتشر جمعيات رجال الإعمال في أكثر من محافظة مثل غزة، الخليل، جنين، على شكل منتديات رجال أعمال إضافة إلى وجود جمعية تغطي مختلف محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة، وهي جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين، ومقرها القدس وتشمل في عضويتها رجال أعمال من كافة محافظات الوطن (النظام الأساسي،2006).

جمعية رجال الأعمال هي هيئة خاصة مستقلة مقرها الرئيسي القدس وهي جمعية لا تهدف إلى الربح وتسعى إلى تكريس خبرة أعضائها من اجل دعم القطاع الخاص، ونشاطاته لتنمية الاقتصاد الفلسطيني وتحقيق أهدافه التنموية (النظام الأساسي، 2006).

1.18.1.2. رسالة الجمعية:

تسعى الجمعية إلى الحفاظ على مصالح القطاع الخاص، وتوفير المناخ الملائم الذي يمكنه من أداء دوره الريادي بتجانس، وتكامل وحفز رجال الإعمال على تأدية المهام الاقتصادية، والاجتماعية التي من شانها خدمة مصالح المؤسسات الشركات وأفراد القطاع الخاص والوصول بالاقتصاد الفلسطيني الى مرحلة الاستقلال.(معالي،2006)

2.18.1.2. أهداف جمعية رجال الأعمال الفلسطينية:

تتعد اهداف جمعية رجال الأعمال الفلسطينية وهي:

- توضيح وجهات نظر وحاجات ومصالح مختلف القطاعات المهنية التي تشكل في مجموعها قطاع الأعمال في فلسطين.
- بلورة مختلف وجهات النظر داخل القطاع الخاص، ومحاولة التنسيق فيما بينهم.
- القيام بدراسات اقتصادية متخصصة على المستوى الكلي لإعلام وتنوير أعضاء الجمعية؛ بما يترتب من أثار للسياسات التي يتبعها القطاع العام من أعمال، وأنشطة القطاع الخاص.
- إعداد الدراسات الاقتصادية والاجتماعية حول الأوضاع العامة والخاصة، وانعكاساتها على أصحاب الأعمال وباقي القطاعات.

- إعداد مذكرات أو أوراق عمل تقدم للسلطات الرسمية بصورة دورية وتتضمن وجهات نظر رجال الأعمال في السياسات التنموية التي تتبناها والبرامج التي تنفذها الحكومة.
- المساهمة في تقديم المساعدات الفنية وتطوير البرامج التدريبيه المناسبة لأعضاء الجمعية بهدف تحسين العمل ورفع مستوى الأداء في أعمالهم.
- القيام مباشرة أو عن طريق جهة استشارية متخصصة بطباعة المعلومات ،واستطلاع الآراء حول القضايا التي تهم رجال الأعمال.
- تشجيع إنشاء مؤسسات وشركات جديدة ذات نفع عام وقادرة على تقديم خدمات اقتصادية واجتماعية (شركات رأس المال المشارك،مؤسسات حماية المستهلك)
- التعاون مع الجهات المتخصصة لإنشاء مركز تنمية الأعمال الفلسطيني لخدمة المستثمرين في فلسطين والإشراف على تشغيله.
- العمل كممثل لرجال الأعمال في فلسطين عند التعامل مع مؤسسات أجنبية تمثل مصالح مماثلة لرجال الأعمال في بلادها.
- التأثير على الجهات الرسمية ،بجميع الطرق القانونية للحفاظ على مصالح القطاع الخاص والحفاظ على الاقتصاد الفلسطيني.
- تنشيط دور القطاع الخاص في فلسطين، والتأكيد على أهمية التعاون، والتنسيق مع اتحاد الغرف التجارية الصناعية والزراعية ومؤسسات القطاع الخاص الأخرى.
- تنظيم ندوات محلية وخارجية لبحث الشؤون الاقتصادية ذات الصلة بنشاط القطاع الخاص والاقتصاد الوطني.
- تنمية العلاقات والروابط الاقتصادية مع رجال الأعمال الفلسطينيين بالشتات. (بال تريد،)

19.1.2. جمعية البنوك في فلسطين:

تأسست جمعية البنوك في فلسطين في العام 1998، وسجلت كمؤسسة غير حكومية وغير ربحية، وفقا لإحكام قانون الجمعيات الصادر بتاريخ 29 رجب 1327، وتعديلاته وتهدف الجمعية بشكل رئيسي إلى الاطلاع بمهمة التنسيق بين أعضائها من المؤسسات المصرفية، والارتقاء بمستوى الأداء والخدمة المصرفية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتعمل كهمزة وصل بين البنوك وبين السلطة النقدية والمالية.

تضم الجمعية في عضويتها البنوك المرخصة العاملة في الأراضي الفلسطينية ولهـا مجلـس إدارة منتخب من الجمعية العمومية التي تعتبر أعلى سلطة فيها.

1.19.1.2. أهداف جمعية البنوك الفلسطينية:

يمكن تحديد اهداف جمعية البنوك الفلسطينية بما يلي:

1. التعاون مع المؤسسات ذات العلاقة في القطاعين العام والخاص،في كل ما مـن شـأنه خدمة الاقتصاد الوطني الفلسطيني وتعزيزه.
2. رعاية مصالح الأعضاء لتوثيق التعاون بينهم.
3. بحث القضايا المشتركة والمتعلقة بمختلف أوجه نشاطات الأعـضاء وإيجـاد الحلـول المناسبة للمشاكل التي تواجههم.
4. تبادل المعلومات والخبرات في كل ما من شأنه رفع مستوى العمل المصرفي وخدمـة الأهداف المشتركة للأعضاء.
5. تطوير أساليب أداء الخدمات المصرفية وتحديثها.
6. تعزيز التعاون مع سلطة النقد الفلسطينية، فـي تنفيـذ مخططـات الـسياسة النقديـة والمصرفية التي تضعها، وإبداء وجهات النظر بشأنها عند الاقتضاء، وذلك من خـلال التنسيق الكامل والتشاور معها في جميع القضايا التي تهم الجهـاز المـصرفي،وتهدف لرفع الكفاءة وتطوير الأداء.
7. العمل على تسوية الخلافات بين الأعضاء أو بين أعضائها وغيرهم.(النظام الأساسـي لجمعية البنوك الفلسطينية)

2.19.1.2. الأعضاء المنطوين تحت لواء جمعية البنوك:

وهم البنك العربي، بنك الأردن، البنك التجاري الأردني، البنك الأردني الكـويتي، البنـك الأهلـي الأردني، بنك الاتحاد للادخار والاستثمار، بنك الإسكان لتجارة والتمويل، البنك الرئيسي والائتمـان الزراعي، بنك HSBS، بنك القاهرة عمان، البنك الإسلامي العربي، بنك الأقصى الإسلامي، بنـك الاستثمار الفلسطيني، البنك التجاري الفلسطيني، البنك العربي الفلسطيني للاستثمار، البنك العقـاري المصري العربي، بنك فلسطين الدولي ، بنك القدس للتنمية والاستثمار، بنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة، المؤسسة المصرفية الفلسطينية.(نظام الأساسي لجمعية البنوك ،2006).

لا يوجد رسالة محددة للجمعية بل يوجد لها أهداف، وتحاول المؤسسة تحقيق أهدافها تدريجيا.

20.1.2. الاتحاد الفلسطيني لشركات التامين:

الاتحاد الفلسطيني لشركات التامين هو مؤسسة فلسطينية غير ربحية تتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة، وتسعى لتحقيق المصلحة العامة للاقتصاد الوطني، من خلال تمثيله الوحيد لشركات التأمين العاملة في فلسطين والعمل على حماية مصالح أعضائه، وتطوير الصناعة التامين وتشريعاته، ورفع مستوى الوعي التأميني (النظام الأساسي، 2006).

يطمح الاتحاد إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. تبني أسس وأصول ممارسة المهنة، والعمل على تمكين أعضاء الاتحاد من التقيد بها،وتولي مراقبة سلوكهم المهني بهذا الشأن بغية ترسيخ تقاليد وأخلاقيات المهنة بينهم.
2. العمل على نشر الوعي التأميني ورفع القيمة الأدبية للعمل في صناعة التامين.
3. العمل على توحيد وتطوير الأسس المهنية لعقود التامين بكافة أنواعها بقدر المستطاع، ووضع تعريفات أسعار تمثل الحدود الدنيا لكافة أنواع التأمينات الاختيارية، وذلك بما يتناسب ودرجات الخطر والأسعار العمالية لهذه التأمينات بعد موافقة هيئة سوق رأس المال .
4. تسوية قضايا التعويضات المشتركة والمستردة، وتأمينات المشاركة ووضع الآليات وتسوية الحسابات بين الأعضاء.
5. إنشاء تجمعات التامين الفنية، وفقا لحاجة السوق ،وذلك بعد موافقة هيئة سوق رأس المال.
6. وحل النزاعات التي قد تنشأ بينهما، ووضع الضوابط واللوائح اللازمة لذلك.
7. تشكيل لجان التحقيق والتحكيم والمتابعة، وإقرار مبادئ ممارستها العلمية وإجراءات تطبيقها.
8. تعزيز الثقة بصناعة التامين، وتحقيق التعاون، والتنسيق مع الجهات الرسمية المتخصصة، و لمن له علاقة بقطاع التامين عربيا ودوليا.

9. عقد الندوات والمؤتمرات المهنية، وإجراء البحوث العلمية، وإعداد الإحصائيات، وإصدار النشرات الدورية متضمنة البيانات، والمعلومات عن سوق التامين الفلسطيني والتي من شانها خدمة قطاع التامين.
10. مشاركة السلطات الرسمية بالإعداد للتشريعات التأمينية اللازمة بغية استصدار القوانين، واللوائح والأنظمة والقرارات التي تضمن استقرار سوق التامين وتطويره.
11. المشاركة في الاتحادات التأمينية العربية، والإقليمية والدولية، وكذلك الهيئات الأخرى ذات العلاقة، والعمل على تنظيم عقد الاجتماعات الفنية، والإدارية في فلسطين.(النظام الأساسي لاتحاد شركات التامين)

1.20.1.2. الأعضاء في اتحاد شركات التأمين:

وهم شركة المؤسسة العربية للتامين، شركة المشرق للتأمين، شركة ترست العالمية للتامين، شركة التأمين الوطنية، المجموعة الأهلية للتأمين، شركة فلسطين للتأمين، شركة فلسطين لتأمين الرهن العقاري، فرع شركة العرب للتأمين على الحياة والحوادث، فرع الشركة الأمريكية للتامين على الحياة (اليكو).

21.1.2 مجلس الشاحنين الفلسطينيين:

يمثل مجلس الشاحنين الفلسطيني قطاع الشحن من مصدرين ومستوردين بالإضافة إلى المصنعين وهم المستخدمين النهائيين للشحن البحري، الجوي والبري، ويعمل على حماية مصالحهم، كما يسعى المجلس إلى المساهمة في تطوير الاقتصاد من خلال توسيع التجارة عبر خطوات؛ لتسهيل وتعزيز فعالية التجارة في جميع مراحل النقل البحري، الجوي، البري، وكذلك الإجراءات اللوجستية الخاصة بقطاع الشحن.

1.21.1.2. رسالة مجلس الشاحنين الفلسطيني:

تحدد رسالة مجلس الشاحنين الفلسطيني بما يلي:

- تمثيل وحماية مصالح الشاحنين الفلسطينيين (مصدرين،مستوردين)والمصنعين في تعاملاتهم.
- موردي خدمات النقل البري،المخازن بالإضافة إلى جهات أخرى تعمل في وسائل النقل اللوجستية.
- جهات حكومية مثل سلطات الجمارك، خدمات التفتيش، سلطات الموانئ، ومؤسسات المواصفات والمقاييس.
- تأكيد التكامل بين المشاريع الممولة من المانحين والمبادرات الفلسطينية التي تستهدف قطاع الشحن الفلسطيني.

2.21.1.2.رؤية مجلس الشاحنين الفلسطيني:

أن تكون من احدث المؤسسات في مجال عملها، تواكب الواقع على الأرض وتستجيب لاحتياجات الأعضاء، تمثل مصالحهم وتعمل على تسهيل وتنويع وتوسيع التجارة الفلسطينية. ويشمل ذلك تطوير البنية التحتية وترويج نهج متكامل ومنسق لتسهيل التجارة.

3.21.1.2. تأسيس مجلس الشاحنين الفلسطيني :

انطلق مجلس الشاحنين الفلسطيني في شهر كانون الأول عام(2005) من قبل مجموعة من المصدرين والمستوردين الفلسطينيين، ضمن إطار تعاون تقني بين كل من:

- ممول المشروع وهو مكتب المساعدات التقنية للمفوضية الأوروبية للضفة الغربية وقطاع غزة (ECTAO)(2006-2007) .
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(UNCTAD)والذي يقدم الدعم التقني للمشروع (2006 -2007).
- مركز التجارة الفلسطيني بال تريد، والذي استضاف المجلس في بداية الانطلاقة (2006).
- برنامج الأمم المتحدة للتنمية والتطوير (UNDP)، والذي يقدم دعما لوجستيا (2006 -2007).

يدار المجلس بواسطة رئيس المجلس المنتخب وأعضاء مجلس إدارة منتخبين من الجمعية العمومية. وتضم الجمعية العمومية أعضاء ناخبين (الشاحنين)، وأعضاء لا يتمتعون بكامل الحقوق

والواجبات (غير ناخبين) من وكلاء شركات الشحن، مؤسسات ترويج التجارة بالإضافة إلى جمعيات صناعية ومهنية ويمارس مجلس الإدارة عمله من خلال مجموعات عمل متخصصة من الأعضاء الفاعلين.

عدد أعضاء الهيئة العامة لمجلس الشاحنين 240 عضو بالضفة الغربية، وقطاع غزة ممثلين قطاعات، ومناطق مختلفة، ومتصلين الكترونيا عبر الموقع الالكتروني www.psc.ps.

22.1.2. اتحاد شركات أنظمة المعلومات:

تأسس الاتحاد في مطلع عام 1999 في رام الله فلسطين كاتحاد قائم على أساس العضوية للشركات المسجلة رسميا في مجال أنظمة المعلومات. يمثل الاتحاد أكثر من 71 شركة من مختلف التخصصات من أهمها شركات توزيع الأجهزة، وأخرى لتطوير البرامج المختلفة، وكذلك شركات مختصة في التجهيزات الاليكترونية للمكاتب وفي خدمات الانترنت والاتصالات والاستشارات في حقل أنظمة المعلومات والتدريب على أنظمة المعلومات وما يتعلق بها من خدمات أخرى.يقدم الاتحاد عدة برامج وخدمات صممت لدعم الشركات الأعضاء والارتقاء بالخدمات المقدمة للزبائن والوصول بها للمستوى المعلوماتي والتكنولوجي المتطور ويعمل الاتحاد بمستوى مهني .

1.22.1.2. رسالة الاتحاد وأهدافه:

حيث أن الاتحاد مؤسسة فلسطينية غير ربحية تأسست من أجل خدمة المصلحة العامة من خلال جعل الاتحاد الهيئة الممثلة للشركات الخاصة لتكنولوجيا المعلومات في فلسطين، وترويج وحماية مصالح أعضائه، ومساعدة ودعم تطور قطاع تكنولوجيا المعلومات في فلسطين؛ لذلك وضع الاتحاد نصب أعينه تحقيق الأهداف التالية:

- تمثيل الاتحاد أمام الجهات والهيئات الحكومية من أجل ضمان الدفاع عن المطالبة وحماية مصالحهم واحتياجاتهم من خلال الحوار الفعال.
- خلق وتعزيز سوق تكنولوجيا المعلومات؛
- تقديم العون إلى الأعضاء من أجل تحسين إنتاجهم
- العمل مع الجهات المختصة وحثها على إيجاد الأنظمة المساندة والداعمة لتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات مثل أنظمة حماية الملكية الفكرية والأنظمة المالية.

- تشجيع وتسهيل التعاون ما بين شركات تكنولوجيا المعلومات وبين غيرها من القطاعات الاقتصادية؛
- تقديم كافة الخدمات إلى أعضائه من أجل لضمان تحقيق أهداف الاتحاد.

2.22.1.2. مصادر دخل اتحاد شركات أنظمة المعلومات:

الاتحاد هو مؤسسة غير ربحية مستقلة ماليا يعتمد على مصادر تمويل ذاتية وهي:

1. رسوم العضوية، إلغاء رسوم الخدمات المقدمة إلى الأعضاء
2. الهبات والمنح المالية والعينية
3. المبالغ المحصلة عن الخدمات التي يقدمها الاتحاد
4. غيرها من المصادر التي يحددها مجلس إدارة الاتحاد إلغاء (اعتقد أن من الضروري أن يعطى هذا الحق إلى الهيئة العامة بدلا من مجلس الإدارة، على أن يعطى الحق لمجلس الإدارة بتقديم الاقتراحات والتوصيات للهيئة العامة، ذلك من أجل ضمان رقابة على الدخل داخل الاتحاد).

الهيئة العامة هي صاحبة أعلى سلطة في الاتحاد وتتكون من جميع الأعضاء الفاعلين في الاتحاد الذين سددوا كامل رسوم العضوية المستحقة عليهم.

23.1.2. مجلس الجمعيات السياحية الفلسطينية:

الهدف الأساسي من تكوين المجلس، هو الترتيب بين مختلف الجمعيات، والنقابات السياحية الخاصة، ومع القطاع العام، وذلك من اجل تقوية وتطوير صناعة السياحة بالبلاد، والدفاع عن حقوق الجمعيات العاملة بهذه الصناعة.

1.24.1.2. عضوية المجلس:

الهيئة العامة للمجلس تتكون من الجمعيات التالية العاملة بصناعة السياحة:

أ - جمعية وكلاء السياحة والسفر العربية	ATTAA
ب - جمعية الفنادق العربية	AHA
ت - نقابة أداء السياحة العربية	ATGU

ث - اتحاد شركات النقل السياحية العربية	AUTT
ج - جمعية المطاعم السياحية	ATRA
ح - جمعية الحرفيين ومتاجر التحف الشرقية	AHS
خ - لجنة ممثلي شركات الطيران	PAR

أن أي جمعية تمثل إحدى القطاعات العاملة في صناعة الخدمات السياحية غير الممثلة أعلاه تستطيع أن تتقدم بطلب الانضمام، كعضو مجلس بعد إن تفي بشروط المنصوصة أدناه:

- أن تمثل قطاع سياحي شرعي.
- أن تكون مسجلة قانونيا كجمعية غير ربحية.
- أن تخضع سنويا لتقيق مالي وقانوني.

يجب أن تشمل القوانين الداخلية للجمعية أهداف وغايات لا تتناقض مع أهداف وغايات المجلس وأن تقدم خدمات لأعضائها، ويكون لديها رسوم العضوية، وحقوق العضوية، ومن بين شروط العضوية للجمعية:العضو الشخص، أو الشركة يعملون ويتمتعون، بترخيص قانوني لتقديم خدمات سياحية.

هنالك نوعان من المؤسسات التي يجب ان تحتويها الجمعية على الأقل وهي هيئة عام، وهيئة ادارية.

لدى الجمعية نظام انتخابات، و يحق للمجلس رفض أي طلب انتساب دون إبداء الأسباب، وفيما يخص النظام المالي فلدى الجمعية نظام محاسبة ،ميزانية سنوية، وتدقيق حسابات.

2.2 الدراسات السابقة

على الرغم من أن الدراسات والأبحاث التي تتعلق بمؤسسات للقطاع الخاص الفلسطيني كثيرة ومتنوعة إلا انه ولحداثة المؤسسة(المجلس التنسيقي) لايوجد دراسات في الموضوع ولكن يوجد بعض الدراسات التي بحثت في القطاع الخاص ككل أو تناولت جزئية من جزئيات القطاع الخاص. وعلى الرغم من ندرة هذه النوعية من الدراسات إلا أن بعض المهتمين قاموا بدراسة بعض مؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني.

هناك دراسة بعنوان مسح أوضاع منشآت القطاع الخاص في الضفة الغربية وقطاع غزه قام بها "هشام عورتاني" حول إجراء تقييم دوري لأوضاع القطاع الخاص بالنسبة لعدد من المؤشرات الأساسية المؤثرة على هذا القطاع، وأهمها تقييم نجاعة مؤسسات القطاع العام والخاص ذات العلاقة في تقديم الخدمات التي تستهدفها.

أجري هذا المسح على عينة من 518 منشأة اقتصادية تمثل جميع القطاعات الرئيسية الثلاث على النحو التالي:الفروع التجارية والخدماتية 173 القطاع الصناعي 175 القطاع الزراعي 170

بالنسبة لتقييم أداء مؤسسات القطاع الخاص هنالك عدد من المؤسسات المتخصصة غير الحكومية التي تقدم خدمات، أو تمارس نشاطات تستهدف تقديم الدعم للقطاع الخاص، وقد تم في إطار هذا المسح استطلاع آراء عينة المنشآت التي شملتها الدراسة بالنسبة لأهم المؤسسات العاملة في هذا المجال، وكانت النتائج على النحو التالي:

الغرف التجارية حصلت الغرف التجارية على تقييم ايجابي (جيد أو أكثر) من 45% من العينة، أي أعلى بكثير من جميع المؤسسات غير الحكومية (بل وحتى الحكومية) التي شملها المسح. أما نسبة التقدير السلبي فقد بلغت 12% فقط.

الاتحادات الصناعية بلغت نسبة التقدير الايجابي 32% والسلبي 13%. ويلاحظ بأن تقديرات عينة المنشآت الصناعية كانت أكثر سلبية من عينة المنشآت التجارية. كما يجب ملاحظة أن 16% من أفراد العينة، قد أجابوا بأنهم "لا يعرفون ماذا تعمل" الاتحادات الصناعية.

مركز التجارة الفلسطيني (بال تريد) بلغت نسبة التقييم الايجابي 18% والسلبي 3.5%. إلا أن أكثر من نصف أفراد العينة (54%) أجابوا بأنهم "لا يعرفون ماذا تعمل" بال تريد.

جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين بلغت نسبة التقييم الايجابي 18% والسلبي 11%، في حين أن 43% من أفراد العينة "لا يعرفون ماذا تعمل" جمعية رجال الأعمال.

أداء البنوك كان تقييم عينة المنشآت الاقتصادية للخدمات التي تقدمها البنوك، هو بشكل عام لا بأس به، كما يبدو من المؤشرات أن هناك سرعة في دراسة الطلبات وإدارتها، حيث كانت نسبة التقييم الايجابي هي 44% والسلبي 16%، بالنسبة إلى الرهونات العقارية والضمانات المطلوبة على التسهيلات الائتمانية فقد انخفضت نسبة التقييم الايجابي هنا إلى 27%، في حين ترتفع نسبة التقييم السلبي إلى 38% من أفراد العينة. وفيما يتعلق بتكلفة الخدمات المصرفية فقد كان هناك تقييم ايجابي من 29% من أفراد العينة وسلبي من 31%. ويلاحظ بشكل خاص أن التقييم السلبي هنا يتركز لدى المنشآت الصناعية (38%)، في حين أن 25% فقط من المنشآت التجارية أعطت تقييماً سلبياً من هذه الناحية. و من حيث مستوى نوعية الخدمات المصرفية فهناك تقييم ايجابي من 39% من أفراد العينة وسلبي من 16%.

قام البنك الدولي عام (2005) بعمل دراسة بعنوان تنمية القطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وترى الدراسة التي أُجريت مؤخراً حول الإصلاحات في مجال التجارة أن مزايا تحرير التجارة بالنسبة للعديد من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يمكن أن تزداد بأكثر من ثلاثة أمثال ما هي عليه الآن، من خلال الإصلاحات المصاحبة لتسهيل التجارة، بما في ذلك تقديم المساندة الفنية والمالية لتشجيع الدخول في شراكات بين القطاعين العام والخاص في مجالات تشجيع الصادرات، وتعزيز كفاءة الجمارك والموانئ، وتجهيز المستندات التجارية، وكفاءة اللوجستيات المتعلقة بالتجارة، وتحسين المعايير والتقيد بمتطلبات منظمة التجارة العالمية، فضلاً عن تمويل التجارة. تشمل أنشطة تنمية القطاع الخاص ما يلي: إنجاز تقارير تشخيصية معنية بتسهيل التجارة "كما هو الحال في المغرب والأردن وسوريا واليمن" للمساعدة في صياغة إصلاحات السياسات والإصلاحات المؤسسية.

بدأت أنشطة تنمية القطاع الخاص تبرز على الساحة في الأعوام الأخيرة كمكون ضروري لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة في البلدان النامية. وتساند إدارة تنمية القطاعين المالي والخاص في منطقة الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا أهدافاً خاصة ببلدان محددة لتسريع خطى النمو الذي يقوده القطاع الخاص، والاستثمار، وخلق فرص العمل، وتعزيز قدرة الصادرات على المنافسة، وتحقيق التكامل الاقتصادي مع الاقتصاد العالمي.

توفر تقييمات مناخ الاستثمار تحليلات عملية قوية من شأنها أن تساعد البلدان على صياغة استراتيجياتها المعنية بزيادة معدلات النمو الذي يقوده القطاع الخاص عبر توضيح تلك القضايا التي تفرض قيوداً أكبر على الإنتاجية والنمو. وبالإضافة إلى تقييمات مناخ الاستثمار، تتيح هذه الإدارة تقييمات حول مناخ الاستثمار وخدمات استشارية بشأن كلٍ من إصلاحات السياسات والمساعدة الفنية وعمليات الإقراض، مع التركيز على خمسة مجالات رئيسية هي:الحواجز الإدارية والتنظيمية أمام الاستثمار، والقدرة على الحصول على التمويل، وتسهيل التجارة واللوائح التنظيمية والبنية الأساسية، سياسات الأراضي والقدرات المؤسسية، وتحسين تقديم الخدمات من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

الحواجز الإدارية والتنظيمية أمام الاستثمار. هناك منهجان مفيدان للتصدي للحواجز الإدارية أولهما: يكمن في تحديد المشكلات ذات الأولوية من خلال العمل التشخيصي، ومن ثم تقديم الحلول عبر أفضل الممارسات؛ وثانيهما يتمثل في مساندة بناء القدرات المؤسسية للتصدي بشكل منهجي لهذه العوائق الإدارية ومن بين المناهج المتبعة فيما يتعلق بالبيانات.

التعاون في مجال التقارير التشخيصية مع برنامج الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي وشراكة مؤسسات الأعمال الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فيما يتعلق بالتقييمات المشتركة لمناخ الاستثمار والحواجز الإدارية أمام الاستثمار.

متابعة المساعدات الفنية، والعمل الاقتصادي والقطاعي، أو الإقراض المستند إلى السياسات حول إصلاحات ومناهج مؤسسية محددة معنية بالإصلاح.

القدرة على الحصول على التمويل. يبحث عمل إدارة تنمية القطاع الخاص بتمعن، بالتعاون الوثيق مع الزملاء في القطاع المالي، عوامل جانب الطلب ومواطن الضعف المؤسسي الأساسية التي قد تقوض فرص الشركات في الحصول على الائتمان.

الاستفادة من الآراء المتبصرة التي يتيحها تقييم القطاع المالي وتعميقها من خلال الرؤية الشاملة لقضايا جانبي العرض والطلب على مستوى تنمية القطاع المالي"تنمية القطاع الخاص" مع تركيز الاهتمام على إنفاذ الضمانات، وحقوق الملكية، والتحويلات، وإجراءات الإفلاس، وتحصيل الديون، وأنظمة معلومات الائتمان، وقضايا نظم إدارة الشركات.

وهناك دراسة قام بها خالد عبد النور حول القطاع الخاص وكانت بعنوان (القطاع الخاص بين الحماية والمنافسة) وقد تناولت الدراسة عدد من المواضيع أهمها: الإشكالية بين القطاع العام والخاص وتطورات القرن العشرين، كما تناول البحث اقتصاديات التنمية وقد تطرق إلى القطاع الخاص في ظل الحماية والقطاع الخاص في ظل المنافسة وأخيرا بحث طرق تطوير المناخ الاستثماري.

و كانت التوصيات التي خرجت بها الدراسة الشراكة الحقيقية بين الدولة والقطاع الخاص أمر حيوي وبالغ الأهمية. كما أن مفهوم "الأمة المؤتلفة"، حيث يعمل كل من الحكومة والقطاع الخاص والنقابات والمنظمات غير الحكومية كفريق عمل واحد يردف ويرفد بعضه بعضاً - يمثل أداة ذات شأن حاسم للنمو وللتنمية. غير أنه يجب أن نحذر جداً من تردي هذه العلاقة إلى تحالف موبوء بين الحكومة وجماعات المصالح Interest Groups من القطاع الخاص. إذ يفترض بالحكومة أن تظل حيادية لا تتحيز لقطاع أو لشركة ما في الخفاء أو العلن.

إن جودة أداء الدولة على مستوى الاقتصاد الكلي، وحسن أداء القطاع الخاص على مستوى الاقتصاد الجزئي هما عاملان متكاملان، يشكلان معاً طرفي المعادلة، ولا تقل أهمية أحدهما عن الآخر. فهما وجهان لعملة واحدة ووحدة المصير تشمل كليهما.

إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة على أهميتها ليست بديلاً للاستثمار الوطني وإنما تتممه.

لا يستطيع بلد أن ينهض باقتصاده ويستقطب الاستثمار الوطني أو الخارجي إلا إذا كانت لديه سياسات تتسم بالتماسك والاتساق والشفافية والقابلية للتنبؤ.

يجب أن تندرج هذه السياسات في إستراتيجية اقتصادية اجتماعية متكاملة، من خلال شمولية، تتميز بوضوح الأهداف، وجلاء السياسات والإجراءات والسبل المحققة لهذه الأهداف، وتبرز مراحل التنفيذ، وتحدد وتجدد المؤسسات القادرة على تنفيذها بحزم ونزاهة. إن إنجاز هذا العمل هو حتماً بالنسبة لسورية، أكثر الأمور إلحاحاً واستعجالاً.

و هناك أيضاً دراسة قام بها نضال رشيد صبري بعنوان مصادر التمويل للقطاع الخاص الفلسطيني "دراسة تحليلية" هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الجوانب المختلفة لكل من العرض والطلب لعملية تمويل مشاريع القطاع الخاص الفلسطيني حيث تمت دراسة المؤسسات المالية التي تمثل جانب التمويل من جهة، والقطاعات الاقتصادية المختلفة والتي تشكل جانب الطلب على التمويل الخارجي من جهة أخرى، وذلك من خلال إجراء

مقابلات مع بعض مديري البنوك أو مسئولي الاستثمار في المؤسسات المالية، وفحص البيانات المالية لعينة من 30 شركة مساهمة عامة، وكذلك تم استخدام استبانه خاصة تم تطويرها لغرض هذه الدراسة، وذلك لفحص جانبي العرض والطلب في السوق المالي الفلسطيني والمشاكل التي تواجهه.

وقد أوضحت الدراسة تطور القطاع المالي في فلسطين بصورة جوهرية من حيث زيادة البنوك العاملة إلى 23 بنك و 123 فرع، وزيادة حجم الودائع إلى ثلاثة ونصف بليون دولار ، وزيادة حجم التأمين إلى مبيعات سنوية وصلت إلى 60 مليون دولار، وتنظيم مهنة الصرافة، وتأسيس سوق مالي يضم 24 شركة مساهمة عامة، ورغم ذلك فإن هناك تشوهات في الجانب التمويلي، فكل من جانبي العرض والطلب يشكو من الجانب الآخر.

وأوضحت الدراسة ضعف استقطاب الاستثمارات الأجنبية، وعدم تضمنها مزايا تكنولوجية أو نقل معرفة فنية، وكذلك ضعف دور الصيارفة والتمويل غير الرسمي مقارنة بالدول النامية في هذا المجال، ويلاحظ أن معظم القروض والتسهيلات الائتمانية هي قصيرة الأجـ حيث تصل إلى 92 % من مجموع القروض الممنوحة من البنوك.

وأخيراً هناك دراسة قام بها جون سوليفان وهو من مركز المشروعات الدولية الخاصة (سايب) بعنوان دور القطاع الخاص والنهوض بفلسطين وقد توصلت الدراسة بان القطاع الخاص في فلسطين يعاني كثيرا من الضعف في مستوى والحوكمة في مؤسسات ذات العلاقة بة. وهنالك مظاهر لهذا الضعف وقد اختار من هذه الأمثلة إن بقاء أعضاء مجالس الغرف التجارية في مواقعهم منذ أكثر من 16 سنة هو ظاهرة خطيرة تؤدي إلى انعكاسات سلبية بالغة.

كما قال إن تأسيس مجلس تنسيقي للقطاع الخاص الفلسطيني أدى إلى تحقيق انجازات بالنسبة لمستوى التنسيق بين أعضاؤه ولكن من الواضح بان الهيكل التنظيمي للمجلس واليات عمله لا تزال تتطلب المزيد من التطوير. كما توصلت الدراسة إلى أن هنالك فوضى بالنسبة للإطار القانوني الذي يحكم العمل التجاري في فلسطين، سواء بالنسبة لعدم انسجام بعض القوانين مع بعضها أو لوجود فروق هامة بين الإطار التشريعي في كل من الضفة والقطاع، كما إن الكثير من القوانين يبدو أنها وضعت دون تنسيق مع مؤسسات المجلس التنسيقي.

إن انتشار الاحتكارات من خلال هيئات حكومية، بل وحتى شركات خاصة، هو إحدى التشوهات في السياسات الاقتصادية المطبقة في فلسطين، فلا شيء يؤذي الاقتصاد أكثر من فرض القيود على حرية التجارة في السلع والخدمات من خلال إنشاء المؤسسات الاحتكارية .

إن فلسطين قطعت شوطا كافيا في عمليات الخصخصة كذلك ركزت الدراسة على أن المنشآت التجارية المعاصرة، خاصة في الشركات المساهمة المدرجة في السوق المالي.

1.2.2. التعقيب على الدراسات والخلاصة:

لقد تمت مراجعة خمسة دراسات سابقة و يرى الباحث أن الدراسات تناولت مواضيع في القطاع الخاص إلا أنها لم تكن قريبة من الموضوع الرئيسي، إلا أن الباحث استفاد من الأسلوب بالكتابة فقد اثري معلوماته عن القطاع الخاص بشكل عام والقطاع الخاص الفلسطيني بشكل خاص الدراسة التي قام بها د.خالد عبد النور حول القطاع الخاص وكانت بعنوان (القطاع الخاص بين الحماية والمنافسة) وقد ا استفاد الباحث معرفة الإشكالية بين القطاع العام والخاص وتطورات القرن العشرين كما تناول البحث اقتصاديات التنمية وقد تطرق إلى القطاع الخاص في ظل الحماية والقطاع الخاص في ظل المنافسة وأخيرا بحث طرق تطوير المناخ الاستثماري واهم ما استفادة الباحث من دراسة عورتاني معرفة تقييم أداء مؤسسات القطاع الخاص من غرف واتحادات وجمعيات كما استفاد الباحث من معرفة اثر الانتفاضة على المنشئات الاقتصادية.

أما دراسة البنك الدولي 2005 فقد استفاد منها بأنها دراسة متبصرة تقييم القطاع المالي وتعمق من خلال الرؤية الشاملة لقضايا جانبي العرض والطلب على مستوى تنمية القطاع المالي/تنمية القطاع الخاص، مع تركيز الاهتمام على إنفاذ الضمانات، وحقوق الملكية، والتحويلات، وإجراءات الإفلاس، وتحصيل الديون، وأنظمة معلومات الائتمان، وقضايا نظم إدارة الشركات. أما دراسة عبد النور أوضحت الدراسة ضعف استقطاب الاستثمارات ت الأجنبية، وعدم تضمنها مزايا تكنولوجية أو نقل معرفة فنية، وكذلك ضعف دور الصيارفة والتمويل غير الرسمي.
ويرى الباحث أن اختلاف الدراسات السابقة يختلف تبعا للمتغيرات وتبعا لحدود الدراسة ولكن أي دراسة في المجال نفسه تثري الباحث بالمعلومات.

لقد أوضحت الدراسة الخامسة أن هنالك تنسيق بين مؤسسات المجلس وان المجلس هو الذي ساعد على هذا التنسيق وقد أوضحت الدراسة أيضا أن الحوكمة ليست بالمستوى المطوب كما أن الاحتكار من أهم المشاكل التي يعاني منها القطاع الخاص الفلسطيني مع أن الدراسة ليست شاملة بل تضمنت أسئلة ورد عليها إلا أنها تعتبر من أكثر الدراسات قرباً للدراسة .

الفصل الثالث

منهجية الدراسة واجرائاتها

يتناول هذا الفصل ويناقش منهجية الدراسة وإجراءاتها وحدودها ويحدد مجتمع الدراسة وكيفية اختيار العينة وخصائصها ويوضح كيفية بناء أداة الدراسة لجمع المعلومات اللازمة للدراسة والإجراءات التطبيقية المستخدمة في التأكد من صدق الاداه وثباتها ويبين إجراءات تطبيق الدراسة والأساليب.

1.3 منهج الدراسة

في ضوء أهداف الدراسة والأسئلة التي تحاول الإجابة عليها استخدم الباحث المنهج الوصفي حيث تم جمع المعلومات عن طريق أداة الدراسة والتي تتمثل في استبانه تحتوي على العديد من المجالات كل مجال يجيب على تساؤل وكانت الإجابة على هذه الأسئلة من قبل عينة من أعضاء الهيئة العامة من المؤسسات المنطوية تحت لواء المجلس التنسيقي. كما تم قياس الفرضيات بناء على المتغيرات التابعة(تصنيف المؤسسة،سنة انشاء المؤسسة،عدد الموظفين في المؤسسة،المؤهل العلمي) وتم جمع البيانات وتبويبها وتحليلها وتفسيرها.

2.3 محددات الدراسة

أن محددات الدراسة كما يلي:

المحدد البشري حيث اقتصرت الدراسة على أعضاء الهيئة العامة للمجلس التنسيقي.

المحدد المكاني حيث اقتصرت هذه الدراسة على مؤسسات المجلس التنسيقي في الضفة الغربية وهي: الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، جمعية البنوك، اتحاد المقاولين، جمعية رجال الإعمال الفلسطينيين، اتحاد شركات التامين، اتحاد شركات أنظمة المعلومات، الخدمات الإدارية للمؤسسات السياحية، مجلس الشاحنين الفلسطيني، مركز التجارة الفلسطيني، اتحاد الغرف الصناعية التجارية والزراعية (الغرف التجارية)

المحدد الزماني حيث تمت هذه الدراسة في2006 -2008 حيث احتاج الباحث إلى كثير من الوقت لإثراء معلوماته إن كان ذلك عن طريق زيارات ميدانية أو غير ذلك.

المحدد الموضوعي حيث تمحور موضوع الدراسة حول الدور التنموي لمؤسسات المجلس التنسيقي، وقد تناولت الدراسة مؤسسات المجلس التنسيقي من حيث أهدافها رسالتها والرؤية والمشاكل وان كان هنالك تضارب ما بينها أم لا.

3.3 مجتمع الدراسة

شمل مجتمع الدراسة أعضاء الهيئة العامة والبالغ عددهم 535 عضو كما في الجدول(1.3 - أ،ب)

الجدول 1.3 -أ: عدد الأعضاء المفعلين والمسددين في مؤسسات المجلس التنسيقي

المؤسسة	العدد الكلي عند توزيع الاستمارة	العينة 40%
الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية	13	5
جمعية البنوك	21	8
اتحاد المقاولين	130	52
جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين	80	32

الجدول 1.3 -ب: عدد الأعضاء المفعلين والمسددين في مؤسسات المجلس التنسيقي

المؤسسة	العدد الكلي عند توزيع الاستمارة	العينة 40%
اتحاد شركات التامين	10	4
اتحاد شركات أنظمة المعلومات	70	28
الخدمات الإدارية للمؤسسات السياحية	7	3
مجلس الشاحنين الفلسطينيين	100	40
مركز التجارة الفلسطيني	90	36
اتحاد الغرف التجارية	14	6
المجموع	535	214

4.3 عينة الدراسة

تم اختيار عينة عشوائية من عدد الأعضاء الكلي والبالغ في فترة توزيع الاستمارة وهم المسددين و المفعلين (535) عضو حسب سجلات المؤسسات المشكلة للمجلس التنسيقي وبلغت العينة 40% من العدد الكلي وتم توزيع 214 استمارة استرجع منها 181 اي بنسبة 84.5%. والجداول(2.3) و(3.3) و(4.3) و(5.3) و(6.3) و(7.3) تبين توزيع العينة حسب متغيرات الدراسة.

الجدول2.3 -أ: توزيع عينة الدراسة تبعا لمتغير المؤسسة

المؤسسة	التكرار	النسبة المئوية %
الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية	5	3
جمعية البنوك	6	3
اتحاد المقاولين	43	24
جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين	26	14
اتحاد شركات التامين	4	2
اتحاد شركات أنظمة المعلومات	24	13
الخدمات الإدارية للمؤسسات السياحية	3	2
مجلس الشاحنين الفلسطينيين	34	19

الجدول2.3 - ب: توزيع عينة الدراسة تبعا لمتغير المؤسسة

المؤسسة	التكرار	النسبة المئوية %
مركز التجارة الفلسطيني	30	17
اتحاد الغرف التجارية	6	3
المجموع	181	%100

الجدول3.3 : توزيع عينة الدراسة تبعا لمتغير تصنيف المنشأة

تصنيف المنشاة	التكرار	النسبة المئوية %
تجاري	67	37
صناعي	28	16.1
زراعي	16	8.1
خدماتي	46	25.5
غير ذلك	24	13.3
المجموع	181	%100

الجدول 4.3: توزيع عينة الدراسة تبعا لمتغير سنة إنشاء المنشأة

سنة إنشاء المنشاة	التكرار	النسبة المئوية %
قبل عام 1960	14	8
1970- 1961	20	11
1980- 1971	17	9
1994- 1981	23	13
بعد مجيء السلطة	107	59
المجموع	181	%100

الجدول 5.3: توزيع عينة الدراسة تبعا لمتغير عدد الموظفين في المنشأة

عدد الموظفين في المنشاة	التكرار	النسبة المئوية %
اقل من 10	100	55
20- 11	46	25
30- 21	21	12
40- 31	10	6
أكثر من 41	4	2
المجموع	181	%100

الجدول 6.3: توزيع عينة الدراسة تبعا لمتغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية %
أساسي	28	15
ثانوي	79	44
جامعي	63	35
دراسات عليا	11	6
المجموع	181	%100

الجدول 7.3: توزيع عينة الدراسة تبعا لمتغير العمر

العمر (سنة)	التكرار	النسبة المئوية %
25- 18	6	3.3
30- 26	20	11.1
35- 31	28	15.5
36 فأكثر	127	70.1
المجموع	181	%100

5.3 أداة الدراسة

تكونت أداة الدراسة من قسمين رئيسين هما:

القسم الأول: اشتمل على رسالة توضيحية موجهة من الباحث إلي مجتمع الدراسة في مؤسسات المجلس التنسيقي في الضفة الغربية بين موضوع الدراسة وهدفها بالإضافة إلى بعض المعلومات المبحوث مثل تصنيف المؤسسة، سنة إنشاء المؤسسة، عدد الموظفين في المؤسسة، المؤهل العلمي العمر.

القسم الثاني: اشتمل على ستة مجالات كل مجال يجيب على سؤال من أسئلة الدراسة والمجالات هي رؤية ورسالة المؤسسة المنتمي إليها التنسيق والتضارب بين المؤسسة التي تنتمي إليها وبقية مؤسسات المجلس التنسيقي، الرقابة الداخلية والحوكمة داخل مؤسسات المجلس التنسيقي، التمويل الخاص بالمؤسسة الخدمات التنموية التي تقدمها المؤسسة المشاكل والعقبات التي تواجه المؤسسة.

6.3 صدق وثبات الاستبانة

قام الباحث بالتأكد من صدق الاستبانة من خلال عرضها على محكمين من ذوي الخبرة والمختصين وبلغ عددهم (9) كما هو موضح في ملحق رقم (3)حيث تم اعتماد بعض التغير بالاستبانة. كما أشار المحكمون إلى صلاحية الاستبانة وأنها تفي بالغرض وتحقق أهداف الدراسة.

للتحقق من ثبات الاستبانة استخدمت معادلة كرونباخ ألفا حيث وصل معامل الثبات إلى (0.93) وهو معامل ثبات عال يفي بأغراض الدراسة.

7.3 المعالجات الإحصائية

من اجل معالجة البيانات استخدم الباحث برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) و ذلك باستخدام المعالجات الإحصائية الآتية:

1 - المتوسطات الحسابية و النسب المئوية.
2 - التكرارات والنسب المئوية.

3 - تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA واختبار شفيهScheffe Post-hoc Test)
للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

يتم من خلال هذا الفصل إلقاء الضوء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، والإجابة عن أسـئلة الدراسة.

ومن اجل تفسير النتائج اعتمدت النسبة المئوية الآتية:

80% فأكثر درجة اثر كبيرة جدا
70 -79.9% درجة اثر كبيرة
60 -69.9% درجة اثر متوسطة
50 -59.9% درجة اثر قليلة
أقل من 50% درجة اثر قليلة جدا

وفيما يلي عرض لنتائج الدراسة تبعا لتسلسل أسئلتها وفرضياتها:

1.4 النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

سيتم عرض نتائج الأسئلة التي توصلت إليها الدراسة بعد تحليل للبيانات

1.1.4. النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:

ما درجة وضوح رؤية ورسالة مؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني

لتحديد ذلك استخدمت المتوسطات الحسابية، والنسب المئوية لكل فقرة وللدرجة الكلية ونتائج الجدول(1.4) تبين ذلك.

الجدول1.4: المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لدرجة وضوح رؤية ورسالة مؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني (ن=181)

الرقم	الفقرات	متوسط الاستجابة *	النسبة المئوية (%)	الدرجة
1	تمتاز رسالة المؤسسة بالوضوح منذ تأسيسها.	3.82	76.4	كبيرة
2	تمتاز رسالة المؤسسة بالوضوح في الوقت الراهن.	3.30	66	متوسطة
3	رسالة المؤسسة منتشرة بين جميع أعضاء الهيئة العامة.	3.40	68	متوسطة
4	تمتاز رسالة المؤسسة بالوضوح بين جميع أعضاء الهيئة العامة.	3.27	65.4	متوسطة
5	رسالة المؤسسة مناسبة للوضع الراهن ولا تحتاج إلى تطوير.	3.35	67	متوسطة
6	تمتاز رؤية المؤسسة بالوضوح منذ تأسيسها.	3.33	66.6	متوسطة
7	تمتاز رؤية المؤسسة بالوضوح في الوقت الراهن.	3.44	68.8	متوسطة
8	نجحت المؤسسة في تحقيق رسالتها.	3.22	64.4	متوسطة
9	رؤية المؤسسة متينة ولم تتأثر بالأوضاع السياسة.	3.21	64.2	متوسطة
10	رؤية المؤسسة متكاملة وساعدها بذلك الأوضاع الداخلية للمؤسسة.	3.36	67.2	متوسطة
	الدرجة الكلية للمجال	3.37	67.4	متوسطة

أقصى درجة للاستجابة (5) درجات.

يتضح من الجدول (1.4) أن درجة وضوح رؤية ورسالة مؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني كانت كبيرة على الفقرة (تمتاز رسالة المؤسسة بالوضوح منذ تأسيسها) حيث كانت النسبة المئوية للاستجابة عليها (76.4%) ، وكانت متوسطة على الفقرات (تمتاز رسالة المؤسسة بالوضوح في الوقت الراهن رسالة المؤسسة منتشرة بين جميع أعضاء الهيئة العامة تمتاز رسالة المؤسسة بالوضوح بين جميع أعضاء الهيئة العامة رسالة المؤسسة مناسبة للوضع الراهن ولا تحتاج إلى تطوير تمتاز رؤية المؤسسة بالوضوح منذ تأسيسها تمتاز رؤية المؤسسة بالوضوح في الوقت الراهن نجحت المؤسسة في تحقيق رسالتها رؤية المؤسسة متينة ولم تتأثر بالأوضاع السياسة رؤية المؤسسة متكاملة وساعدها بذلك الأوضاع الداخلية للمؤسسة، حيث تراوحت النسبة المئوية للاستجابة عليها بين (64.2%-68.8%).

وفيما يتعلق بالدرجة الكلية لوضوح رؤية ورسالة مؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني كانت متوسطة ، حيث وصلت النسبة المئوية للاستجابة إلى (67.4%).

2.1.4. النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:

ما درجة التنسيق بين المؤسسة وبقية مؤسسات المجلس ألتنسيقي للقطاع الخاص الفلسطيني؟

لتحديد ذلك استخدمت المتوسطات الحسابية، والنسب المئوية لكل فقرة وللدرجة الكلية ونتائج الجدول(2.4 -أ) و(2.4 - ب) تبين ذلك.

الجدول 2.4 - أ: المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لدرجة التنسيق بين المؤسسة وبقية مؤسسات المجلس ألتنسيقي للقطاع الخاص الفلسطيني (ن=181)

الرقم	الفقرات	متوسط الاستجابة *	النسبة المئوية (%)	الدرجة
1	هنالك تكامل بين المؤسسة التي انتمي إليها وبقية مؤسسات المجلس ألتنسيقي	3.55	71	كبيرة
2	تمتاز مؤسستي بعدم الازدواجية في تحقيق أهدافها مع مؤسسات المجلس ألتنسيقي الأخرى.	2.99	59.8	قليلة
3	هنالك فرصة لتقسيم الأدوار التكاملية بين مؤسستي وبقية مؤسسات المجلس ألتنسيقي.	3.39	67.8	متوسطة

الجدول 2.4 - ب: المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لدرجة التنسيق بين المؤسسة وبقية مؤسسات المجلس ألتنسيقي للقطاع الخاص الفلسطيني (ن=181)

الرقم	الفقرات	متوسط الاستجابة *	النسبة المئوية (%)	الدرجة
4	يوجد فرصة لتفعيل التنسيق بين مؤسستي وبقية مؤسسات المجلس ألتنسيقي.	3.94	78.8	كبيرة
5	ما يميز مستوى التنسيق بين مؤسستي وبقية مؤسسات المجلس ألتنسيقي هو متابعة تنفيذ الأعمال.	3.27	65.4	متوسطة
6	ما يميز مستوى التنسيق بين مؤسستي وبقية مؤسسات المجلس ألتنسيقي بأنه لا يقتصر على الأمور الشكلية.	3.32	66.4	متوسطة
7	كمنتسب للمؤسسة، لا اشعر بان هنالك حاجه إلى زيادة التنسيق.	2.97	59.4	قليلة
8	هنالك تنسيق فعال بين مؤسستي والوزارات ذات العلاقة.	3.25	65	متوسطة
9	هنالك تنسيق فعال بين مؤسستي ومؤسسة المواصفات والمقاييس.	3.05	61	متوسطة
	الدرجة الكلية للمجال	3.30	66	متوسطة

- اقصى درجة للاستجابة (5) درجات.

يتضح من الجدول أن درجة التنسيق بين المؤسسة وبقية مؤسسات المجلس التنسيقي للقطاع الخاص الفلسطيني كانت كبيرة على الفقرتين (هنالك تكامل بين المؤسسة التي انتمي إليها وبقية مؤسسات المجلس ألتنسيقي يوجد فرصة لتفعيل التنسيق بين مؤسستي وبقية مؤسسات المجلس التنسيقي.) حيث كانت النسبة المئوية للاستجابة عليهما على التوالي(71%) (78.8%) ، وكانت متوسطة على الفقرات (هنالك فرصة لتقسيم الأدوار التكاملية بين مؤسستي وبقية مؤسسات المجلس ألتنسيقي ما يميز مستوى التنسيق بين مؤسستي وبقية مؤسسات المجلس التنسيقي هو متابعة تنفيذ الأعمال، ما يميز مستوى التنسيق بين مؤسستي وبقية مؤسسات المجلس التنسيقي بأنه لا يقتصر على الأمور الشكلية هنالك تنسيق فعال بين مؤسستي والوزارات ذات العلاقة، هنالك تنسيق فعال بين مؤسستي ومؤسسة المواصفات والمقاييس.)، حيث تراوحت النسبة المئوية للاستجابة عليها بين (61% - 67.8%)، وكانت قليلة على الفقرتين (تمتاز مؤسستي بعدم الازدواجية في تحقيق أهدافها مع

مؤسسات المجلس التنسيقي الأخرى، كمنتسب للمؤسسة، لا اشعر بان هنالك حاجــه إلـــى زيـــادة التنسيق.) حيث كانت النسبة المئوية للاستجاب ة عليهما هي على التوالي(59.8%) (59.4%) وفيما يتعلق بالدرجة الكلية للتنسيق بين المؤسسة وبقية مؤسسات المجلس ألتنسيقي للقطاع الخاص الفلسطيني كانت متوسطة ، حيث وصلت النسبة المئوية للاستجابة إلى (66%).

3.1.4. النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث:

ما درجة التضارب بين مؤسسات المجلس ألتنسيقي للقطاع الخاص الفلسطيني؟

لتحديد ذلك استخدمت المتوسطات الحسابية، والنسب المئوية لكل فقرة وللدرجـــة الكليـــة ونتـــائج الجدول(3.4) تبين ذلك.

الجدول 3.4: المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لدرجة التضارب بين مؤسسات المجلس ألتنسيقي للقطاع الخاص الفلسطيني (ن=181)

الرقم	الفقرات	متوسط الاستجابة *	النسبة المئوية (%)	الدرجة
1	تمتاز مؤسسات المجلس التنسيقي بما فيها مؤسستي بعدم التضارب فيما بينها.	3.19	63.8	متوسطة
2	تمتاز مؤسسات المجلس ألتنسيقي بما فيها مؤسستي بأنها تمتلك أهدافا تكاملية.	2.95	59	قليلة
3	لا يوجد تضارب بين الخدمات المقدمة من المؤسسة مع المؤسسات الأخرى.	3.03	60.6	متوسطة
	الدرجة الكلية للمجال	3.06	61.2	متوسطة

يتضح من الجدول (3.4) أن درجة التضارب بين مؤسسات المجلس التنـــسيقي للقطـــاع الخـــاص الفلسطيني كانت متوسطة على الفقرتين (تمتاز مؤسسات المجلس ألتنسيقي بما فيها مؤسستي بعـــدم التضارب فيما بينها لا يوجد تضارب بين الخدمات المقدمة من المؤسسة مع المؤسسات الأخـــرى. حيث كانت النسبة المئوية للاستجابة عليهما على التوالي(63.8%)، (60.6%) ، وكانت قليلة على

الفقرة (تمتاز مؤسسات المجلس التنسيقي بما فيها مؤسستي بأنها تمتلك أهدافا تكاملية.) حيث كانت النسبة المئوية للاستجابة عليها (59%). وفيما يتعلق بالدرجة الكلية للتضارب بين مؤسسات المجلس ألتنسيقي للقطاع الخاص الفلسطيني كانت متوسطة ، حيث وصلت النسبة المئوية للاستجابة إلى (61.2%).

4.1.4. النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع:

ما درجة الرقابة الداخلية والحوكمة داخل مؤسسات المجلس التنسيقي للقطاع الخاص الفلسطيني؟

لتحديد ذلك استخدمت المتوسطات الحسابية، والنسب المئوية لكل فقرة وللدرجة الكلية ونتائج الجدول(4.4) تبين ذلك.

الجدول 4.4 - أ: المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لدرجة الرقابة الداخلية والحوكمة داخ مؤسسات المجلس التنسيقي للقطاع الخاص الفلسطيني (ن=181)

الرقم	الفقرات	متوسط الاستجابة *	النسبة المئوية (%)	الدرجة
1	تقوم المؤسسة بالانتخابات بموعدها.	3.64	72.8	كبيرة
2	تمتاز العمليات بداخل المؤسسة بالشفافية والوضوح.	3.17	63.4	متوسطة
3	تسمح المؤسسة بنشر ميزانيتها سنويا.	3.34	66.8	متوسطة
4	تقبل المؤسسة النقد من قبل المؤسسات الأخرى ذات العلاقة.	3.06	61.2	متوسطة
5	تقبل المؤسسة النقد من قبل منتسبيها والأفراد.	3.03	60.6	متوسطة
6	مبدأ المساواة هو المتبع داخل المؤسسة.	3.84	76.8	كبيرة
7	يوجد رقابة داخلية فعالة على عمل المؤسسة.	3.26	65.2	متوسطة
8	يوجد رقابة خارجية من قبل السلطة على عمل المؤسسة.	3.13	62.6	متوسطة

الجدول 4.4 - ب: المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لدرجة الرقابة الداخلية والحوكمة داخل مؤسسات المجلس التنسيقي للقطاع الخاص الفلسطيني (ن=181)

رقم الفقرة	الفقرات	متوسط الاستجابة *	النسبة المئوية (%)	الدرجة
9	النظام المالي المتبع في المؤسسة ذا كفاءة عالية دون وجود اي تجاوزات مالية.	3.24	64.8	متوسطة
10	يوجد تقسيم للصلاحيات بين الهيئات العامة ومجالس الإدارة في المؤسسة التي انتمي إليها.	3.29	65.8	متوسطة
11	يوجد تقسيم للصلاحيات بين مجالس الإدارة والأجهزة التنفيذية في المؤسسة التي انتمي إليها.	3.14	62.8	متوسطة
12	كمنتسب أنا راض عن حجم الرقابة داخل المؤسسة التي انتمي إليها.	3.05	61	متوسطة
	الدرجة الكلية للمجال	3.27	65.4	متوسطة

• أقصى درجة للاستجابة (5) درجات.

يتضح من الجدول (4.4 -أ،ب) أن درجة الرقابة الداخلية والحوكمة داخل مؤسسات المجلس التنسيقي للقطاع الخاص الفلسطيني كانت كبيرة على الفقرتين(تقوم المؤسسة بالانتخابات بموعدها مبدأ المساواة هو المتبع داخل المؤسسة.) حيث كانت النسبة المئوية للاستجابة عليهما على التوالي (72.8%) (76.8%) وكانت متوسطة على الفقرات (تمتاز العمليات بداخل المؤسسة بالشفافية والوضوح تسمح المؤسسة بنشر ميزانيتها سنويا تقبل المؤسسة النقد من قبل المؤسسات الأخرى ذات العلاقة. تقبل المؤسسة النقد من قبل منتسبيها والأفراد يوجد رقابة داخلية فعالة على عمل المؤسسة يوجد رقابة خارجية من قبل السلطة على عمل المؤسسة النظام المالي المتبع في المؤسسة ذا كفاءة عالية دون وجود اي تجاوزات مالية يوجد تقسيم للصلاحيات بين الهيئات العامة ومجالس الإدارة في المؤسسة التي انتمي إليها يوجد تقسيم للصلاحيات بين مجالس الإدارة والأجهزة التنفيذية في المؤسسة التي انتمي إليها، كمنتسب أنا راض عن حجم الرقابة داخل المؤسسة التي انتمي إليها.) حيث تراوحت النسبة المئوية للاستجابة عليها بين (61% -66.8%).

وفيما يتعلق بالدرجة الكلية للرقابة الداخلية والحوكمة داخل مؤسسات المجلس التنسيقي للقطاع الخاص الفلسطيني كانت متوسطة ، حيث وصلت النسبة المئوية للاستجابة إلى (65.4%).

5.1.4. النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس:

ما درجة التمويل الخاص بمؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني؟

لتحديد ذلك استخدمت المتوسطات الحسابية، والنسب المئوية لكل فقرة وللدرجة الكلية ونتائج الجدول(5.4) تبين ذلك.

الجدول 5.4: المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لدرجة التمويل الخاص بمؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني (ن= 181)

رقم الفقرة	الفقرات	متوسط الاستجابة*	النسبة المئوية (%)	الدرجة
1	تعتمد المؤسسة على التمويل الذاتي في تنفيذ مهامها.	3.51	70.2	كبيرة
2	تمتاز المؤسسة بمقدرتها على الاستمرار وبقائها دون الاعتماد على التمويل الخارجي.	3.11	62.2	متوسطة
3	تقوم المؤسسة بتنفيذ برامج خاصة بها ممولة خارجيا.	3.12	62.4	متوسطة
4	لا تشكل المساعدات الخارجية نسبة كبيرة من ميزانية المؤسسة.	2.66	53.2	قليلة
5	إن قيمة الرسوم السنوية كفيله لإنجاح المؤسسة وتحقيق أهدافها.	3.06	61.2	متوسطة
6	إن قيمة الرسوم السنوية مرضية بالنسبة لي كمنتسب بالمؤسسة.	2.82	56.4	قليلة
	الدرجة الكلية للمجال	3.05	61	متوسطة

- أقصى درجة للاستجابة (5) درجات.

يتضح من الجدول (5.4) أن درجة التمويل الخاص بمؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني كانت كبيرة على الفقرة (تعتمد المؤسسة على التمويل الذاتي في تنفيذ مهامها.) حيث كانت النسبة المئوية

للاستجابة عليها (70.2%) ، وكانت متوسطة على الفقرات (تمتاز المؤسسة بمقدرتها على الاستمرار وبقائها دون الاعتماد على التمويل الخارجي، تقوم المؤسسة بتنفيذ برامج خاصة بها ممولة خارجيا، إن قيمة الرسوم السنوية كفيله لإنجاح المؤسسة وتحقيق أهدافها.)، حيث تراوحت النسبة المئوية للاستجابة عليها بين (61.2% -62.4%)، وكانت قليلة على الفقرتين (لا تشكل المساعدات الخارجية نسبة كبيرة من ميزانية المؤسسة، إن قيمة الرسوم السنوية مرضية بالنسبة لي كمنتسب بالمؤسسة.) حيث كانت النسبة المئوية للاستجابة عليهما على التوالي(52.2%) (56.4%) وفيما يتعلق بالدرجة الكلية للتمويل الخاص بمؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني كانت متوسطة ، حيث وصلت النسبة المئوية للاستجابة إلى (61%).

6.1.4.النتائج المتعلقة بالسؤال السادس:

ما درجة الخدمات التي تقدمها مؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني؟

لتحديد ذلك استخدمت المتوسطات الحسابية، والنسب المئوية لكل فقرة وللدرجة الكلية ونتائج الجدول(6.4) تبين ذلك.

الجدول 6.4 - أ: المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لدرجة الخدمات التي تقدمها مؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني (ن=181)

الرقم	الفقرات	متوسط الاستجابة *	النسبة المئوية (%)	الدرجة
1	تساعد المؤسسة في وضع خطط واستراتيجيات تنموية.	3.36	67.2	متوسطة
2	تساعد المؤسسة في مكافحة البطالة.	3.13	62.6	متوسطة
3	تساعد المؤسسة في مكافحة الفقر.	3.21	64.2	متوسطة
4	تقوم المؤسسة بتشغيل أيدي عاملة.	3.71	74.2	كبيرة
5	تقوم المؤسسة بعمل دراسات تنموية.	2.97	59.4	قليلة
6	كمنتسب للمؤسسة راضي عن الخدمات المقدمة.	3.25	65	متوسطة
7	كمنتسب للمؤسسة احتاج إلى خدمات أخرى .	3.45	69	متوسطة
8	كمنتسب للمؤسسة اشعر بان هنالك اهتمام خاص بالقطاع الذي انتمي أليها.	3.30	66	متوسطة
9	الخدمات المقدمة متنوعة.	3.26	65.2	متوسطة

الجدول 6.4 - ب: المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لدرجة الخدمات التي تقدمها مؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني (ن=181)

الرقم	الفقرات	متوسط الاستجابة *	النسبة المئوية (%)	الدرجة
10	المؤسسة تقدم الخدمات للأعضاء فقط.	3.26	65.2	متوسطة
11	ساعدت المؤسسة على الاستثمار الخارجي.	3.18	63.6	متوسطة
12	ساعدت المؤسسة على بناء بنية تحتية خصبه للاستثمار.	3.04	60.8	متوسطة
13	ساعدت المؤسسة على تسويق المنتجات الفلسطينية خارجيا.	2.84	56.8	قليلة
	الدرجة الكلية للمجال	3.23	64.6	متوسطة

أقصى درجة للاستجابة (5) درجات.

يتضح من الجدول (6.4 أ، ب) أن درجة التمويل الخاص بمؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني كانت كبيرة على الفقرة (تقوم المؤسسة بتشغيل أيدي عاملة.) حيث كانت النسبة المئوية للاستجابة عليها (74.2%) ، وكانت متوسطة على الفقرات (تساعد المؤسسة في وضع خطط واستراتيجيات تنموية تساعد المؤسسة في مكافحة البطالة، تساعد المؤسسة في مكافحة الفقر، كمنتسب للمؤسسة راضي عن الخدمات المقدمة كمنتسب للمؤسسة احتاج إلى خدمات أخرى كمنتسب للمؤسسة اشعر بان هنالك اهتمام خاص بالقطاع الذي انتمي أليها الخدمات المقدمة متنوعة المؤسسة تقدم الخدمات للأعضاء فقط ساعدت المؤسسة على الاستثمار الخارجي ساعدت المؤسسة على بناء بنية تحتية خصبه للاستثمار)، حيث تراوحت النسبة المئوية للاستجابة عليها بين (62.6% -69%) وكانت قليلة على الفقرتين (تقوم المؤسسة بعمل دراسات تنموية، ساعدت المؤسسة على تسويق المنتجات الفلسطينية خارجيا.) حيث كانت النسبة المئوية للاستجابة عليهما على التوالي(59.4%) (56.8%) وفيما يتعلق بالدرجة الكلية للخدمات التي تقدمها مؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني كانت متوسطة ، حيث وصلت النسبة المئوية للاستجابة إلى (64.6%).

7.1.4. النتائج المتعلقة بالسؤال السابع:

ما درجة المشاكل والعقبات التي تواجه مؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني؟

لتحديد ذلك استخدمت المتوسطات الحسابية، والنسب المئوية لكل فقرة وللدرجة الكلية ونتائج الجدول(7.4) تبين ذلك.

الجدول 7.4: المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لدرجة المشاكل والعقبات التي تواجه مؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني (ن= 181)

رقم الفقرة	الفقرات	متوسط الاستجابة *	النسبة المئوية (%)	الدرجة
1	يوجد قلة في موارد المؤسسة الداخلية.	3.23	64.6	متوسطة
2	يوجد تأثير للإغلاق الإسرائيلي على عمل المؤسسة .	3.32	66.4	متوسطة
3	يوجد تأثير للحصار الإسرائيلي على عمل المؤسسة.	3.34	66.8	متوسطة
4	يوجد برقراطية داخل المؤسسة.	2.72	54.4	قليلة
5	المؤسسة شكلت بدون وجود سبب مقنع لاستحداثها.	2.77	55.4	قليلة
6	لا يوجد تناغم بين الهيئات الإدارية والكادر التنفيذي.	2.86	57.2	قليلة
7	البنية التحتية في المؤسسة ضعيفة.	2.90	58	قليلة
8	السيطرة الإسرائيلية على المعابر يحد من عمل المؤسسة.	3.34	66.8	متوسطة
9	عدم وجود انتخابات منذ زمن طويل.	2.86	57.2	قليلة
10	سيطرة قطاع معين على المؤسسة.	3.00	60	متوسطة
	الدرجة الكلية للمجال	3.03	60.6	متوسطة

- أقصى درجة للاستجابة (5) درجات.

يتضح من الجدول (7.4 أ،ب) أن درجة المشاكل والعقبات التي تواجه مؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني كانت متوسطة على الفقرات (يوجد قلة في موارد المؤسسة الداخلية، يوجد تأثير للإغلاق الإسرائيلي على عمل المؤسسة، يوجد تأثير للحصار الإسرائيلي على عمل المؤسسة، السيطرة الإسرائيلية على المعابر يحد من عمل المؤسسة، سيطرة قطاع معين على المؤسسة، حيث تراوحت النسبة المئوية للاستجابة عليها بين (60% -66.8%) وكانت قليلة على الفقرات (يوجد برقراطية داخل المؤسسة المؤسسة شكلت بدون وجود سبب مقنع لاستحداثها لا يوجد تناغم بين الهيئات الإدارية والكادر التنفيذي، البنية التحتية في المؤسسة ضعيفة، عدم وجود انتخابات منذ زمن طويل) حيث تراوحت النسبة المئوية للاستجابة عليها بين (54.4% -57.2%).

وفيما يتعلق بالدرجة الكلية للمشاكل والعقبات التي تواجه مؤسسات القطـــاع الخـــاص الفلـــسطيني كانت متوسطة ، حيث وصلت النسبة المئوية للاستجابة إلى (60.6%).

2.4 النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة

سيتم عرض و تحليل نتائج الفرضيات كما يلي:

1.2.4.النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α 0.05)في الدور التنمـــوي لمؤســـسات المجلس ألتنسيقي للقطاع الخاص الفلسطيني في الضفة الغربية تعزى لمتغير تصنيف المؤسسة.

لاختبار الفرضية استخدم تحليل التباين الأحادي، حيث يبين الجدول (8.4) المتوسطات الحـــسابية ، بينما يبين الجدول (8.4) نتائج تحليل التباين الأحادي.

الجدول8.4: المتوسطات الحسابية لمجالات الدور التنموي لمؤسسات المجلس ألتنسيقي للقط اع الخاص الفلسطيني في الضفة الغربية تبعا لمتغير تصنيف المؤسسة.

المجالات	تجاري	صناعي	زراعي	خدماتي	غير ذلك
مجـــال وضـــوح الرؤيـــة والرسالة	3.30	3.09	3.48	3.51	3.57
مجـــال التنـــسيق بـــين المؤسسة وبقية مؤســـسات المجلس ألتنسيقي	3.16	3.08	3.40	3.50	3.61
مجـــال التـــضارب بـــين مؤسسات المجلس ألتنسيقي	2.86	3.18	3.16	3.36	2.92
مجال الرقابـــة الداخليـــة والحوكمة	3.15	3.17	3.18	3.38	3.64
التمويل الخاص	2.85	3.00	3.08	3.32	3.23
مجال الخدمات	3.21	3.17	3.43	3.29	3.11
مجال المشاكل والعقبات	2.97	3.02	3.10	3.18	2.92

الجدول 9.4 : نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في الدور التنموي لمؤسسات المجلس ألتنسيقي للقطاع الخاص الفلسطيني في الضفة الغربية تبعا لمتغير تصنيف المؤسسة.

المجالات	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع مربعات الانحراف	متوسط المربعات	(ف)	الدلالة *
مجال وضوح الرؤية والرسالة	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	4 176 180	2.79 44.68 47.47	0.69 0.25	2.76	*0.03
مجال التنسيق بين المؤسسة وبقية مؤسسات المجلس ألتنسيقي	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	4 176 180	4.56 51.66 56.23	1.14 0.29	3.93	*0.01
مجال التضارب بين مؤسسات المجلس ألتنسيقي	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	4 176 180	5.60 79.72 85.33	1.40 0.45	3.11	*0.01
مجال الرقابة الداخلية والحوكمة	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	4 176 180	3.30 47.94 51.24	0.82 0.27	3.03	0.09
التمويل الخاص	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	4 176 180	5.13 59.97 65.11	1.28 0.34	3.76	*0.04
مجال الخدمات	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	4 176 180	0.62 44.93 45.56	0.15 0.25	0.06	0.80
مجال المشاكل والعقبات	بين المجموعات داخل المجموعات المجموعات	4 176 180	1.10 40.46 41.57	0.27 0.22	1.22	0.52

*دال إحصائيا عند مستوى (α =0.05) ف الجدولية (2.41)

يتضح من الجدول (9.4) انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α 0.05) في الدور التنموي لمؤسسات المجلس ألتنسيقي للقطاع الخاص الفلسطيني في الضفة الغربية في مجالات: (مجال الرقابة الداخلية والحوكمة، ومجال الخدمات،و مجال المشاكل والعقبات) تعزى

لمتغير تصنيف المؤسسة. بينما كانت الفروق دالة إحصائيا في مجالات: (مجال وضوح الرؤية والرسالة ،و مجال التنسيق بين المؤسسة وبقية مؤسسات المجلس ألتنسيقي ،و مجال التضارب بين مؤسسات المجلس ألتنسيقي، و مجال التمويل الخاص) تبعا لمتغير تصنيف المؤسسة.

ولتحديد بين من كانت الفروق في المجالات الدالة إحصائيا استخدم اختبار شيفيه للمقارنات البعدية (Scheffe Post-hoc Test) بين المتوسطات الحسابية، لجميع المجالات.

بالنسبة لمجال وضوح الرؤية والرسالة يبن الجدول(10.4) نتائج وضوح الرؤية تبعاً لمتغير تصنيف المؤسسة.

الجدول10.4: نتائج اختبار شيفيه لدلالة الفروق في مجال وضوح الرؤية والرسالة تبع ا لمتغي ر تصنيف المؤسسة

تصنيف المؤسسة	تجاري	صناعي	زراعي	خدماتي	غير ذلك
تجاري		0.21	0.17-	0.20-	0.27-
صناعي			0.38-	*0.42-	*0.48
زراعي				0.03-	0.09-
خدماتي					0.06-
غير ذلك					

*دال إحصائيا عند مستوى (α 0.05).

يتضح من الجدول (10.4) أن الفروق كانت دالة إحصائيا في مجال وضوح الرؤية والرسالة بين القطاع الصناعي والخدماتي ولصالح الخدماتي ، وبين الصناعي وأخرى ولصالح الصناعي ، بينما لم تكن المقارنات الأخرى دالة إحصائيا.

بالنسبة لمجال التنسيق بين المؤسسة وبقية مؤسسات المجلس ألتنسيقي يبين الجدول(11.4) النتائج كما يلي:

الجدول11.4: نتائج اختبار شيفيه لدلالة الفروق في مجال التنسيق بين المؤسسة وبقية مؤسسات المجلس ألتنسيقي تبعا لمتغير تصنيف المؤسسة

تصنيف المؤسسة	تجاري	صناعي	زراعي	خدماتي	غير ذلك
تجاري		0.08	0.24-	0.34-	0.45-
صناعي			0.32-	0.42-	*0.53-
زراعي				0.09-	0.21-
خدماتي					0.11-
غير ذلك					

*دال إحصائيا عند مستوى α 0.05).

يتضح من الجدول (11.4) أن الفروق كانت دالة إحصائيا في مجال التنسيق بين المؤسسة وبقية مؤسسات المجلس ألتنسيقي بين القطاع الصناعي وأخرى ولصالح أخرى ، بينما لم تكن المقارنات الأخرى دالة إحصائيا.

أما مجال التضارب بين مؤسسات المجلس ألتنسيقي يبين الجدول (12.4) النتائج التالية:

الجدول 12.4: نتائج اختبار شيفيه لدلالة الفروق في مجال التضارب بين مؤسسات المجلس ألتنسيقي تبعا لمتغير تصنيف المؤسسة

تصنيف المؤسسة	تجاري	صناعي	زراعي	خدماتي	غير ذلك
تجاري		0.08	0.24-	*0.34-	*0.456-
صناعي			0.32-	*0.42-	*0.53-
زراعي				0.09-	0.21-
خدماتي					0.11-
غير ذلك					

*دال إحصائيا عند مستوى (α 0.05).

يتضح من الجدول (12.4) أن الفروق كانت دالة إحصائيا في مجال التضارب بين مؤسسات المجلس ألتنسيقي بين القطاع التجاري وقطاعي (الخدمات ، وغير ذلك) ولصالح قطاعي (الخدمات ، وغير ذلك)، وبين القطاع الصناعي وقطاعي (الخدمات ، وغير ذلك) ولصالح قطاعي (الخدمات ، وغير ذلك)، بينما لم تكن المقارنات الأخرى دالة إحصائيا.

أما مجال التمويل الخاص يبين الجدول (13.4) النتائج التالية:

الجدول 13.4: نتائج اختبار شيفيه لدلالة الفروق في مجال التمويل الخاص تبعا لمتغير تصنيف المؤسسة

تصنيف المؤسسة	تجاري	صناعي	زراعي	خدماتي	غير ذلك
تجاري		0.025-	0.029-	0.23-	*0.49-
صناعي			0.034-	0.20-	0.46-
زراعي				0.20-	0.46-
خدماتي					0.26-
غير ذلك					

*دال إحصائيا عند مستوى (a 0.05).

يتضح من الجدول (13.4) أن الفروق كانت دالة إحصائيا في مجال التمويل الخاص بين القطاع التجاري وأخرى ولصالح أخرى ، بينما لم تكن المقارنات الأخرى دالة إحصائيا.

2.2.4. النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α 0.05) في الدور التنموي لمؤسسات المجلس ألتنسيقي للقطاع الخاص الفلسطيني في الضفة الغربية تعزى لمتغير سنة إنشاء المؤسسة.

لاختبار الفرضية استخدم تحليل التباين الأحادي، حيث يبين الجدول (14.4) المتوسطات الحسابية ، بينما يبين الجدول (15.4) نتائج تحليل التباين الأحادي.

الجدول 14.4: المتوسطات الحسابية لمجالات الدور التنموي لمؤسسات المجلس ألتنسيقي للقطاع الخاص الفلسطيني في الضفة الغربية تبعا لمتغير سنة إنشاء المؤسسة.

المجالات	قبل 1960	1970- 1961	1980- 1971	1994- 1981	بعد مجيء السلطة
مجال وضوح الرؤية والرسالة	3.37	3.11	3.58	3.28	3.40
مجال التنسيق بين المؤسسة وبقية مؤسسات المجلس ألتنسيقي	2.84	3.51	3.59	3.33	3.29
مجال التضارب بين مؤسسات المجلس ألتنسيقي	2.66	3.36	3.74	3.17	2.95
مجال الرقابة الداخلية والحوكمة	3.25	3.27	3.62	3.43	3.19
التمويل الخاص	2.79	2.76	3.40	3.15	3.05
مجال الخدمات	3.28	3.23	3.69	3.51	3.11
مجال المشاكل والعقبات	3.36	3.22	3.50	3.20	2.89

الجدول 15.4 - أ: نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في الدور التنموي لمؤسسات المجلس ألتنسيقي للقطاع الخاص الفلسطيني في الضفة الغربية تبعا لمتغير سنة إنشاء المؤسسة.

المجالات	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع مربعات الانحراف	متوسط المربعات	(ف)	الدلالة *
مجال وضوح الرؤية والرسالة	بين المجموعات	4	1.31	0.33	1.26	0.50
	داخل المجموعات	176	46.15	0.26		
	المجموع	180	47.47			
مجال التنسيق بين المؤسسة وبقية مؤسسات المجلس ألتنسيقي	بين المجموعات	4	2.87	0.71	2.36	0.09
	داخل المجموعات	176	53.36	0.30		
	المجموع	180	56.23			

الجدول 15.4 - ب: نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في الدور التنموي لمؤسسات المجلس ألتنسيقي للقطاع الخاص الفلسطيني في الضفة الغربية تبعا لمتغير سنة إنشاء المؤسسة.

المجالات	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع مربعات الانحراف	متوسط المربعات	(ف)	الدلالة *
مجال وضوح الرؤية والرسالة	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	4 176 180	1.31 46.15 47.47	0.33 0.26	1.26	0.50
مجال التنسيق بين المؤسسة وبقية مؤسسات المجلس ألتنسيقي	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	4 176 180	2.87 53.36 56.23	0.71 0.30	2.36	0.09
مجال التضارب بين مؤسسات المجلس ألتنسيقي	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	4 176 180	7.40 77.93 85.33	1.85 0.44	4.20	*0.01
مجال الرقابة الداخلية والحوكمة	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	4 176 180	1.99 49.24 51.24	0.49 0.27	1.18	0.32
التمويل الخاص	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	4 176 180	2.68 62.43 65.11	0.67 0.35	1.91	0.29
مجال الخدمات	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	4 176 180	4.39 41.17 45.56	1.09 0.23	4.73	*0.01
مجال المشاكل والعقبات	بين المجموعات داخل المجموعات المجموعات	4 176 180	5.20 36.37 41.57	1.30 0.20	6.5	*0.003

*دال إحصائيا عند مستوى (α 0.05) ، ف الجدولية (2.41)

يتضح من الجدول (15.4أ،ب) انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α 0.05) في الدور التنموي لمؤسسات المجلس ألتنسيقي للقطاع الخاص الفلسطيني في الضفة الغربية في مجالات: (مجال وضوح الرؤية والرسالة، مجال التنسيق بين المؤسسة وبقية مؤسسات المجلس ألتنسيقي ، مجال الرقابة الداخلية والحوكمة، والتمويل الخاص) تعزى لمتغير سنة إنشاء

المؤسسة. بينما كانت الفروق دالة إحصائيا في مجالات: (مجال التضارب بين مؤسسات المجلس ألتنسيقي ، مجال الخدمات، و مجال المشاكل والعقبات) تبعا لمتغير سنة إنشاء المؤسسة.

ولتحديد بين من كانت الفروق في مجالات: (مجال التضارب بين مؤسسات المجلس ألتنسيقي ، مجال الخدمات، و مجال المشاكل والعقبات) استخدم اختبار شيفيه للمقارنات البعدية (Scheffe Post-hoc Test) بين المتوسطات الحسابية ، ونتائج الجدول (13.4) .

بالنسبة لمجال التنسيق بين المؤسسة وبقية مؤسسات المجلس ألتنسيقي كانت نتائج الجدول (16.4) كما يلي:

الجدول 16.4: نتائج اختبار شيفيه لدلالة الفروق في مجال التنسيق بين المؤسسة وبقية مؤسسات المجلس ألتنسيقي تبعا لمتغير سنة إنشاء المؤسسة

سنة إنشاء المؤسسة	قبل 1960	1970- 1961	1980- 1971	1994- 1981	بعد مجيء السلطة
قبل 1960		0.70-	*1.07-	0.50-	0.29-
1970- 1961			0.37-	0.19	0.40
1980- 1971				0.56	*0.78
1994- 1981					0.21
بعد مجيء السلطة					

*دال إحصائيا عند مستوى (α 0.05)

يتضح من الجدول (16.4) أن الفروق كانت دالة إحصائيا في مجال التنسيق بين المؤسسة وبقية مؤسسات المجلس ألتنسيقي بين (قبل 1960) و(1971 -1980) ولصالح (1971 -1980) وبين(1971 -1980) و(بعد مجيء السلطة) ولصالح بعد مجيء السلطة بينما لم تكن المقارنات الأخرى دالة إحصائيا.

أما مجال الخدمات فيبين الجدول (17.4) النتائج التالية:

الجدول 17.4: نتائج اختبار شيفيه لدلالة الفروق في مجال الخدمات تبعا لمتغير سنة إنشاء المؤسسة

سنة إنشاء المؤسسة	قبل 1960	1970- 1961	1980- 1971	1994- 1981	بعد مجيء السلطة
قبل 1960		0.05	0.40-	0.22-	0.17
1970- 1961			0.46*	0.28-	0.11
1980- 1971				0.18	*0.58
1994- 1981					*0.39-
بعد مجيء السلطة					

*دال إحصائيا عند مستوى (α 0.05).

يتضح من الجدول (17.4) أن الفروق كانت دالة إحصائيا في مجال الخدمات بين (1971 -1980) و (بعد مجيء السلطة) ولصالح (1971 -1980)، وبين 1981 - 1994 و بعد مجيء السلطة ولصالح بعد مجيء السلطة بينما لم تكن المقارنات الأخرى دالة إحصائيا.

بالنسبة إلى المشاكل والعقبات يبين الجدول (18.4) النتائج التالية:

الجدول 18.4: نتائج اختبار شيفيه لدلالة الفروق في مجال المشاكل والعقبات تبعا لمتغير سنة إنشاء المؤسسة

سنة إنشاء المؤسسة	قبل 1960	1970- 1961	1980- 1971	1994- 1981	بعد مجيء السلطة
قبل 1960		0.14	0.13-	0.15	*0.46
1970- 1961			0.28-	0.014	0.32
1980- 1971				0.29	*0.31
1994- 1981					*0.60
بعد مجيء السلطة					

*دال إحصائيا عند مستوى (α 0.05).

يتضح من الجدول (18.4) أن الفروق كانت دالة إحصائيا في مجال المشاكل والعقبات بين قبل 1960 و (بعد مجيء السلطة) ولصالح قبل 1960 وبين 1971 -1980 وبعد مجيء السلطة

ولصالح 1971 -1980، وبين 1981 -1994 وبعد مجيء السلطة ولصالح 1981 -1994، ومثل هذه النتيجة تعني أن المشاكل قبل مجيء السلطة كانت أعلى، بينما لم تكن المقارنات الأخرى دالة إحصائيا.

3.2.4. النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α 0.05)في الدور التنموي لمؤسسات المجلس ألتنسيقي للقطاع الخاص الفلسطيني في الضفة الغربية تعزى لمتغير عدد الموظفين في المؤسسة.

لاختبار الفرضية استخدم تحليل التباين الأحادي، حيث يبين الجدول (19.4) المتوسطات الحسابية ، بينما يبين الجدول (20.4) نتائج تحليل التباين الأحادي.

الجدول 19.4: المتوسطات الحسابية لمجالات الدور التنموي لمؤسسات المجلس التنسيقي للقطاع الخاص الفلسطيني في الضفة الغربية تبعا لمتغير عدد الموظفين في المؤسسة.

المجالات	اقل من 10	11 -20	21 -30	31 -40	41 فأكثر
مجال وضوح الرؤية والرسالة	3.42	3.23	3.46	3.32	3.43
مجال التنسيق بين المؤسسة وبقية مؤسسات المجلس ألتنسيقي	3.42	3.06	3.33	3.34	3.59
مجال التضارب بين مؤسسات المجلس ألتنسيقي	3.19	2.96	2.96	2.75	2.77
مجال الرقابة الداخلية والحوكمة	3.32	3.17	3.17	3.39	3.55
التمويل الخاص	3.11	2.91	2.99	3.20	3.38
مجال الخدمات	3.20	3.22	3.25	3.31	3.38
مجال المشاكل والعقبات	2.95	3.02	3.23	3.01	3.60

الجدول 20.4: نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في الدور التنموي لمؤسسات المجلس التنسيقي للقطاع الخاص الفلسطيني في الضفة الغربية تبعا لعدد الموظفين في المؤسسة.

المجالات	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع مربعات الانحراف	متوسط المربعات	(ف)	الدلالة *
مجال وضوح الرؤية والرسالة	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	4 176 180	1.03 46.43 47.47	0.26 0.26	1.00	0.62
مجال التنسيق بين المؤسسة وبقية مؤسسات المجلس ألتنسيقي	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	4 176 180	3.02 53.20 56.23	0.75 0.30	2.35	0.09
مجال التضارب بين مؤسسات المجلس ألتنسيقي	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	4 176 180	2.56 82.76 85.33	0.63 0.47	1.34	0.46
مجال الرقابة الداخلية والحوكمة	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	4 176 180	1.04 50.19 51.24	0.26 0.28	0.92	0.65
التمويل الخاص	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	4 176 180	1.43 63.68 65.11	0.35 0.36	0.99	0.62
مجال الخدمات	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	4 176 180	0.17 45.39 45.56	0.04 0.25	0.16	0.97
مجال المشاكل والعقبات	بين المجموعات داخل المجموعات المجموعات	4 176 180	2.07 39.49 41.57	0.51 0.22	2.31	0.09

*دال إحصائيا عند مستوى (α 0.05) ، ف الجدولية (2.41)

يتضح من الجدول (20.4) انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α 0.05) في الدور التنموي لمؤسسات المجلس ألتنسيقي للقطاع الخاص الفلسطيني في الضفة الغربية تعزى لمتغير عدد الموظفين في المؤسسة.

4.2.4. النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α 0.05)في الدور التنمـــوي لمؤســـسات المجلس ألتنسيقي للقطاع الخاص الفلسطيني في الضفة الغربية تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

لاختبار الفرضية استخدم تحليل التباين الأحادي، حيث يبين الجدول (21.4) المتوسطات الحسابية ، بينما يبين الجدول (22.4) نتائج تحليل التباين الأحادي.

الجدول 21.4: المتوسطات الحسابية لمجالات الدور التنموي لمؤسسات المجـــلس التنسيقي للقطاع الخاص الفلسطيني في الضفة الغربية تبعا لمتغير المؤهل العلمي.

المجالات	أساسي	ثانوي	جامعي	دراسات عليا
مجال وضوح الرؤية والرسالة	3.30	3.41	3.39	3.05
مجال التنسيق بين المؤسسة وبقية مؤسسات المجلس ألتنسيقي	3.14	3.36	3.34	3.03
مجال التضارب بـــين مؤســـسات المجلس ألتنسيقي	3.04	3.18	2.93	3.04
مجال الرقابة الداخلية والحوكمة	3.41	3.27	3.27	2.92
التمويل الخاص	3.03	3.03	3.06	3.09
مجال الخدمات	3.43	3.13	3.24	3.39
مجال المشاكل والعقبات	3.11	2.98	3.04	3.25

الجدول 22.4 - أ: نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في الدور التنموي لمؤسسات المجلس التنسيقي للقطاع الخاص الفلسطيني في الضفة الغربية تبعا المؤهل العلمي.

المجالات	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع مربعات الانحراف	متوسط المربعات	(ف)	الدلالة *
مجـــال وضـــوح الرؤيـــة والرسالة	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	3 177 180	0.88 46.59 47.47	0.29 0.26	1.11	0.52

الجدول 22.4 - ب: نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في الدور التنمـــوي لمؤسســـات المجلس التنسيقي للقطاع الخاص الفلسطيني في الضفة الغربية تبعـ ا المؤهل العلمي.

المجالات	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع مربعات الانحراف	متوسط المربعات	(ف)	الدلالة *
مجـــال وضـــوح الرؤيـــة والرسالة	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	3 177 180	0.88 46.59 47.47	0.29 0.26	1.11	0.52
مجال التنسيق بين المؤسسة وبقية مؤســسات المجلــس ألتنسيقي	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	3 177 180	1.17 55.05 56.23	0.39 0.31	1.25	0.47
مجـــال التـــضارب بـــين مؤسسات المجلس ألتنسيقي	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	3 177 180	1.49 83.84 85.33	0.49 0.47	1.04	0.55
مجـــال الرقابـــة الداخليـــة والحوكمة	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	3 177 180	1.11 50.12 51.24	0.37 0.28	1.32	0.45
التمويل الخاص	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	3 177 180	0.03 65.08 65.11	0.011 0.36	0.03 0	0.99
مجال الخدمات	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	3 177 180	1.26 44.30 45.56	0.42 0.25	1.68	0.34
مجال المشاكل والعقبات	بين المجموعات داخل المجموعات المجموعات	3 177 180	0.58 40.99 41.57	0.19 0.23	0.82	0.64

*دال إحصائيا عند مستوى (α 0.05). ف الجدولية (2.66)

يتضح من الجدول (22.4 أ،ب) انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عنـــد مـــستوى الدلالـــة (α 0.05) في الدور التنموي لمؤسسات المجلس ألتنسيقي للقطاع الخاص الفلـــسطيني فـــي الـــضفة الغربية تعزى لمتغير المؤهـ العلمي.

3.4 خلاصة النتائج

من خلال عرض النتائج السابقة وتفسيرها يمكن إيجاز نتائج الدراسة فيما يلي:

1. إن الدرجة الكلية لوضوح رؤية ورسالة مؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني كانت متوسطة ، حيث وصلت النسبة المئوية للاستجابة إلى (67.4%).
2. إن الدرجة الكلية للتنسيق بين المؤسسة وبقية مؤسسات المجلس ألتنسيقي للقطاع الخاص الفلسطيني كانت متوسطة ، حيث وصلت النسبة المئوية للاستجابة إلى (66%).
3. إن الدرجة الكلية للتضارب بين مؤسسات المجلس ألتنسيقي للقطاع الخاص الفلسطيني كانت متوسطة ، حيث وصلت النسبة المئوية للاستجابة إلى (61.2%).
4. إن الدرجة الكلية للرقابة الداخلية والحوكمة داخل مؤسسات المجلس ألتنسيقي للقطاع الخاص الفلسطيني كانت متوسطة ، حيث وصلت النسبة المئوية للاستجابة إلى (65.4%).
5. إن بالدرجة الكلية للتمويل الخاص بمؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني كانت متوسطة ، حيث وصلت النسبة المئوية للاستجابة إلى (61%).
6. إن الدرجة الكلية للخدمات التي تقدمها مؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني كانت متوسطة ، حيث وصلت النسبة المئوية للاستجابة إلى (64.6%).
7. إن الدرجة الكلية للمشاكل والعقبات التي تواجه مؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني كانت متوسطة ، حيث وصلت النسبة المئوية للاستجابة إلى (60.6%).
8. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α 0.05) في الدور التنموي لمؤسسات المجلس ألتنسيقي للقطاع الخاص الفلسطيني في الضفة الغربية في مجالات: (مجال الرقابة الداخلية والحوكمة، ومجال الخدمات،و مجال المشاكل والعقبات) تعزى لمتغير تصنيف المؤسسة. بينما كانت الفروق دالة إحصائيا في مجالات: (مجال وضوح الرؤية والرسالة ،و مجال التنسيق بين المؤسسة وبقية مؤسسات المجلس ألتنسيقي ،و مجال التضارب بين مؤسسات المجلس ألتنسيقي، و مجال التمويل الخاص) تبعا لمتغير تصنيف المؤسسة.
9. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (a 0.05)في الدور التنموي لمؤسسات المجلس ألتنسيقي للقطاع الخاص الفلسطيني في الضفة الغربية في مجالات: (مجال وضوح الرؤية والرسالة، مجال التنسيق بين المؤسسة وبقية مؤسسات المجلس ألتنسيقي ، مجال الرقابة الداخلية والحوكمة، والتمويل الخاص) تعزى لمتغير سنة إنشاء المؤسسة. بينما كانت الفروق دالة إحصائيا في مجالات: (مجال التضارب بين مؤسسات

المجلس ألتنسيقي ، مجال الخدمات، و مجال المشاكل والعقبات) تبعا لمتغير سنة إنشاء المؤسسة.

10. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α 0.05) في الدور التنموي لمؤسسات المجلس ألتنسيقي للقطاع الخاص الفلسطيني في الضفة الغربية تعزى لمتغير عدد الموظفين في المؤسسة.

11. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α 0.05)في الدور التنموي لمؤسسات المجلس ألتنسيقي للقطاع الخاص الفلسطيني في الضفة الغربية تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

1.5 الاستنتاجات المتعلقة بأسئلة الدراسة:

هدفت هذه الدراسة للتعرف على أهمية مؤسسات المجلس التنسيقي في العملية التنموية كما هـــدفت إلى حصر الأنشطة والخدمات التنموية التي تقوم بها مؤسسات المجلس التنسيقي ومعرفة مـــصادر التمويل الداخلية والخارجية لهذه المؤسسات كذلك معرفة مدى التنسيق والتناغم والالتـــزام بمبـــادئ الحكم الصالح. ولتحقيق هدف الدراسة تم تطوير استبانه وتم التأكد من صدقها، ومعامل ثباتها وبعد عملية جمع الاستبيانات وجمعها باستخدام (spss) وفيما يلي مناقشة نتائج الدراسة.

1.1.5. السؤال الأول:

هل هنالك وضوح في دور ورؤية مؤسسات المجلس التنسيقي في العملية التنموية؟

لقد أظهرت النتائج المتعلقة بالسؤال الأول درجة وضوح رؤية ورسالة مؤسسات المجلس التنسيقي، وقد استخدمت المتوسطات الحسابية والنسب المؤوية لكل فقرة والدرجـــة الكليـــة لوضـــوح رؤيـــة ورسالة مؤسسات المجلس التنسيقي للقطاع الخاص الفلسطيني متوسطة حيث وصلت النسبة المؤوية

للاستجابة (67.4) وبذلك تكون أجابت على السؤال الأول وأثبتت أن هنالك وضوح بالرؤية والرسالة ولكنه متوسط.

وكانت أعلى نسبة للاستجابة على السؤال (هنالك وضوح في رسالة المؤسسة منذ تأسيسها) وحصلت على نسبة استجابة (74.4) أي بدرجة كبيرة ويمكن الاستنتاج أيضا إن رسالة المؤسسة ورؤيتها واضحة ولكن ليست بالمستوى المطلوب حيث ويمكن زيادة هذه النسبة وذلك إما عن طريق زيادة الوعي لدى المبحوثين أو عمل ورشات عمل ونشر الرسالة بوسائل دعائية أو غيره.

تمتاز رسالة المؤسسة بالوضوح منذ التأسيس أي أن المؤسسة كانت تملك رسالة متكاملة ومنتشرة بين الأعضاء والدليل على ذلك أن نسبة الاستجابة كانت (76.4) وبالاضطلاع على بقية الأسئلة المتعلقة بالرسالة والرؤية لوحظ تراجع في انتشار هذه الرسالة وحسب رأي الباحث قد بعود ذلك إلى عدة أسباب أهمها الطرق المتبعة لنشر الرسالة (الدعاية) كذلك رضا الأعضاء عن المؤسسة والموظفين وتأهيلهم وتدريبهم.

كذلك يمكن ملاحظة السؤال الهام(رؤية المؤسسة متينة ولم تتأثر بالأوضاع السياسية) ويتضح من خلال الجدول انه حصل على نسبة استجابة (64.2) وهي نسبة متوسطة أيضا لكن لاحظ الباحث أن الوضع السياسي له دور ويؤثر على نشر الرسالة حيث أن النسبة لم تكن عبثية.

وحسب وجهة نظر الباحث إن نسبة الاستجابة للسؤال (نجحت المؤسسة في تحقيق رسالتها وحصل على نسبة(64.4) ويمكن الاستنتاج أن المؤسسة فعلا حققت رسالتها ورؤيتها إلا أن هذه النسبة متوسطة ويمكن زيادتها حيث بالإمكان إتباع عدة طرق لزيادة رضا الأعضاء عن المؤسسة وذلك بان تلبى الرسالة والرؤية متطلبات الأعضاء وان توضع كلا من الرسالة والرؤية بناء على وجهة نظر الأعضاء. وفي النهاية يمكن القول انه تم الإجابة على السؤال الأول بان هنالك وضوح برسالة ورؤية المؤسسة بدرجة متوسطة.

2.1.5. السؤال الثاني:

هل قامت مؤسسات المجلس التنسيقي بواجبها وتنسيق جهودها في مجال العمل الاقتصادي والتنموي؟

لقد أظهرت النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني ومن خلال النسبة المؤوية للاستجابة بان هنالك تنسيق حيث بلغت النسبة المؤوية للاستجابة الكلية (66%) وهي نسبة متوسطة.

كذلك كانت الإجابة على سؤال هنالك تكامل بين المؤسسة التي انتمي إليها وبقية مؤسسات المجلس التنسيقي وقد بلغت النسبة المئوية للاستجابة (71%) وهي بذلك تؤكد بان هنالك تنسيق بين مؤسسات المجلس التنسيقي. ويمكن الاستنتاج أن هنالك تنسيق وقد بلغت نسبة الاستجابة 66% ويمكن زيادتها حيث يمكن الاستنتاج أن التنسيق موجود.

أما بالنسبة للازدواجية في تقديم الخدمات فقد كانت النسبة المؤوية للاستجابة فليلة وقد بلغت (59.8) وهي نسبة قليلة ويمكن الاستنتاج بان المؤسسات في كثير من الأحيان تقدم نفس الخدمات ومن وجهة نظر الباحث يمكن تجاوز هذه المسالة وان تكون هذه المؤسسات متخصصة وان لا تقدم نفس الخدمات.

وقد تبين من المبحوثين أن الفرصة لتفعيل التنسيق موجودة حيث حصلت على نسبة استجابة (78.8) وهي نسبة كبيرة حيث أن المبحوثين لدهم كل القناعة بإمكانية الحصول على تنسيق اكبر.
كذلك عند السؤال (لا اشعر بان هنالك حاجة لزيادة التنسيق) فقد كانت النسبة المؤوية للاستجابة (59.4) وهي نسبة قليلة وبالاستنتاج أن المبحوثين يقولون نشعر بان هنالك حاجة لزيادة التنسيق. وذلك بسبب نسبة الإجابة حيث أن الكثير من المبحوثين ينظرون إلى التنسيق بين المؤسسات سلبا ويتضح ذلك من إجاباتهم على زيادة فرص التنسيق.

3.1.5. السؤال الثالث:

هل كثرة المؤسسات أدى إلى تضارب جهودها وصلاحياتها؟

لقد كانت النسبة المئوية للاستجابة على المجال ككل (61.2) وهي نسبة متوسطة أي انه لا يوجد تضارب بين مؤسسات المجلس التنسيقي. ويمكن الاستنتاج من خلال السؤال الثاني(تمتاز مؤسسات المجلس التنسيقي بأنها تملك أهدافا تكاملية) وقد كانت نسبة الاستجابة (59%) وهي نسبة قليلة وذلك يدل أن هنالك مشكلة بتوزيع العمل والتخصص.

كان هنالك سؤال صريح في هذا المجال يقول تمتاز مؤسسات المجلس التنسيقي بعدم التضارب وقد حصل على نسبة مئوية للاستجابة(63.8) وهذا يؤكد بأنه لا يوجد تضارب ويمكن الاستنتاج انه لا يوجد تضارب ولكن يجب العمل على زياده التنسيق والتكامل.والسبب في ذلك ان النسبة 63.8وهي تقول بان هنالك اهدافا تكاملية ولكن بنسبة متوسطة وهي قريبة جدا من حد الضعف لـــذلك يجـــب زيادتها.

4.1.5 السؤال الرابع:

هل هنالك التزام بمبادئ الحكم الصالح (الانتخابات في موعدها)والشفافية فـــي الأوضـــاع الماليـــة والإدارية؟

بعد مناقشة النتائج تبين أن الدرجة الكلية للمجال ككل (65.2) وهي درجة متوسطة أي انه يوجـــد رقابة داخلية وحوكمة داخل مؤسسات المجلس التنسيقي. من النتائج يمكن الاستنتاج بان المؤسسات تقوم بالانتخابات في مواعيدها حيث حصلت على نسبة 72.8 وهي نسبة كبيـــرة، كـــذلك بالنـــسبة لسؤال المتعلق (مبدأ المساواة هو المتبع داخل المؤسسة) حيث حصل على نسبة 76.8 وهي درجة كبيرة ويمكن الاستنتاج أن هنالك قناعة لدى المبحوثين بعدم وجود محاباة داخل المؤسسات كذلك ان هنالك شفافية داخل هذه المؤسسات.

أما فيما يتعلق بقبول النقد والنقد الآخر من المؤسسات ذات العلاقة فقد كانت النسبة الأدنـــى حيـــث كانت(61.2)وهي نسبة متدنية مقارنة بالنسب الأخرى. ويمكن الاســـتنتاج أن المؤســـسة لا تكـــون سعيدة بسماع أي نقد أن من المؤسسات ذات العلاقة هل يوجد رقابة حكومية على النشاطات التـــي تقدمها هذه المؤسسات؟

أما عند السؤال عن أنا راض عن حجم الرقابة فقد كانت نسبة الاستجابة (61%) وهـــي متوســـطة لكن يمكن الاستنتاج أن هنالك إنذار لزيادة مستوى الرقابة.وذلك بسبب ان النسبة 61%وهي تقترب من الضعف لذلك هنالك مجال لزيادة النسبة.

5.1.5. السؤال الخامس:

هل هنالك قدرة لهذه المؤسسات على الاستمرار دون الدعم؟

كانت النتيجة ككل على هذا المجال متوسطة وقد بلغت نسبة الاستجابة الكلية(61%) وهي نسبة متوسطة حيث انه ومن خلال الاطلاع على الاستمارات تبين كثير من المؤسسات تعتمد على التمويل الذاتي ويوضح ذلك السؤال(تعتمد المؤسسة على التمويل الذاتي في تنفيذ مهامها) وقد حصل على 70% وهي نسبة كبيرة. ويمكن الاستنتاج هنا بان مؤسسات مثل اتحاد المقاولين اتحاد الغرف وجمعية البنوك تعتمد بدرجة كبيرة على إيراداتها بينما مؤسسات مثل بالتريد واتحاد الصناعات فتعتمد على المشاريع.

وظهر ذلك من خلال الإجابة على السؤال (لا تشكل المساعدات الخارجية نسبة كبيرة من ميزانية المؤسسة)وكانت نسبة الاستجابة (53.2)وهي نسبة قليلة فها وجد إلى حد ما بعض التعارض وحسب وجهة نظر الباحث أن السبب في ذلك اختلاف المؤسسات فيما بينها حيث أن البعض يعتمد بدرجة كبيرة على الدعم والبعض الآخر يستطيع أن يستمر دون أي دعم.والسبب في ذلك ان مؤسسات مثل الغرف التجارية وجمعية البنوك يمكنها الاستمرار دون أي دعم خارجي ويمكنها الاعتماد على الذات اما مؤسسات بالتريد وجمعية رجال الاعمال لا يمكنها الاستمرار دون الدعم الخارجي.

6.1.5. السؤال السادس:

ما هي النشاطات التي تقدمها هذه المؤسسات وهل تندرج تحت إطار العمل التنموي؟

إن الدرجة الكلية لنسبة المئوية للاستجابة لهذا المجال بلغت (64.6) وهي نسبة متوسطة وقد ثبت من التحليل بان هذه المؤسسات لا تقوم بأعمال تنموية من خلال الإجابة على السؤال (تقوم المؤسسة بتشغيل أيدي عاملة)فقد كانت النسبة المئوية للاستجابة (74.2) وهي نسبة كبيرة وتعود على المجتمع ككل. ويمكن الاستنتاج بان مثل هذه المؤسسات تقلل من البطالة وتعمل على تشغيل أيدي عاملة.

لكن الباحث ومن خلال النتائج استنتج أيضا أن هنالك تقصير في عمل الدراسات التنموية فقد حصلت على النسبة المئوية للاستجابة وهي(54.4) وهي نسبة قليلة ويمكن الاستنتاج إن هذه المؤسسات لا تقوم بالعمل الرئيسي لها وهو شريك في التنمية حيث انه من الطبيعي إن تقوم مؤسسات المجلس التنسيقي بعمل دراسات تنموية وتقديمها للحكومة.

كذلك بالنسبة لسؤال(ساعدت المؤسسة على تسويق منتجاتها خارجيا كانت نسبة الاستجابة (56.8) ويمكن الاستنتاج أن المبحوثين غير راضين عن عمل المؤسسات بمجال فتح الأسواق والتصدير ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى الوضع الاقتصادي والسياسي وعدم السيطرة على المعابر.

7.1.5. السؤال السابع:

ماهي المشاكل والعقبات التي تواجه مؤسسات المجلس التنسيقي الفلسطيني؟

كانت النسبة المئوية للاستجابة لدرجة المشاكل والعقبات للمجال ككل هي (60.2) وهي نسبة متوسطة ولكن بالرجوع إلى الأسئلة بالمجال يستنتج الباحث أن للحصار الإسرائيلي الأثر الأكبر في المشاكل والعقبات حيث حصل على نسبة استجابة(66.8) وكان السؤال يوجد تأثير للحصار الإسرائيلي على عمل المؤسسة. كذلك كان السؤال التالي السيطرة الإسرائيلية على المعابر تحد من عمل المؤسسة وقد حصل على نسبة استجابة (66.4).

أما عند السؤال عن المشاكل الأخرى مثل البرقراطية داخل المؤسسة وان المؤسسة شكلت دون وجود سبب مقنع لاستحداثها،لا يوجد تناغم بين الهيئات الإدارية والكادر التنفيذي، البنية التحتية كانت ضعيفة وكانت نسبة الاستجابة بالتوالي(54.4 ، 55.4 ، 57،2 ، 58) وهي نسبة قليلة ولكنها تنفي المشاكل داخل هذه المؤسسات . ويمكن الاستنتاج بان المشاكل داخل مؤسسات المجلس قليلة ولكن يوجد أسباب أخرى لعدم الرضا في بعض الأحيان

2.5 الاستنتاجات المتعلقة بفرضيات الدراسة:

بالنسبة لمناقشة فرضيات الدراسة فقد كانت كما يلي:

1.2.5. الفرضية الأولى:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α 0.05) في الدور التنموي لمؤسسات المجلس ألتنسيقي للقطاع الخاص الفلسطيني في الضفة الغربية تعزى لمتغير تصنيف المؤسسة.

ولاختبار الفرضية استخدم تحليل التباين الأحادي وكانت النتيجة لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α 0.05) في الدور التنموي لمؤسسات المجلس ألتنسيقي للقطاع الخاص الفلسطيني في الضفة الغربية في مجالات: (مجال الرقابة الداخلية والحوكمة، ومجال الخدمات، و مجال المشاكل والعقبات) تعزى لمتغير تصنيف المؤسسة. بينما كانت الفروق دالة إحصائيا في مجالات: (مجال وضوح الرؤية والرسالة ،و مجال التنسيق بين المؤسسة وبقية مؤسسات المجلس ألتنسيقي ، و مجال التضارب بين مؤسسات المجلس ألتنسيقي، و مجال التمويل الخاص) تبعا لمتغير تصنيف المؤسسة. ويتضح من ذلك ان المؤسسات تتشابه إلى حد كبير في مجال الرقابة الداخلية والحوكمة ومجال الخدمات ومجال المشاكل والعقبات بما ان جميع المؤسسات تتبع القوانين نفسها من حيث الرقابة و تقدم خدمات متشابه إلى الأعضاء كما ان جميع مؤسسات المجلس التنسيقي تتفق على المشاكل التي تعاني منها. اما في (مجال وضوح الرؤية والرسالة ، ومجال التنسيق بين المؤسسة وبقية مؤسسات المجلس ألتنسيقي ، ومجال التضارب بين مؤسسات المجلس ألتنسيقي، و مجال التمويل الخاص) حيث ان المؤسسات تختلف من واحدة إلى أخرى في قدرتها على نشر رسالتها ورؤيتها وكذلك يختلف مدى التنسيق من مؤسسة إلى أخرى كما ويختلف التضارب بين المؤسسات من مؤسسة إلى أخرى حيث ان هنالك بعض المؤسسات التخصصية ولا تتساوى جميع المؤسسات من ناحية اعتمادها على التمويل الخارجي.

2.2.5. الفرضية الثانية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α 0.05) في الدور التنموي لمؤسسات المجلس التنسيقي للقطاع الخاص الفلسطيني في الضفة الغربية تعزى لمتغير سنة إنشاء المؤسسة.

ولاختبار الفرضية استخدم تحليل التباين الاحادي وكانت النتيجة لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (a 0.05) في الدور التنموي لمؤسسات المجلس ألتنسيقي للقطاع الخاص الفلسطيني في الضفة الغربية في مجالات: (مجال وضوح الرؤية والرسالة، مجال التنسيق بين المؤسسة وبقية مؤسسات المجلس ألتنسيقي ، مجال الرقابة الداخلية والحوكمة، والتمويل الخاص) تعزى لمتغير سنة إنشاء المؤسسة. بينما كانت الفروق دالة إحصائيا في مجالات: (مجال التضارب بين مؤسسات المجلس ألتنسيقي ، مجال الخدمات، ومجال المشاكل والعقبات) تبعا لمتغير سنة إنشاء المؤسسة. ويمكن الاستنتاج هنا ان سنة الإنشاء للمؤسسة المبحوثة لا يؤثر على مجال وضوح الرؤية والرسالة، مجال التنسيق بين المؤسسة وبقية مؤسسات المجلس التنسيقي، مجال الرقابة الداخلية والحوكمة، مجال التمويل الخاص) بينما سنة إنشاء المؤسسة يؤثر في (مجال

التضارب بين مؤسسات المجلس التنسيقي، مجال الخدمات، مجال المشاكل والعقبات). والسبب في ذلك حسب وجهة نظر الباحث ان سنة الإنشاء لا تؤثر كثيرا في الرسالة والرؤية فقد تكون حديثة التسجيل لكن وصلتها رسالة ورؤية المؤسسة كذلك المؤسسات لا يؤثر عليها تاريخ الإنشاء في مجال التنسيق بين المؤسسات . كما ان سنة إنشاء المؤسسة لا يؤثر على أمور الرقابة الداخلية والحوكمة حيث انها قوانين ولا يوجد أي تأثير لسنة الإنشاء

3.2.5. الفرضية الثالثة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α 0.05) في الدور التنموي لمؤسسات المجلس ألتنسيقي للقطاع الخاص الفلسطيني في الضفة الغربية تعزى لمتغيرعدد الموظفين في المؤسسة.

وقد استخدم تحليل التباين الأحادي وقد تبين انه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α 0.05) في الدور التنموي لمؤسسات المجلس التنسيقي للقطاع الخاص الفلسطيني في الضفة الغربية تعزى لمتغير عدد الموظفين وحسب وجهة نظر الباحث أن عدد الموظفين لم يؤثر في (مجال وضوح الرؤية والرسالة، مجال التنسيق ،مجال التضارب بين مؤسسات المجلس التنسيقي،مجال الرقابة الداخلية والحوكمة، التمويل الخاص، مجال الخدمات، مجال المشاكل والعقبات)والسبب في ذلك أن الرسالة تصل إلى المؤسسة التي يوجد فيها موظف والمؤسسة التي فيها 50 موظف كذلك المشاكل التي تواجه المنظمات والأعضاء هي نفسها إن كان عدد الموظفين 1 أو 50 وهنا تكون الفرضية أثبتت على جميع المجالات .

4.2.5. الفرضية الرابعة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α 0.05)في الدور التنموي لمؤسسات المجلس ألتنسيقي للقطاع الخاص الفلسطيني في الضفة الغربية تعزى لمتغير المؤهـ العلمي.

وقد استخدم التحليل الاحادي التباين وقد تبين انه لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (α 0.05) في الدور التنموي لمؤسسات المجلس التنسيقي للقطاع الخاص الفلسطيني في الضفة الغربية تعزى لمتغير المؤهل العلمي والبب في ذلك حسب وجهة نظر الباحث ان المؤهل العلمي لا يؤثر في (مجال وضوح الرؤية والرسالة، مجال التنسيق ،مجال التضارب بين مؤسسات

المجلس التنسيقي، مجال الرقابة الداخلية والحوكمة، التمويل الخاص، مجال الخدمات، مجال المشاكل والعقبات) حيث ان الرسالة تصل إلى حامل الماجستير وحامل الثانوية والمشاكل داخل هذه المؤسسات تعكس على الجميع دون التميز بالمؤهل العلمي وهنا اثبتت الفرضية.

3.5 التوصيات

من خلال النتائج السابقة التي توصلت إليها الدراسة، قام الباحث بوضع التوصيات النابعة من تحليل تلك النتائج والتي يمكن أن يكون لها أثر إيجابي، وهي كما يلي:

1. زيادة وعي أعضاء الهيئة العامة برسالة ورؤية مؤسسات المجلس التنسيقي حيث أن هذه الرسالة والرؤية واضحة ولكن يمكن العمل على زيادة درجة الوضوح بدلا من أن تكون متوسطة أن تكون ممتازة أو جيدة جدا.

2. عمل استمارة لتحديد احتياجات الأعضاء في كل مؤسسة من المؤسسات ووضع الرسالة والرؤية بناء على احتياجات الأعضاء وليس بناء على تصور المؤسسة وحدها حيث ان الاعضاء اكثر قدرة على معرفة احتياجاتهم وماذا يريدون من المؤسسات الممثلة لهم.

3. زيادة التنسيق بين مؤسسات المجلس التنسيقي حيث أن هنالك تنسيق لكنه ليس بالمستوى المطلوب حيث كانت درجة التنسيق (66%) وهي نسبة قابلة لزيادة ويمكن زيادة التنسيق بين المؤسسات بعمل ورشات عمل للأعضاء داخل المجلس التنسيقي وان يتم تقاسم الأدوار.

4. أن تقوم كل مؤسسة بتقديم خدماتها التخصصية وذلك بعد أن يكون لدى كل مؤسسة قناعة بما هي غاياتها وأهدافها وبناء على ذلك تقدم كل مؤسسة خدمات تكميلية للمؤسسة الأخرى وليس خدمات تنافسية حيث أن أكثر المؤسسات تتقاطع حسب أهدافها وغاياتها فيجب العمل على التخصيص.

5. العمل على زيادة وعي أعضاء الهيئة العامة والإدارية بان هذه المؤسسات وجدت لتتكامل وليس لتتنافس وهذا بحاجة إلى تأهيل الكادر وتطويره بحيث يصبح قادرا على إيصال الفكرة إلي مجلس الإدارة والهيئة العامة.

6. زيادة درجة عدم التضارب لتصبح كبيرة أو كبيرة جدا وهنا يمكن أن نربطها بموضوع التنسيق حيث أنه اذا زاد التنسيق زاد عدم التضارب.

7. إن بعض المؤسسات تعتمد على التمويل الخارجي مع ان ذلك لم يظهر جليا بالنتائج الا انه عند دراسة المؤسسات تبين التوصية بان تقوم مثل هذه المؤسسات بإيجاد البديل المناسب وان يكون التمويل ذاتيا.

8. أن تقوم مؤسسات المجلس التنسيقي بفتح أسواق خارجية حيث أن المبحوثين مستاءون من عدم فتح أسواق خارجية مع أنها تصب في اغلب أهداف هذه المؤسسات.

9. العمل على تقديم دراسات تنموية حيث تبين أن هذه المؤسسات لا تقدم أي دراسات تنموية مع أن كل مؤسسة تنشر في أهدافها ذلك.

10. المساهمة في إنهاء التبعية للاقتصاد الإسرائيلي وذلك بالتنسيق مع القطاع العام حيث تبين أن أهم المشاكل التي تواجه انتشار هذه المؤسسات وتقديم خدماتها هو الحصار الإسرائيلي والسيطرة على المعابر.

المراجع العربية

كتاب الله -القرآن الكريم

بيرزيت.(1998): التخطيط الاقتصادي في فلسطين، برنامج دراسات التنمية، الادارة العامة للتنمية البشرية،فلسطين.

بيرزيت.(1998): التخطيط الاقتصادي في فلسطين، برنامج دراسات التنمية، الادارة العامة للتنمية البشرية،فلسطين.

تقرير التنمية البشرية(2002)،جامعة بيرزيت، برنامج دراسات التنمية، فلسطين.

تقرير التنمية البشرية(2004)،جامعة بيرزيت، برنامج دراسات التنمية، فلسطين.

جون سوليفان.(2005): دورالقطاع الخاص و النهوض بفلسطين، مجلة خطوات عربية، العدد(14)28،فلسطين.

الزعتري، ر.(2004): دور القطاع الخاص في تحسين الاداء الاقتصادي من خلال اتفاقات منظمة التجارة العالمية، بيروت،لبنان.

الصوراني، غ. (2004): أهداف التنمية، مجلة الحوار المتمدن، العدد(1010)، 2004/7/11غزة، فلسطين.

الصوراني، غ.(2006): الاقتصاد الفلسطيني ، الواقع و الافاق، غزة، فلسطين.

الصوراني، غ. (2003):التنمية في ظل الاحتلال، مجلة الحوار المتمدن، العدد(592) 2003/9/15غزة، فلسطين.

الصوراني، غ.(2002): محاضرات في التنمية و المقاومة، برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، فلسطين.
عارف، ن.(2007) مفهوم التنمية، جامعة عين شمس القاهرة،جمهورية مصر العربية

عبدالله س. (2005): نحو صياغة رؤية تنموية فلسطينية، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني"ماس"، رام الله، فلسطين.

عبدالله،س.(2004): الاطار العام للتنمية الاجتماعية والاقتصادية الفلسطينية في ظل الظروف الراهنة،نحو الدولة المستقلة، المنتدى العربي الدولي، اعداد وزارة التخطيط الفلسطينية،بيروت

العبد،ج. (1989): الاقتصاد الفلسطيني، تحديات التنمية في ظل الاحتلال المديد،القدس، فلسطين.

عبدالكريم، ن.(2004): خلفية عامة عن الاوضاع الاقتصادية و الاجتماعية في الاراضي الفلسطيني، فلسطين

عورتاني،ه.(2006): تحديث الحوكمة في المنشآت الفلسطينية، مركز تطوير القطاع الخاص،ط(2)،نابلس، فلسطين.

القلاع، م.(2007): تطوير القطاع الخاص من العائلة الى المؤسسة،جمعية العلوم الاقتصادية السورية،دمشق، سوريا.

مهنا،ع ،ابو بكر، ا.(2001): القطاع الخاص الفلسطيني بين سندان التبعية و مطرقة العقوبات الاقتصادية الإسرائيلية، القدس، فلسطين.

مركز التجارة الفلسطيني "بال تريد" (2002):،تفعيل التعاون بين القطاع الخاص الفلسطيني و العربي،ورقة عمل.

ملف التنمية البشرية في فلسطين.(1996 -1997): التنمية البشرية في فلسطين، وزارة التخطيط و التعاون الدولي، فلسطين.

مكحول، ب، عطياني، ن.(2004): مراجعة نقدية مشروع قانون العرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطيني، معهد الدراسات و الأبحاث"ماس"، رام الله، فلسيطين.

المراقب الاقتصادي و الاجتماعي.(2007): رام الله، فلسطين

نصر،ع.(2004): إعادة التأهيل و التنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة،نحو الدولة المستقلة، المنتدى العربي الدولي، إعداد وزارة التخطيط الفلسطينية،بيروت.

نصر، ع.(2005): مفهوم التنمية،كلية العلوم السياسية،جامعة القاهرة، القاهرة،مصر.

نصر،م.(2003): الأوراق المحورية"2"تعزيز القدرة الذاتية في الاقتصاد الفلسطيني معهد الدراسات و السياسات الاقتصادية الفلسطينية"ماس"،فلسطين

النظام الأساسي لاتحاد الغرف التجارية(1961): اتحاد الغرف التجارية الفلسطينية، دراسة غير منشورة، فلسطين.

النظام الأساسي لاتحاد الصناعات الفلسطينية:اتحاد الصناعات الفلسطينية، دراسة غير منشورة، فلسطين

النظام الأساسي (بال تريد): بال تريد ، دراسة غير منشورة، فلسطين

النظام الأساسي (جمعية البنوك):جمعية البنوك الفلسطينية ، دراسة غير منشورة، فلسطين

النظام الأساسي (جمعية رجال الأعمال الفلسطينية) ،دراسة غير منشورة،فلسطين

النظام الأساسي (الخدمات الإدارية للمؤسسات السياحية) ،دراسة غير منشورة،فلسطين

النظام الأساسي (مجلس الشاحنين الفلسطيني) دراسة غير منشورة،فلسطين

النظام الأساسي (اتحاد شركات أنظمة المعلومات) دراسة غير منشورة،فلسطين

النظام الأساسي (اتحاد المقاولين) دراسة غير منشورة ، فلسطين

النقيب،ف.(2004): ربط الإغاثة بالتنمية في الوضع الفلسطيني الراهن،نحو الدولة المستقلة، المنتدى العربي الدولي، إعداد وزارة التخطيط الفلسطينية،بيروت.

الهيئة العامة للاستعلامات.(1994 -1999): التقرير الاقتصادي الفلسطيني، الاداء القطاعي للاقتصاد الفلسطيني، البنك الوطني للمعلومات، فلسطين.

مواقع الانترنت

1. البنك الدولي (2008) www.worldbank.com 2008/9/15
2. الرؤية(2007) www.sis.gov.ps/arabic/roya/11/page3l 2007/8/19

المراجع الانجليزية

Access to Economic Information from the Basic Sectors Perspective.

Berenbeim Ronald, (2003): Fighting corruption in East Asia: Solutions From The Private Sector, ISBN 082135535X.

The World Bank, (1997): The Private Sector In Infrastructure ISBN 082134062X.

Economic And Social Commission for Western Asia, (2003):Survey Of Economic And Social Developments In The Escwa Region 2001-2002 ISBN 9211282500.

United Nations-ESCWA, (2001): Survey Of Economic And Social Developments In The ESCWA Region p:1997-1994 ISBN 9211282152.

United Nations-ESCWA, (2000): Survey Of Economic And Social Developments In The ESCWA Region p:1998-1997 ISBN 921128215.

United Nations Economic And Social Commission for Western Asia, (1999):Survey Of Economic And Social Developments In The Escwa Region 1999-1998 ISBN 9211282047

United Nations-ESCWA, (2004): Survey Of Economic And Social Developments In The ESCWA Region p:2003-2002 ISBN 921128219

ملحق 1.3: الاستبانة بصورتها الأولية

جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
برنامج التنمية الريفية المستدامة
شعبة بناء المؤسسات

حضرة ..... الفاضل

نموذج تحكيم استبانة دراسة بعنوان: يقوم الباحث باجراء بحث حول (الدور التنموي لمؤسسات المجلس التنسيقي للقطاع الخاص الفلسطيني) و ذلك استكمالا" لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير من برنامج التنمية الريفية المستدامة/ بناء المؤسسات بكلية الدراسات العليا بجامعة القدس/ ابو ديس.

أرجو من حضرتكم التعاون في تحكيم هذه الاستبانة لما تتمتعون به من خبرة ودراية في مجال التخصص.

شاكرين لكم حسن تعاونكم.

الباحث: معن صوافطة
ماجستير: تنمية ريفية مستدامة: بناء المؤسسات.
جامعة القدس/ ابو ديس.

معلومات المبحوث

القسم الأول:

1 - أنا منطوي تحت لواء مؤسسة أو أكثر من المؤسسات التالية:

☐ الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية ☐ جمعية البنوك ☐ اتحاد المقاولين

☐ جمعية رجال الإعمال الفلسطينيين ☐ اتحاد شركات التامين ☐ اتحاد شركات أنظمة المعلومات

☐ الخدمات الإدارية للمؤسسات السياحية ☐ مجلس الشاحنين الفلسطيني ☐ مركز التجارة الفلسطيني

☐ اتحاد الغرف الصناعية التجارية والزراعية (الغرف التجارية)

2 - تصنيف المؤسسة:

☐ تجاري ☐ صناعي ☐ زراعي ☐ خدماتي ☐ غير ذلك

3 - سنة إنشاء المؤسسة:

☐ قبل عام 1960 ☐ 1961 - 1970 ☐ 1971 - 1980

☐ 1981 - 1994 ☐ بعد مجئ السلطة الوطنية

4 - عدد الموظفين في المؤسسة:

☐ اقل من 10 ☐ 11 - 20 ☐ 21 - 30 ☐ 31 - 40 ☐ أكثر من 41

5 - المؤهل العلمي

☐ أساسي ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐ دراسات عليا

6 - العمر

☐ 18 - 25 ☐ 26 - 30 ☐ 31 - 35 ☐ 36 - فأكثر

القسم الثاني:
الرجاء وضع إشارة (x) للاجابة المناسبة :

الرقم	السؤال	موافق تماما"	موافق	لا راي	غير موافق	غير موافق اطلاقا"
1. رسالة ورؤية المؤسسة						
1	رسالة المؤسسة واضحة عند التأسيس.					
2	رسالة المؤسسة واضحة في الوقت الراهن.					
3	رسالة المؤسسة لا يعرفها إلا من هو داخل المؤسسة.					
4	رسالة المؤسسة بحاجة إلى تطوير.					
5	رؤية المؤسسة واضحة عند التاسيس.					
6	رؤية المؤسسة مناسبة للواقع الراهن.					
7	نجحت المؤسسة في تحقيق رسالتها.					
8	الأوضاع السياسة حالت دون تحقيق رؤية المؤسسة.					
9	الاوضاع الداخلية بالمؤسسة حالت دون تحقيق رؤيتها.					
10	الفلتان الامني من اهم اسباب فشل رؤية المؤسسة.					
11	التضارب بين مؤسسات القطاع الخاص سبب في فشل الرؤية.					
12	الازدواجية داخل مؤسسات المجلس التنسيقي سبب في عدم تحقيق رؤية المؤسسة .					
2. الخدمات المقدمة						
2.1	تساعد المؤسسة في وضع خطط واستراتيجيات تنموية.					
2.2	تساعد المؤسسة في مكافحة البطالة.					
2.3	تساعد المؤسسة في مكافحة الفقر.					
2.4	تقوم المؤسسة بتشغيل أيدي عاملة.					
2.5	تقوم المؤسسة بعمل دراسات تنموية.					
2.6	الخدمات المقدمة تلبي حاجة المنتسبين.					
2.7	الخدمات المقدمة متخصصة.					
2.8	الخدمات المقدمة تتعارض مع خدمات تقدمها مؤسسات أخرى في القطاع الخاص.					
2.9	الخدمات المقدمة تتضارب مع خدمات تقدمها مؤسسات أخرى في القطاع الخاص.					

2.10	كمنتسب للمؤسسة راضي عن الخدمات المقدمة.					
2.11	كمنتسب للمؤسسة احتاج الى خدمات اخرى .					
2.12	كمنتسب للمؤسسة اشعر بان هنالك اهتمام بقطاعات اخرى اكثر من قطاعي.					
2.13	الخدمات المقدمة متنوعة.					
2.14	تشمل الخدمات المقدمة القطاع الزراعي.					
2.15	تقتصر الخدمات المقدمة للقطاع الزراعي على الأمور الشكلية فقط.					
2.16	الخدمات بالقطاع التجاري تحظى باهتمام كبير.					
2.17	الخدمات بالقطاع الصناعي لا تحظى بالاهتمام المطلوب.					
2.18	المؤسسة تقدم الخدمات للاعضاء فقط.					
2.20	القطاع الزراعي يحتاج الى اهتمام اكثر.					
2.21	تقوم المؤسسة بتقديم خدمات للمجتمع ككل.					
2.22	الخدمات في مجال الانشاءات تمثل بشكل ضعيف.					
2.23	الخدمات في قطاع تكنولوجيا المعلومات تمثل بشكل جيد.					

3. **العلاقات مع المؤسسات ذات الصلة**						
3.1	كمنتسب لدى المؤسسة اشعر بان التنسيق جيد					
3.2	كمنتسب لدى المؤسسة اشعر بان التنسيق يقتصر على الأمور الشكلية.					
3.3	كمنتسب للمؤسسة اشعر بان التنسيق لا يحظى بالمتابعة.					
3.4	كمنتسب للمؤسسة اشعر بان هنالك ازدواجية في عمل المؤسسة وأعمال المؤسسات الاخرى ذات الصلة.					
3.5	كمنتسب للمؤسسة اشعر بان هنالك تضارب في عمل المؤسسة مع عمل المؤسسات الاخرى ذات الصلة.					
3.6	كمنتسب للمؤسسة اشعر بان هنالك حاجة إلى زيادة التنسيق.					
3.7	يوجد فرصة لتفعيل التنسيق بين مؤسسات المجلس التنسيقي للقطاع الخاص .					
3.8	يوجد فرصة لتقسيم الادوار والتكامل بين مؤسسات المجلس التنسيقي للقطاع الخاص.					
4. **الحكم الصالح**						
4.1	تقوم المؤسسة بالانتخابات بموعدها.					
4.2	يوجد شفافية بعمل المؤسسة.					
4.3	يوجد شفافية بالامور المالية للمؤسسة.					

4.4	تسمح المؤسسة بنشر ميزانيتها سنويا.					
4.5	تقبل المؤسسة النقد من قبل المؤسسات الاخرى ذات العلاقة.					
4.6	تقبل المؤسسة النقد من قبل منتسبيها والأفراد.					
4.7	مبدأ المساواة هو المتبع داخل المؤسسة					
5- الرقابة الداخلية و الحكومية						
5.1	يوجد رقابة داخلية فعالة على عمل المؤسسة					
5.2	يوجد رقابة خارجية من قبل السلطة على عمل المؤسسة					
5.3	يوجد حسب اعتقادي تجاوزات مالية بالمؤسسة					
5.4	يوجد تقسيم للصلاحيات بين الهيئات العامة ومجالس الإدارة					
5.5	يوجد محاباة في التعيينات والترقيات داخل المؤسسة					
5.6	يوجد تقسيم للصلاحيات بين مجالس الإدارة والأجهزة التنفيذية					
5.7	كمنتسب أنا راض عن حجم الرقابة داخل المؤسسة					
6-المشاكل والعقبات						
6.1	يوجد تضارب بين الخدمات المقدمة من المؤسسة مع المؤسسات الأخرى.					
6.2	يوجد قلة في موارد المؤسسة الداخلية.					
6.3	يوجد تأثير على المؤسسة من جراء الإغلاق الإسرائيلي.					
6.4	يوجد تأثير للحصار الإسرائيلي على عمل المؤسسة.					
6.5	يوجد برقراطية داخل المؤسسة.					
6.6	المؤسسة شكلت بدون وجود سبب مقنع لاستحداثها.					
6.7	لايوجد تناغم بين الهيئات الادارية والكادر التنفيذي.					
6.8	لا توجد رؤية واضحة للمؤسسة.					
6.9	البنية التحتية في المؤسسة ضعيفة.					
6.10	السيطرة الاسرائيلية على المعابر يحد من عمل المؤسسة.					
6.11	عدم وجود انتخابات منذ زمن طويل.					
6.12	سيطرة قطاع معين على المؤسسة.					

شكرا

ملحق 2.3: الاستبانة بصورتها النهائية

جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
برنامج التنمية الريفية المستدامة
شعبة بناء المؤسسات

يقوم الباحث باجراء بحث حول (الدور التنموي لمؤسسات المجلس التنسيقي للقطاع الخاص الفلسطيني) و ذلك استكمالا" لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير من برنامج التنمية الريفية المستدامة/ بناء المؤسسات بكلية الدراسات العليا بجامعة القدس/ ابو ديس.
ارجو من حضرتكم التعاون في تعبئة هذه الاستبانة حيث ان مؤسستكم من ضمن مجتمع الدراسة و اتعهد بان هذه المعلومات ستعامل بسرية تامة و سيتم استخدامها بهدف البحث العلمي فقط.
شاكرين لكم حسن تعاونكم.

الباحث: معن صوافطة
ماجستير: تنمية ريفية مستدامة: بناء المؤسسات.
جامعة القدس/ ابو ديس.

معلومات المبحوث

القسم الأول:

1 - أنا منطوي تحت لواء مؤسسة أو أكثر من المؤسسات التالية:

□ الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية □ جمعية البنوك □ اتحاد المقاولين
□جمعية رجال الإعمال الفلسطينيين □اتحاد شركات التامين □ اتحاد شركات أنظمة المعلومات
□ الخدمات الإدارية للمؤسسات السياحية □ مجلس الشاحنين الفلسطيني □ مركز التجارة الفلسطيني □ اتحاد الغرف الصناعية التجارية والزراعية (الغرف التجارية)

2 - تصنيف المؤسسة:

□ تجاري □صناعي □ زراعي □ خدماتي □غير ذلك

3 - سنة إنشاء المؤسسة:

□ قبل عام 1960 □1961 -1970 □ 1971 -1980
□1981 -1994 □بعد مجئ السلطة الوطنية

4 - عدد الموظفين في المؤسسة:

□ اقل من10 □ 11 -20 □21 -30 □ 31 -40 □ أكثر من 41

5 - المؤهل العلمي

□ أساسي □ ثانوي □ جامعي □ دراسات عليا

6 - العمر

□ 18 -25 □ 26 -30 □ 31 -35 □ 36 - فأكثر

القسم الثاني:

الرجاء وضع إشارة (x) للاجابة المناسبة :

الجزء اللاول: رؤية ورسالة المؤسسة المنتمي اليها						
الرقم	السؤال	درجة وضوح الرؤية والرسالة				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليله	قليلٍ
1	امتازت رسالة المؤسسة بالوضوح عند تأسيسها.					
2	تمتاز رسالة المؤسسة بالوضوح في الوقت الراهن.					
3	ان رسالة المؤسسة منتشر بين جميع اعضاء الهيئة العامة.					
4	تمتاز رسالة المؤسسة بالوضوح بين جميع اعضاء الهيئة العامة.					
5	رسالة المؤسسة مناسبة للوضع الراهن ولا تحتاج إلى تطوير.					
6	امتازت رؤية المؤسسة بالوضوح عند تأسيسها.					
7	تمتاز رؤية المؤسسة بالوضوح في الوقت الراهن.					
8	نجحت المؤسسة في تحقيق رسالتها.					
9	ان رؤية المؤسسة متينه ولم تتاثر بالاوضاع السياسة.					
10	ان رؤية المؤسسة متكامله وساعدها بذلك الاوضاع الداخلية للمؤسسة.					

الجزء الثاني: التنسيق والتضارب بين المؤسسة التي تنتمي اليها وبقية مؤسسات المجلس التنسيقي						
الرقم	السؤال	درجة التنسيق مع الجهات ذات العلاقة				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليله	قليلٍ
1	هنالك تكامل بين المؤسسة التي انتمي اليها وبقية مؤسسات المجلس التنسيقي					
2	تمتاز مؤسستي بعدم الازدواجية في تحقيق أهدافها مع مؤسسات المجلس التنسيقي في تحقيق أهدافها.					

3	هنالك فرصة لتقسيم الأدوار التكاملية بين مؤسستي وبقية مؤسسات المجلس التنسيقي.					
4	يوجد فرصة لتفعيل التنسيق بين مؤسستي وبقية مؤسسات المجلس التنسيقي.					
5	إن ما يميز مستوى التنسيق بين مؤسستي وبقية مؤسسات المجلس التنسيقي هو متابعة تنفيذ الأعمال.					
6	ان ما يميز مستوى التنسيق بين مؤسستي وبقية مؤسسات المجلس التنسيقي بأنه لا يقتصر على الأمور الشكلية.					
7	كمنتسب للمؤسسة، لا اشعر بان هنالك حاجه إلى زيادة التنسيق.					
8	هنالك تنسيق فعال بين مؤسستي والوزارات ذات العلاقة.					
9	هنالك تنسيق فعال بين مؤسستي ومؤسسة المواصفات والمقاييس.					

الرقم	السؤال	درجة التضارب بين مؤسسات المجلس التنسيقي				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليله	قليله جداً
1	تمتاز مؤسسات المجلس التنسيقي بما فيها مؤسستي بعدم التضارب فيما بينها.					
2	تمتاز مؤسسات المجلس التنسيقي بما فيها مؤسستي بانها تمتلك اهدافا تكاملية.					
3	يوجد تضارب بين الخدمات المقدمة من المؤسسة مع المؤسسات الأخرى.					

الجزء الثالث: الرقابة الداخلية والحوكمة داخل مؤسسات المجلس التنسيقي

الرقم	السؤال	درجة الرقابة الداخلية والحوكمة داخل مؤسسات المجلس التنسيقي				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليله	قليله جداً
1	تقوم المؤسسة بالانتخابات بموعدها.					
2	تمتاز العمليات بداخل المؤسسة بالشفافية والوضوح.					
3	تسمح المؤسسة بنشر ميزانيتها سنويا.					
4	تقبل المؤسسة النقد من قبل المؤسسات الأخرى ذات العلاقة.					
5	تقبل المؤسسة النقد من قبل منتسبيها والأفراد.					

6	مبدأ المساواة هو المتبع داخل المؤسسة.					
7	يوجد رقابة داخلية فعالة على عمل المؤسسة.					
8	يوجد رقابة خارجية من قبل السلطة على عمل المؤسسة.					
9	إن النظام المالي المتبع في المؤسسة ذا كفاءة عالية دون وجود أي تجاوزات مالية.					
10	يوجد تقسيم للصلاحيات بين الهيئات العامة ومجالس الإدارة في المؤسسة التي انتمي إليها.					
11	يوجد تقسيم للصلاحيات بين مجالس الإدارة والأجهزة التنفيذية في المؤسسة التي انتمي إليها.					
12	كمنتسب أنا راض عن حجم الرقابة داخل المؤسسة التي إليها.					

الجزء الرابع: التمويل الخاص بالمؤسسة

الرقم	السؤال	درجة اعتماد المؤسسة على ذاتها				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليله	قليلهً
1	تعتمد المؤسسة على التمويل الذاتي في تنفيذ مهامها.					
2	تمتاز المؤسسة بمقدرتها على الاستمرار وبقائها دون الاعتماد على التمويل الخارجي.					
3	تقوم المؤسسة بتنفيذ برامج خاصة بها ممولة خارجيا.					
4	لا تشكل المساعدات الخارجية نسبة كبيرة في ميزانية المؤسسة.					
5	إن قيمة الرسوم السنوية كفيله لإنجاح المؤسسة وتحقيق أهدافها.					
6	إن قيمة الرسوم السنوية مرضية بالنسبة لي كمنتسب بالمؤسسة.					

الجزء الخامس: الخدمات التنموية التي تقدمها المؤسسة

الرقم	السؤال	درجة نجاح المؤسسة في تقديم خدماتها				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليله	قليلهً
1	تساعد المؤسسة في وضع خطط واستراتيجيات تنموية.					
2	تساعد المؤسسة في مكافحة البطالة.					
3	تساعد المؤسسة في مكافحة الفقر.					
4	تقوم المؤسسة بتشغيل أيدي عاملة.					
5	تقوم المؤسسة بعمل دراسات تنموية.					

6	كمنتسب للمؤسسة راضي عن الخدمات المقدمة.					
7	كمنتسب للمؤسسة احتاج الى خدمات اخرى .					
8	كمنتسب للمؤسسة اشعر بان هنالك اهتمام خاص بالقطاع الذي انتمي اليها.					
9	الخدمات المقدمة متنوعة.					
10	المؤسسة تقدم الخدمات للاعضاء فقط.					
11	ساعدت المؤسسة على الاستثمار الخارجي.					
12	ساعدت المؤسسة على بناء بنية تحتية خصبه للاستثمار.					
13	ساعدت المؤسسة على تسويق المنتجات الفلسطينية خارجيا.					

الجزء السادس: المشاكل والعقبات التي تواجه المؤسسة

الرقم	السؤال	درجة تاثير المشاكل والعقبات على عمل المؤسسة				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليله	قليله جداً
1	يوجد قلة في موارد المؤسسة الداخلية.					
2	يوجد تأثير على المؤسسة من جراء الإغلاق الإسرائيلي.					
3	يوجد تأثير للحصار الإسرائيلي على عمل المؤسسة.					
4	يوجد برقراطية داخل المؤسسة.					
5	المؤسسة شكلت بدون وجود سبب مقنع لاستحداثها.					
6	لايوجد تناغم بين الهيئات الادارية والكادر التنفيذي.					
7	البنية التحتية في المؤسسة ضعيفة.					
8	السيطرة الاسرائيلية على المعابر يحد من عمل المؤسسة.					
9	عدم وجود انتخابات منذ زمن طويل.					
10	سيطرة قطاع معين على المؤسسة.					

شكرا

ملحق3.3: قائمة بأسماء المحكمين للاستبانة

الرقم	اسم المحكم	اسم الجامعة	العنوان
1	د.هشام عورتاني	مركز تطوير القطاع الخاص	نابلس
2	د.مصطفى الحاج علي	جامعة النجاح الوطنية	الاقتصاد و العلوم الادارية
3	د.يوسف غنيم	جامعة النجاح الوطنية	الاقتصاد و العلوم الادارية
4	د. مجيد منصور	جامعة النجاح الوطنية	الاقتصاد و العلوم الادارية
5	د. مفيد ابو زنط	جامعة القدس الفتوحه	مركز طوباس
6	أ. ناجح عبد القادر	جامعة النجاح الوطنية	الاقتصاد و العلوم الادارية
7	أ. صلاح العودة	القدس أبو ديس،مدير غرفة تجارة رام الله	كلية الاقتصاد والعلوم الادارية
8	أ. نصر عطياني	القدس المفتوحة، مدير غرفة تجارة جنين	كلية الاقتصاد والعلوم الادارية
9	نادر القريوتي	جامعة النجاح الوطنية	كلية الاقتصاد والعلوم الادارية

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1.3 - أ	عدد الأعضاء المفعلين والمسددين في مؤسسات المجلس التنسيقي.	50
1.3 - ب	عدد الأعضاء المفعلين والمسددين في مؤسسات المجلس التنسيقي.	51
2.3 - أ	توزيع عينة الدراسة تبعا لمتغير المؤسسة	51
2.3 - ب	توزيع عينة الدراسة تبعا لمتغير المؤسسة	52
3.3	توزيع عينة الدراسة تبعا لمتغير تصنيف المنشاه	52
4.3	توزيع عينة الدراسة تبعا لمتغير سنة انشاء المؤسسة	52
5.3	توزيع عينة الدراسة تبعا لمتغير عدد الموظفين في المنشاة	53
6.3	توزيع عينة الدراسة تبعا لمتغير المؤهل العلمي	53
7.3	توزيع عينة الدراسة تبعا لمتغير العمر	53
1.4	المتوسطات الحسابية و النسب المئوية لدرجة وضوح رؤية ورسالة مؤسسات المجلس التنسيقي للقطاع الخاص الفلسطيني.	57
2.4 - أ	المتوسطات الحسابية والنسب المؤوية لدرجة التنسيق بين المؤسسة وبقية مؤسسات المجلس التنسيقي للقطاع الخاص الفلسطيني.	58
2.4 - ب	المتوسطات الحسابية والنسب المؤوية لدرجة التنسيق بين المؤسسة وبقية مؤسسات المجلس التنسيقي للقطاع الخاص الفلسطيني.	59
3.4	المتوسطات الحسابية والنسب المؤوية لدرجة التضارب بين مؤسسات المجلس التنسيقي للقطاع الخاص الفلسطيني.	60
4.4 - أ	المتوسطات الحسابية و النسب المئوية لدرجة الرقابة الداخلية والحوكمة داخل مؤسسات المجلس التنسيقي للقطاع الخاص الفلسطيني.	61
4.4 - ب	المتوسطات الحسابية و النسب المئوية لدرجة الرقابة الداخلية والحوكمة داخل مؤسسات المجلس التنسيقي للقطاع الخاص الفلسطيني	62

5.4	المتوسطات الحسابية و النسب المئوية لدرجة التمويل الخاص بمؤسسات المجلس التنسيقي للقطاع الخاص الفلسطيني.	63
6.4 - أ	المتوسطات الحسابية و النسب المئوية لدرجة الخدمات التي تقدمها مؤسسات المجلس التنسيقي للقطاع الخاص الفلسطيني.	64
6.4 - ب	المتوسطات الحسابية و النسب المئوية لدرجة الخدمات التي تقدمها مؤسسات المجلس التنسيقي للقطاع الخاص الفلسطيني.	65
7.4	المتوسطات الحسابية والنسب المؤوية لدرجة المشاكل والعقبات التي تواجه مؤسسات المجلس التنسيقي للقطاع الخاص الفلسطيني.	66
8.4	**المتوسطات الحسابية لمجالات الدور التنموي لمؤسسات المجلس التنسيقي للقطاع الخاص الفلسطيني في الضفة الغربية تبعا لمتغير تصنيف المؤسسة**	67
9.4	نتائج تحليل التباين الاحادي لدلالة الفروق في الدور التنموي لمؤسسات المجلس التنسيقي للقطاع الخاص الفلسطيني في الضفة الغربية تبعا لمتغير تصنيف المؤسة.	68
10.4	نتائج اختبار شيفيه لدلالة الفروق في مجال وضوح الرؤية والرسالة تبعا لمتغير تصنيف المؤسسة	69
11.4	نتائج اختبار شيفيه لدلالة الفروق في مجال التنسيق بين المؤسسة وبقية مؤسسات المجلس تبعا لمتغير تصنيف المؤسسة	70
12.4	نتائج اختبار شيفيه لدلالة الفروق في مجال التضارب بين مؤسسات المجلس التنسيقي تبعا لمتغير تصنيف المؤسسة	70
13.4	نتائج اختبار شيفيه لدلالة الفروق في مجال التمويل الخاص تبعا لمتغير تصنيف المؤسسة	71
14.4	المتوسطات الحسابية لمجالات الدور التنموي لمؤسسات المجلس التنسيقي للقطاع الخاص الفلسطيني في الضفة الغربية تبعا لمتغير سنة انشاء المؤسسة	72
15.4 -أ	نتائج تحليل التباين الاحادي لدلالة الفروق في الدور التنموي لمؤسسات المجلس التنسيقي للقطاع الخاص الفلسطيني في الضفة الغربية تبعا لمتغير سنة انشاء المؤسسة.	72
15.4 - ب	نتائج تحليل التباين الاحادي لدلالة الفروق في الدور التنموي لمؤسسات المجلس التنسيقي للقطاع الخاص الفلسطيني في الضفة الغربية تبعا لمتغير سنة انشاء المؤسسة.	73

16.4	نتائج اختبار شيفيه لدلالة الفروق في مجال التنسيق بين المؤسسة وبقية مؤسسات المجلس تبعا لمتغير سنة انشاء المؤسسة75	74
17.4	نتائج اختبار شيفيه لدلالة الفروق في مجال الخدمات تبعا لمتغير سنة انشاء المؤسسة	75
18.4	نتائج اختبار شيفيه لدلالة الفروق في مجال المشاكل والعقبات تبعا لمتغير سنة انشاء المؤسسة	75
19.4	المتوسطات الحسابية لمجالات الدور التنموي لمؤسسات المجلس التنسيقي للقطاع الخاص الفلسطيني في الضفة الغربية تبعا لمتغير عدد الموظفين في المؤسسة	76
20.4	نتائج تحليل التباين الاحادي لدلالة الفروق في الدور التنموي لمؤسسات المجلس التنسيقي للقطاع الخاص الفلسطيني في الضفة الغربية تبعا لمتغير عدد الموظفين في المؤسسة.	77
21.4	المتوسطات الحسابية لمجالات الدور التنموي لمؤسسات المجلس التنسيقي للقطاع الخاص الفلسطيني في الضفة الغربية تبعا لمتغير المؤهل العلمي	78
22.4 - أ	نتائج تحليل التباين الاحادي لدلالة الفروق في الدور التنموي لمؤسسات المجلس التنسيقي للقطاع الخاص الفلسطيني في الضفة الغربية تبعا لمتغير المؤهل العلمي	78
22.4 - ب	نتائج تحليل التباين الاحادي لدلالة الفروق في الدور التنموي لمؤسسات المجلس التنسيقي للقطاع الخاص الفلسطيني في الضفة الغربية تبعا لمتغير المؤهل العلمي.	79

فهرس الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	رقم الصفحة
1.3	الاستبانة بصورتها الأولية.....	97
2.3	الاستبانة بصورتها النهائية.....	102
3.3	قائمة بأسماء محكمين الاستبانة.....	108

فهرس المحتويات

الرقم	العنوان	الصفحة
	الإقرار	**أ**
	شكر و عرفان	**ب**
	تعريف المصطلحات	**ج**
	ملخص الرسالة	**د**
	Abstract	**و**
	الفصل الأول خلفية الدراسة و مشكلتها	**1**
1.1	مقدمة	1
2.1	مشكلة الدراسة وأسئلتها	2
3.1	أهداف الدراسة	3
4.1	مبررات الدراسة	3
5.1	الفرضيات	4
6.1	هيكلية الدراسة	4
	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	**6**
1.2	الاطار النظري	6
1.1.2	مفاهيم التنمية	6
2.1.2	طبيعة عملية التنمية	8
3.1.2	معوقات التنمية في فلسطين	9
4.1.2	خاصية فلسطين التنموية	10
5.1.2	أهداف التنمية	12
6.1.2	شروط التنمية	12

7.1.2 كيف تتم العملية التنموية..... 13
8.1.2 الاقتصاد الفلسطيني..... 15
9.1.2 أهم القطاعات الاقتصادية الفلسطينية..... 15
10.1.2 القطاع الخاص الفلسطيني..... 16
11.1.2 نشأة القطاع الخاص في فلسطين..... 17
12.1.2 التحديات التي تواجه القطاع الخاص الفلسطيني..... 19
13.1.2 المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني..... 21
1.13.1.2 اهداف و غايات المجلس التنسيقي..... 21
2.13.1.2 بنود ميثاق الشرف بين المؤسسات..... 22
3.13.1.2 الثوابت الرئيسية للمجلس التنسيقي..... 23
14.1.2 اتحاد الغرف التجارية الفلسطينية..... 23
1.14.1.2 ايرادات اتحاد الغرف التجارية..... 23
2.14.1.2 نشأة اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية..... 24
3.14.1.2 رسالة اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية..... 24
4.14.1.2 مهام اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية..... 24
5.14.1.2 الهيكلية والبناء التنظيمي لاتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية.... 25
6.14.1.2 المهمة الرئيسية لمجلس الاتحاد..... 26
7.14.1.2 اللجان التي يعتبر اتحاد الغرف عضواً فعالاً فيها..... 26
15.1.2 اتحاد المقاولين الفلسطينيين..... 27
1.15.1.2 الؤية المستقبلية لاتحاد المقاولين..... 27
2.15.1.2 رسالة اتحاد المقاولين..... 27
3.15.1.2 مهام اتحاد المقاولين..... 28
4.15.1.2 القيم و المبادئ لاتحاد المقاولين..... 28
5.15.1.2 الأهداف لاتحاد المقاولين..... 28

6.15.1.2 من هو المقاول..... 29
16.1.2 اتحاد الصناعات الفلسطينية..... 30
1.16.1.2 رسالة اتحاد الصناعات الفلسطينية..... 31
2.16.1.2 أهم الأهداف لاتحاد الصناعات الفلسطينية..... 31
17.1.2 مركز التجارة الفلسطيني بال تريد..... 31
1.17.1.2 رسالة بال تريد..... 32
2.17.1.2 أهداف بال تريد..... 32
18.1.2 جمعية رجال الاعمال الفلسطينيين..... 33
1.18.1.2 رسالة جمعية رجال الأعمال..... 33
2.18.1.2 اهداف جمعية رجال الأعمال..... 33
19.1.2 جمعية البنوك في فلسطين..... 34
1.19.1.2 اهداف جمعية البنوك..... 35
2.19.1.2 الاعضاء المنطوين تحت لواء جمعية البنوك..... 35
20.1.2 الاتحاد الفلسطيني لشركات التامين..... 36
1.20.1.2 الاعضاء في اتحاد شركات التأمين..... 37
21.1.2 مجلس الشاحنين الفلسطينيين..... 37
1.21.1.2 رسالة مجلس الشاحنين الفلسطينيين..... 37
2.21.1.2 رؤية مجلس الشاحنين الفلسطينيين..... 38
3.21.1.2 تأسيس مجلس الشاحنين الفلسطينيين..... 38
22.1.2 اتحاد شركات انظمة المعلومات..... 39
1.22.1.2 رسالة الاتحاد واهدافه..... 39
2.22.1.2 مصادر دخل اتحاد شركات انظمة المعلومات..... 40
23.1.2 مجلس الجمعيات السياحية الفلسطينية..... 40
1.23.1. عضوية المجلس..... 40

2
2.2 الدراسات السابقة..... 41
1.2.2 التعقيب على الدراسات السابقة والخلاصة..... 47

الفصل الثالث منهجية الدراسة و اجراءاتها..... 49

1.3 منهج الدراسة..... 49
2.3 حدود الدراسة..... 50
3.3 مجتمع الدراسة..... 50
4.3 عينة الدراسة..... 51
5.3 اداة الدراسة..... 54
6.3 صدق وثبات الاستبانة..... 54
7.3 المعالجة الإحصائية..... 54

الفصل الرابع: نتائج الدراسة 56

1.4 عرض النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة..... 56
1.1.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الأول..... 57
2.1.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني..... 58
3.1.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث..... 60
4.1.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع..... 61
5.1.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس..... 62
6.1.4 النتائج المتعلقة بالسؤال السادس..... 64
7.1.4 النتائج المتعلقة بالسؤال السابع..... 65
2.4 عرض النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة..... 67
1.2.4 النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى..... 67
2.2.4 النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية..... 71
3.2.4 النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة..... 76
4.2.4 النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة..... 78
3.4 خلاصة النتائج..... 80

الفصل الخامس: الاستنتاجات والتوصيات..... 82

1.5 الاستنتاجات المتعلقة بأسئلة الدراسة..... 82
1.1.5 السؤال الأول..... 82
2.1.5 السؤال الثاني..... 83
3.1.5 السؤال الثالث..... 84
4.1.5 السؤال الرابع..... 85
5.1.5 السؤال الخامس..... 85
6.1.5 السؤال السادس..... 86
7.1.5 السؤال السابع..... 87
2.5 الاستنتاجات المتعلقة بفرضيات الدراسة..... 87
1.2.5 الفرضية الأولى..... 87
2.2.5 الفرضية الثانية..... 87
3.2.5 الفرضية الثالثة..... 88
4.2.5 الفرضية الرابعة..... 89
3.5 التوصيات..... 90

المراجع العربية..... 92
المراجع الإنجليزية..... 95
الملاحق..... 97
فهرس الجداول..... 109
فهرس الملاحق..... 112
فهرس المحتويات..... 113

This document was created with Win2PDF available at http://www.win2pdf.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.
This page will not be added after purchasing Win2PDF.